مراجعة الدراسات حول

الشباب الفلسطيني في لبنان في المناطق المهمشة

خلال الأعوام العشرة الماضية 2008–2018 نشر العديد من المقالات، كما وأجريت العديد من الدراسات، بواسطة مجموعة من الأكاديميين، ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية، تناولت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا. أجمعت كل هذا المنشورات على الأوضاع الصعبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان والناتجة أولا عن هشاشة وضعهم القانوني في لبنان. فمثلا دراسة معهد عصام فارس النوعية تبين كيف أن ضعف التعليم والقيود الاجتماعية والاقتصادية تهدد الشباب الفلسطيني في لبنان (2008). وفي العام 2009 أصدرت مجموعات الازمات الدولية ICG تقرير تشرح فيه بأن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هي أرض خصبة لزعزعة الاستقرار.

غطت هذه الدراسات والمقالات جميع الأصعدة ان كان على مستوى التعليم (يوسف، 2009، الحروب، 2013 و Al–Hroub, 2011) والصحة (المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) (2010)، و MAP, May 2018) والقانون (المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد)، 2015، **قراءة قانونية**، سليمان، 2012، المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان– حقوق، 2012، محسن، 2014 و Samir, 2012) والعمل (منظمة العمل الدولية، 2012، العلي، 2016) والأمن (Leake, 2014) والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (الاونروا والجامعة الاميركية في بيروت، 2010، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد)، 2011، بارود، 2012، و Chaaban [et al.], 2016, Washington Institute, 2012, UN Habitat and UNDP, 2014, UNHCR, February 2016). بالإضافة الى العلاقات الاجتماعية والسياسية والأمنية اللبنانية–الفلسطينية (Stel, June 2014) وموقف المجتمع الدولي (محسن، ربيع 2016). كما وقامت كاتلين فينشام في أطروحة الدكتورة في جامعة ساسكس في بريطانيا في البحث عن كيفية فهم الشباب الفلسطيني في مخيمات اللاجئين وتجمعاتهم في جنوب لبنان لهويتهم وممارستها تجاه الجنسية والجنس والدين؛ وكيف تتم عقلنة الموارد المؤثرة على الهوية وممارستها في الحياة اليومية داخل المخيمات؛ وكيف تحولت الهويات الفلسطينية في لبنان عبر الأجيال في المنفى ، كل ذلك في غياب هياكل الدولة الرسمية (Fincham, 2010).

وفي العام 2013 برزت كمية كبيرة من المنشورات الهادفة الى دراسة وضع اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا وكان من أبرز الدراسات الأولية تقرير مركز التنمية الحمائي لحقوق الانسان عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سوريا: الإيواء، الغذاء والاستشفاء أبرز الأولويات (2013)، ثم تقرير منظمة

العفو الدولية–امنستي عام 2014 (منظمة العفو الدولية، 2014، مركز تطوير للدراسات، 2015، **أوضاع اللاجئين**، و Andersen, 2016).

وفي العام الماضي ظهر المسح الذي شكل صدمة عند الكثير من الافرقاء اللبنانيين والفلسطينيين والصادر عن لجنة الحوار اللبناني–الفلسطيني والذي قام بمسح لعدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان واعلن عن 174422 لاجئ فلسطيني مقيم على الأراضي اللبنانية (لجنة الحوار اللبناني–الفلسطيني، 2018، **التعداد العام للسكان**) ، كما وأصدرت لجنة الحوار كتاب آخر مفصل عن واقع العيش للجوء الفلسطيني في لبنان (لجنة الحوار اللبناني–الفلسطيني، 2018، **اللجوء الفلسطيني**).

الشباب

أما فيما يخص الشباب الفلسطيني فبعض هذه الدراسات والتقارير والمقالات تخصصت في البحث في أوضاع الشباب وخاصة عمليات نبذ وتهميش الشباب اللاجئين الفلسطينيين. ونجد بينهم إجماعًا مُلفتًا وواضحًا على صعوبة أن تكون شابا وأن تكون فلسطينيا مقيمًا في لبنان، فاجتماعهما معًا يعتبر عقوبة مزدوجة!

وقد قدّر تقرير لليونيسيف في عام 2010 أن 30% من الفلسطينيين في لبنان لا تزيد أعمارهم عن 18عام، و 27% هم من النساء الفلسطينيات في عمر الإنجاب، و 50% ممن هم تحت عمر 17 قد انقطعوا عن الدراسة، وأن 22% من النساء الفلسطينيات قد تزوجن تحت عمر ال 18عاما (UNICEF, 2010).

إن أغلبية اللاجئين الفلسطينيين من سوريا PRS ومن لبنان PRL هم من الشباب ، حيث 56.4٪ من سوريا تقل أعمارهم عن 25 سنة مقابل 46.5٪ من لبنان. وعلاوة على ذلك ، فإن 37.7 ٪ من مجموع PRS تحت سن 15 سنة أو أقل مقابل 26.8٪ من PRL، مما يشير إلى أن PRS هم حتى أصغر من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان PRL (Chaaban [et al.], 2016). ويحدد مسح الاونروا للعام 2015 ان معظم الخصائص الديموغرافية ل PRL لم تتغير منذ عام 2010. ويظل توزيع النسبة المئوية للسجلات حسب الجنس ثابتاً عبر المناطق الخمسة المختلفة، حيث تشكل الإناث ما بين 51 في المائة والذكور 52٪ من السكان ، باستثناء البقاع حيث تشكل الإناث 54 ٪ من السكان. متوسط العمر لسكان PRL هو 30.3 – على غرار عام 2010، بينما يبلغ 25.6 ل PRS.

وفي عام 2015 قدر تقرير مسح الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان (Unrwa–AUB) إن معدل الالتحاق في المدارس لدى PRS أقل من ذاك للـ PRL. ومن أسباب ذلك، المسافة إلى المدارس والجامعات، والقيود المفروضة على التنقل، ونقص الموارد لشراء اللوازم المدرسية. وتختلف معدلات الالتحاق بالمدارس للـ PRL و PRS باختلاف الدورات التعليمية. ففي حين أن نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية لـ PRL تقترب من 97.2% ، و 84.2% في المرحلة الإعدادية و 61.2% في المدارس الثانوية، فإن النسبة عند الـ PRS بلغت 88.3% و 69.6% و 35.8% لنفس المراحل

على التوالي لنفس العام. إلا أن معدل الالتحاق بالمدارس عند الـ PRS المقيمين في المخيم أعلى بكثير (93.7%) مقارنة بالطلاب المقيمين في مناطق خارج المخيمات (82.6%)، مما يشير إلى الأثر السلبي الناجم عن القيود المفروضة على التنقل وعدم إمكانية الوصول إلى وسائل النقل للأطفال الذين يذهبون إلى مدارس خارج المخيمات.

ان نسبة البطالة بين الشباب الفلسطيني مرتفعة للغاية والكثير منهم انقطعوا عن الدراسة في المدراس أو الجامعات وذلك لأن التعامل اليومي مع اللبنانيين أو أفراد أمن الدولة يتسم بالتمييز الدائم والممارسات العنصرية، كل هذا يدفع الشباب الفلسطيني إلى التوجه أكثر فأكثر إلى المخدرات أو الانضمام للفصائل الفلسطينية والجماعات الجهادية التي تشجع العنف، حتى أصبح حلم الشباب الفلسطيني الوحيد هو الهجرة كما بينت دراسة المساعدات الشعبية النروجية (Kortam and Pouillard, 2017). وخلال عام 2012 نشرت منظمة العمل الدولية تقريرًا عن أحوال توظيف الفلسطينيين في لبنان، تضمّن هذا التقرير فصلًا كاملًا عن العمر والجنس (منظمة العمل الدولية، 2012)، ذُكر فيه أنّ نسبة العمال الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين ال 15 وال 19 هي ضعف نسبة العمال اللبنانيين من نفس الفئة، وأنّ ما يقارب نصف العمال الفلسطينيين تتراوح أعمارهم بين ال 25 وال 44 عاما. وفي عام 2015 على الرغم من التعديلات التي أجريت في آب 2010 على المادة 59 من قانون العمل والمادة 9 من قانون الضمان الاجتماعي والتي أسفرت عن التنازل عن رسوم تصريح العمل للاجئين الفلسطينيين المولودين في لبنان، وألغت المعاملة بالمثل من سياسة العلاج لنهاية الخدمة والتعويضات عن الإصابات خلال العمل، هذه التعديلات لم تؤثر بشكل كبير على جودة العمالة لـPRL . يجد مسح الاونروا والجامعة الاميركية أن أقل من 3.3 % لديهم عقد عمل رسمي من قبل كاتب العدل العام الذي يمكنهم من التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل.

وبناء على مسح 2015، يبلغ معدل البطالة لـ PRL بنسبة 23% (بزيادة 8% فارقة عن معدل العام 2010) ؛ هذا المعدل هو حوالي 31% للنساء. في المقابل، يبلغ معدل البطالة عند الـ PRS 52.5% وهي نسبة خطيرة، بمعدل 48.5% بين الرجال و 68.1% للنساء.

حوالي الـ 80% من PRL العاملين هم من العاملين لحسابهم الخاص والعاملين بأجر. فالمصدر الرئيسي للدخل لل PRL هو العمل لحسابهم الخاص ويبلغ 41% ، يليها العمل بالأجر 37.8% ، وثم مساعدة الأونروا من خلال برنامج الأمن الاجتماعي (Social Safety Net Programme) بنسبة 33.5%. لا يتعرض PRL و PRS للبطالة فقط ، فالأغلبية من هؤلاء الموظفين يعملون في وظائف منخفضة الأجر ومنخفضة المهارات ، وغالباً ما تكون خاضعة لظروف العمل القاسية والاستغلالية وغير الآمنة. على سبيل المثال ، 53.4% من الـ PRS المستخدمين يُدفع لهم على أساس يومي، بينما الغالبية العظمى (97.7%) لا يملكون سوى اتفاقات شفهية مع أصحاب العمل، مما يعني أنه يمكن إنهاء العمل في أي وقت دون إشعار مسبق. علاوة على ذلك، فإن 98.2% ليس لديهم إجازة مرضية أو سنوية. وتُظهر كل المهن،

باستثناء تلك العليا (senior) "ذوي الياقات البيضاء"[1]، أن معدلات الفقر أعلى من 50%، مما يعكس انخفاض الأجور وظروف العمل غير المستقرة التي لا يزال يعاني منها فلسطينيو سوريا.

وفي عام 2017، نشرت مؤسسة الدراسات الشعبية النروجية تقريرا خاصًا عن أوضاع الشباب في لبنان، وأضافت توصيات خاصة للممولين الدوليين، واللبنانيين، والمؤسسات الفلسطينية، وكانت واحدة من الملامح المثيرة للإهتمام لهذه الدراسة هي الدعوة لزيادة مشاركة الشباب في الهيئات واللجان الفلسطينية (Kortam, and Pouillard, 2017).

وعلى صعيد آخر، نجد اربعة من المواضيع الشائكة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين PRL وPRS تتم دراستها بصورة متنامية وهي: الفقر والهجرة، المخدرات، وأيضا انتشار الأصولية.

أولا الفقر فقد ذكرنا أنفا هذه الدراسات في الشق الأول من التقرير واعداد الخريطة.

ثانيا إنتشار الأصولية: تم نشر تقرير أولي بواسطة دائرة الهجرة الدنماركية (Danish Immigration Service, 2014) في عام 2014 يتناول عملية نشر الأصولية في المخيمات الفلسطينية، ولكنه يركز فقط على حزب الله وعلى التجنيد المحتمل والمشكوك فيه بواسطة المنظمات الشيعية. ولا يركز على الدينامية الجهادية في المخيمات. وبعد مرور عام، تحديدًا في أكتوبر 2015 نشر مركز "ليبانون سابورت" (الدعم اللبناني) تقرير كامل عن الأصولية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كما وفر معلومات قليلة عن شباب فلسطيني ترك لبنان ليسافر الي سوريا (دو بويلار، تشرين الأول 2015). وفي العام 2017 بينت دراسة المؤسسات الشعبية النروجية ان منطق خروج الشباب من الوضع الذي هم فيه هو اما الهجرة او المخدرات او بالانخراط في التنظيمات المسلحة او الأصولية.

ثالثا بخصوص هجرة الشباب الفلسطيني من لبنان، قام جابر سليمان –وهو باحث فلسطيني–، بنشر دراسة مثيرة للاهتمام عن بعض حركات الهجرة في أوساط الشباب منها: 'الفلسطينيون الأحرار' و 'تنسيقية الشباب الفلسطيني'، وأيضا حملة الفيسبوك لعام 2014 من أجل الهجرة (سليمان، 2014)، وقد تم نشرها على موقع 'عائدون' الإلكتروني. وفي سبتمبر 2015، نشر أسامة فيصل هو الآخر بحثًا مثيرًا للإهتمام (الفيصل، 17 يوليو 2016) عن الشباب الفلسطيني الذي حاول الهرب من لبنان إلى السويد وألمانيا، وتم نشر هذا البحث في صحيفة 'كل الوطن'.

وأخيرًا قضية المخدرات، وعلى الرغم من قلة الأبحاث التي أجريت عن المخدرات في أوساط الشباب الفلسطيني إلا أنه يمكن تذكر هذه الدراسة التي أجرتها مؤسسة شاهد (مؤسسة فلسطينية لحقوق الإنسان) في نوفمبر لعام 2016 (المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد)، 2016).

[1] المشرعون وكبار المسؤولين والمديرين والمهنيين

في النهاية تجمع هذه التقارير على صورة الشباب الفلسطيني ضحية الوضع السياسي ورهينة حق العودة في لبنان في خضوعه الى قوانين استثنائية عنصرية. وهذا واقع لايمكن التغاضي عنه. ولكن هناك مقاربات ومواضيع لم يتم تناولها من قبل وهي على سبيل المثال أشكال المقاومة والصمود للشباب الفلسطيني في لبنان كفاعل وليس ضحية في ظل قوننة عمليات تهميشه واهماله. أيضا الاستراتيجيات الفردية والجماعية لهؤلاء الشباب لتأمين مستقبل أفضل من خلال الموارد الموجودة او خلق موارد أخرى. ايضا والاهم دراسة نسبة الوعي لدى هؤلاء الشباب في الخطاب والممارسات لتحليل وتقذير مشروعهم التحرري والتحريري كون وجودهم هو مشروع سياسي مرتبط بالتحرير والعودة منذ عشرات السنين وهذا السبب الرئيسي لتهميشهم في لبنان للحفاظ على هذا المشروع.

التهميش والبطالة والتسرب من الدراسة في المدارس أو الجامعات، المخدرات والهجرة و أيضًا انتشار الأصولية بين الشباب الفلسطيني: كل هذه الديناميات تمت دراستها بطريق أو أخرى ومن الممكن ايضا تعميقها. ولكن يبقى الخلل في ربط هذه المشاك في بعضها من خلا دراسة تداخلها وارتباطها ببعضها وبالمشروع السياسي والقانوني والاجتماعي لدى الشباب عن مستقبلهم ومشروعهم الفردي والجماعي.

المراجع

1- العربية

أحمد، يوسف (2009). **التعليم الجامعي للفلسطينيين في لبنان، 1948-2008**. بيروت: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات. 170 ص.

أحمد، يوسف (2016). **شباب فلسطين، تجارب ومستقبل: تجربة اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني**. بيروت: دار التقدم العربي.

الاونروا والجامعة الاميركية في بيروت (2010). **المسح الأسري الاقتصادي الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان**. على الموقع الإلكتروني: https://www.unrwa.org/ar/newsroom/features/المسح-الأسري-الاقتصادي-الاجتماعي-للاجئين-الفلسطينيين-في-لبنان

بارود، رمزي (2012). **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان... معاناة لا تنتهي**. ترجمة عبد الرحمن الحسيني. لاجئ نت (شبكة أخبار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان). على الموقع الإلكتروني: http://laji-net.net/arabic/default.asp?contentID=9305

الحروب، أنيس (خريف وشتاء 2012-2013). دراسة تتبعية لحالة الطلاب المتسربين من مدارس الاونروا في لبنان: نماذج من نزيف الأدمغة الداخلي. **إضافات**. العددان 20-21. ص 50-67. على الموقع الإلكتروني: https://www.researchgate.net/publication/305566284_drast_ttbyt_lhalt_altlab_almtsrbyn_mn_mdars_alawnrwa_fy_lbnan_nmadhj_mn_nzyf_aladmght_aldakhly

دو بويلار، نيكوال (تشرين الأول 2015). **بين التطرف والوساطة: رسم الخارطة السياسية لمخيّمات اللاجئين الفسلطينيّين في لبنان**. بوابة المعرفة للمجتمع المدني، مركز دعم لبنان. على الموقع الإلكتروني: http://dev.cskc.daleel-madani.org/conflict-analysis-project-palestinian-refugees-lebanon/between-radicalization-and-mediation

سليمان، جابر (2012). **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بين مأزق الحرمان من الحقوق ووهم الدولة**. الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية. على الموقع الإلكتروني: https://al-shabaka.org/briefs/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%A3%D8%B2/

سليمان، جابر (2014). **الحراك الشبابي في مخيمات لبنان الداعي للهجرة: الدوافع والأسباب**. عائدون: مركز حقوق اللاجئين. على الموقع الإلكتروني: http://www.aidoun.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A/

سليمان، جابر (2018). **الشباب الفلسطيني في لبنان: الواقع والمشكلات**. لاجئ نت (شبكة أخبار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان). على الموقع الإلكتروني: http://laji-net.net/arabic/default.asp?ContentID=8039&menuID=20

العلي، محمود (2016). **واقع عمل الفلسطينيين في المهن الحرة في لبنان**. بيروت: مبادرة المساحة المشتركة لتبادل المعرفة وبناء التوافق. 49 ص. على الموقع الإلكتروني: http://www.lb.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Governance/Publications/3%20ARABIC%20-%20Lebanese%20Palestinian%20Study.pdf

الفيصل، أسامة (17 يوليو 2016) كل الوطن يفتح ملف هجرة الشباب الفلسطيني فى لبنان: الأسباب والدوافع. **كل الوطن**. على الموقع الإلكتروني: http://www.kolalwatn.net/news204957

لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني (2018). **التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان**. على الموقع الإلكتروني: http://www.lpdc.gov.lb/%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D9%83%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF/399/ar

لجنة الحوار اللبناني–الفلسطيني (2018). **اللجوء الفلسطيني في لبنان واقع العيش وإرادة التقدم**. على الموقع الإلكتروني:
http://www.lpdc.gov.lb/D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-2-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%B4%D9%88%D8%A5%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82/405/ar

مجموعة الأزمات الدولية (2009). **أرض خصبة لزعزعة الاستقرار: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان** (تقرير الشرق الأوسط 84). بيروت؛ بروكسل: المجموعة. 32 ص على الموقع الإلكتروني:
https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/lebanon/nurturing-instability-lebanon-s-palestinian-refugee-camps

محسن، أنيس (2018). **تيئيس اللاجئين الفلسطينين**. مركز تطوير للدراسات. على الموقع الإلكتروني:
/http://tatwir.net/1263

محسن، أنيس (شباط 2015). **الحراكات الشبابية الفلسطينية في لبنان بين "العودة" و"تحسين مستوى المعيشة"**. جدل العدد 22. 8 ص. على موقع مدى الكرمل: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2015/02/JDL22-AR-7-Mehsen.pdf

محسن، أنيس (2014). **الفلسطينيون في لبنان: حالة التمييز وتداعياتها**. تطوير. نت. على الموقع الإلكتروني:
http://tatwir.net/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2-%D9%88%D8%AA%D8%AF-2/

مركز التنمية الحمائي لحقوق الإنسان (2013). تقرير حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سوريا: الإيواء، الغذاء والاستشفاء أبرز الأولويات 50 ألف لاجئ فلسطيني من سوريا دون حماية اجتماعية وقانونية. جريدة **حق العودة**، العدد 55. على موقع بديل الإلكتروني: http://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/1969-art13.html

مركز تطوير للدراسات (2015). **أوضاع اللاجئين إلى لبنان من المخيمات الفلسطينية في سوريا: دراسة بالعينة**. بيروت: المركز. 39 ص. على الموقع الإلكتروني:
http://tatwir.net/%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7/

مركز تطوير للدراسات (2015). **مشاركة المرأة والشباب الفلسطينيين في لبنان بالشأن العام**. بيروت: المركز. 136 ص. على الموقع الإلكتروني:
http://tatwir.net/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A3%D9%86/

منظمة العفو الدولية (2014). **ممنوعون من اللجوء: الفلسطينيون النازحون من سوريا إلى لبنان بحثاً عن ملاذ آمن**. على الموقع الإلكتروني:
https://www.amnesty.org/ar/documents/document/?indexNumber=MDE18%2f002%2f2014&language=en

منظمة العمل الدولية (2012). **عمل الفلسطينيين في لبنـان وقـائـع وتحديات مسح القوى العاملة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات وبعض التجمعات في لبنان**. [د. م.]: المنظمة. 149 ص. على الموقع الإلكتروني: https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_236506/lang--ar/index.htm

المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان- حقوق (2012)، **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان مهمشون بموجب القانون وبعيدون عن أدنى مستويات العدالة الاجتماعية**. بيروت: المنظمة. 13 ص. على الموقع الإلكتروني:
http://www.palhumanrights.org/rep/ARB/Palestinian_Refugees_Social_Justice_20120220_ARB.pdf

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) (2010). **الواقع الصحي للفلسطينيين في مخيمات وتجمعات لبنان: دراسة ميدانية، 2008-2009**. بيروت: شاهد. 280 ص. على الموقع الإلكتروني:
http://pahrw.org/portal/ar-LB/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/16/c/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86/47/

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) (2011). **واقع واحتياجات المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان: دراسة ميدانية 2011**. بيروت: شاهد. 164 ص. على الموقع الإلكتروني:
http://pahrw.org/cms/assets/studies/camp-needs-studies.pdf

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) (2015). **قراءة قانونية للأوضاع القانونية للفلسطينيين في لبنان مع مقترحات لتعديل الوضع بما يتوافق مع شرعة حقوق الإنسان**. بيروت: شاهد. على الموقع الإلكتروني:

http://pahrw.org/portal/ar-LB/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86/19/c/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A8%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D9%85%D8%B9-%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/637/

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) (2015). **واقع الشباب الفلسطيني في لبنان: دراسة ميدانية، 2014-2015**. بيروت: شاهد. على الموقع الإلكتروني: http://pahrw.org/portal/ar-LB/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/16/c/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A-%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86/616/

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) (2016). **المخدرات في المخيمات الفلسطينية هل هي ظاهرة أم مبالغة إعلامية؟** (تقرير). بيروت: شاهد. على الموقع الإلكتروني: http://pahrw.org/portal/ar-LB/تقارير-وأبحاث/c/17/-تقرير--المخدرات-في-المخيمات-الفلسطينية-هل-هي-ظاهرة-أم-مبالغة-إعلامية-/819/

2- الأجنبية

Al-Hroub, Anies (November 2011). *UNRWA School Dropouts in Palestinian Refugee Camps in Lebanon: A Qualitative Study* (Research Report, Policy and Governance in Palestinian Refugee Camps). Beirut: AUB; Issam Fares

Institute for Public Policy and International Affairs. 38 p. Retrieved from: https://website.aub.edu.lb/ifi/public_policy/pal_camps/Documents/research_reports/20111212ifi_pc_unrwa_research_report01_hroub_english.pdf.

Andersen, L. E. (2016). *The Neglected: Palestinian Refugees in Lebanon and the Syrian Refugee Crisis* (DIIS Report 2016:2). Copenhagen: Danish Institute for International Studies. 39 p. Retrieved from: https://www.diis.dk/en/publications?key=THE+NEGLECTED+PALESTINIAN+REFUGEES+IN+LEBANON+AND+THE+SYRIAN+REFUGEE+CRISIS

Chaaban, J. [et al.] (2016). *Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015* (Report). Beirut: AUB; UNRWA. 241 p. Retrieved from: https://www.unrwa.org/resources/reports/survey-economic-status-palestine-refugees-lebanon

Danish Immigration Service (2014). *Stateless Palestinian Refugees in Lebanon Country of Origin Information for Use in the Asylum Determination Process*. Beirut: Danish Immigration Service. Retrieved from: https://www.nyidanmark.dk/nr/rdonlyres/091d8946-cc06-4659-a864-773fa0d69ffc/0/rapportlibanon8102014pdf.pdf

Fincham, Kathleen (2010). *Learning Palestine: The Construction of Palestinian Identities in South Lebanon* (Doctoral Dissertation). University of Sussex. 282 p. Retrieved from: http://sro.sussex.ac.uk/2483/1/Fincham%2C_Kathleen.pdf.

Kortam, M. (2013). *Jeunes palestiniens, jeunes français, quels points communs?: Face à la violence et l'oppression*. Paris: l'Harmattan. 310 p.

Kortam, M. and Pouillard, N.-D. (2017). *A Future Without Hope?: Palestinian Youth in Lebanon Between Marginalization, Exploitation and Radicalization*. Beirut: Norwegian People's Aid (NPA). 55 p. Retrieved from: https://www.daleelmadani.org/sites/default/files/Resources/a_future_without_hope_palestinian_youth_in_lebanon_between_marginalisation_exploitation_and_radicalization.pdf.

Leake, A. (2014). *Palestinian Refugees in Lebanon: A Security Analysis*. 36 p. Retrieved from: http://www.polis.leeds.ac.uk/assets/files/students/student-journal/Winter-2014/Leake-Palestinian-Refugees-in-Lebanon.pdf.

Makhoul, J. and Jarallah, Y. (December 2008). *Poor Education, Socio-Economic Restrictions Threaten Palestinian Youth in Lebanon: The Case of Bourj el Barajneh camp* (Research and Policy Memo 3, Policy and Governance in Palestinian Refugee Camps). Beirut: AUB; Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs. 2 p. Retrieved from: https://www.daleel-madani.org/civil-society-directory/issam-fares-institute-public-policy-and-international-affairs/resources/poor

Medical Aid for Palestinians (MAP) (May 2018). *Health in Exile: Barriers to the Health and Dignity of Palestinian Refugees in Lebanon*. London: MAP. 16 p. Retrieved from: https://www.map.org.uk/publications/programme-reports.

Samir, Ahmed (2012). *The Palestinian Presence in Lebanon: A study on the Palestinian Humanitarian Rights in Lebanon* (Master's Thesis). Lund University. 70 p. Retrieved from: http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=3046968&fileOId=3046974.

Stel, N. (June 2014). *Governance between Isolation and Integration: A Study on the Interaction between Lebanese State Institutions and Palestinian Authorities in Shabriha Gathering, South Lebanon* (Working Paper Series 22, Refugee Research and Policy in the Arab World Program). Beirut: AUB; Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs. 103 p. Retrieved from: https://website.aub.edu.lb/ifi/publications/Documents/working_papers/20140620_ifi_refugees_Nora_Stel.pdf

UN Habitat and UNDP (2014). *Profiling Deprivation: An Analysis of the Rapid Needs Assessment in Palestinian Gatherings Host Communities in Lebanon*. Beirut: UN Habitat. 115 p. Retrieved from: https://unhabitat.org/profiling-deprivation-an-analysis-of-the-rapid-needs-assessment-in-palestinian-gatherings-host-communities-in-lebanon/

UNHCR (February 2016). *The Situation of Palestinian Refugees in Lebanon*. 23 p. Retrieved from: www.refworld.org/pdfid/56cc95484.pdf.

UNICEF (2010). *The Situation of Palestinian Children in The Occupied Palestinian Territory, Jordan, Syria and Lebanon: An Assessment Based on the Convention on the Rights of the Child*. Beirut: UNICEF. 104 p. Retrieved from: http://www.unicef.org/oPt/PALESTINIAN_SITAN-final.pdf

UNRWA and UNICEF (2018). *Youth Strategic Framework for Palestine Refugees in Lebanon*. Beirut: UNRWA. 28 p. Retrieved from: https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_unicef_youth_strategic_framework.pdf.

Washington Institute (2012). *Palestinian Refugees languish in Lebanon*. Retrieved from: https://www.washingtoninstitute.org/search/results/?q=Palestinian+refugees+languish+in+lebanon

Zakharia, L., Tabari, S. and Ibtikar Research & Consulting s.a.l. (2011). *The Potential of Palestinian Youth and Young Adults in Lebanon: A Quantitative and Qualitative Research Study*. Beirut: Najdeh Association.

55 p. Retrieved from: http://association-najdeh.org/en/wp-content/uploads/2016/12/The-Potential-of-Palestinian-Youth.pdf

الملحق

ملاحظة: عرض مختصرات الدراسات، مرتبة من الأحدث إلى الأقدم

سليمان، جابر (2018). **الشباب الفلسطيني في لبنان: الواقع والمشكلات**. لاجئ نت (شبكة أخبار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان). على الموقع الإلكتروني: http://laji-net.net/arabic/default.asp?ContentID=8039&menuID=20

(مختصر المقال)

يستعرض هذا المقال الواقع الذي يعيشه الشباب الفلسطينيون في لبنان. فالمجتمع الفلسطيني فتيّ، نصفه هم شباب تحت سنّ الخامسة والعشرين، وتشكل الفئة العمرية 25–29 ثلث السكان. والفلسطينيون ككل، شباباً وغيرهم، يتعرضون إلى أشكال عدة من التهميش منها الإقتصادي الذي يفرض قيوداً على حقهم في العمل، والمؤسسي الذي يستبعدهم من مؤسسات الحياة الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن التهميش المكاني وحصرهم في المخيمات.

تشرح الدراسة أن هذا التهميش للمجتمع الفلسطيني مرتبط بتاريخ من العنف والتهجير الداخلي المتواصل، نتيجة للحروب المتعددة والاعتداءات المتكررة في لبنان على مدى العقود. وكما تشير الدراسات، فإن أكثر الفئات حرماناً في المجتمعات العربية هي النساء والشباب اللاجئون.

فإذن، الشباب الفلسطيني، ذكوراً وإناثاً، يعانون حرماناً مزدوجاً كونهم (1) شباباً و(2) لاجئين، بالإضافة إلى وضع الفلسطينيين في لبنان والذي يعتبر الأسوأ في البلدان العربية المضيفة الأخرى. وبالتالي، تُظهر هذه الحقائق عمق الحرمان والتمييز الذي تتعرض له فئة الشباب الفلسطيني في لبنان وما ينجم عنه من مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية، أهمها: الفقر والبطالة، وتقلص فرص التعليم وخاصة المهني والجامعي، التمييز وأزمة الهوية والعلاقة مع المجتمع المضيف، المشكلات النفسية الناجمة عن الإحساس بالاغتراب والحصار وانسداد الأفق، والأمراض الإجتماعية المرتبطة بحالة التهميش والحصار وانعدام

الإحساس بالحماية والأمان الاجتماعي وغياب الإرشاد الأسري والمجتمعي، وأيضاً وقوع الشباب في فخ التطرف الديني.

يجد الباحث إن المشكلات الاقتصادية وتقلص فرص التعليم والالتحاق بسوق العمل قد تم تناولها في دراسات عدة حيث كوّنت معطياتها المعرفة بجذور المشكلات الأخرى المرتبطة بالأمراض الاجتماعية والنفسية وتلك المرتبطة بالهوية. ولكن توجد هوّة في الدراسات والاستقصاء لمشكلات برزت في المجتمع الفلسطيني تتعلق بالعنف الأسري والمخدرات والاستغلال الجنسي للأطفال، إذ تم التعتيم عليها، بل ونكرانها، من قِبل الأهل والمجتمع والمؤسسات الدينية، وكأن نكران هذه الأمراض يعني عدم وجودها أو يؤدي إلى الحد من انتشارها.

ويشير الباحث إلى التقصير في معالجة هذه المشكلات. فالقليل من الجمعيات الأهلية الفلسطينية تتبنى برامج عملية للمعالجة، والجهد المبذول حتى الآن غير كافٍ ولا يتلاءم مع حدتها وخطورتها على مستقبل الشباب الفلسطيني. ويضيف أن هناك مسؤولية مشتركة تتحملها الدولة اللبنانية بوزاراتها المتخصصة ومنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية ومنظمات المجتمع الأهلي والأونروا في معالجة الأسباب الجذرية لهذه المشكلات ومقاربة البيئة الحاضنة لها في المخيمات، وتقديم الحلول والمعالجات العملية من خلال تبني مفهوم شامل للأمن البشري وفي إطار النموذج الكلي للتنمية.

ويؤكد الباحث على وجوب اعتماد مقاربات نماذج ترتكز إلى الخصوصية الثقافية للمجتمعات العربية ومنها المجتمع الفلسطيني، ذلك لاختلاف طريقة التفاعل مع واقع اللجوء الممتد والطويل وفي التغلب على المصاعب عن تلك التي في الثقافات الغربية. وقد حاولت الأونروا خلق إلتزامات جديدة لتحسين الوضع خلال المؤتمرات الدولية، تشتمل على إيلاء اهتمام أكبر بالشباب في برامج مختلفة. ولكنها تبقى عاجزة عن تحقيقها في حال غياب التمويل، ما يفرض مسؤولية الأطراف الباقية من فصائل وسلطات لبنانية وم.ت.ف.

أما الهوية والانتماء، فهي إشكالية لدى الشباب الفلسطينيين. يستند الباحث في التعريفات عن الهوية إلى ما قاله بعض الناشئة (15–17 سنة) في جلسة نقاش في أحد المخيمات. فهي "لاجئ"، و"مُهمّش"، وهي "هوية سلبية". فالشباب يعرفون عن هويتهم (الفلسطينية) من خلال التمييز والتهميش الذي يتعرضون له يوميا من المحيط المضيف. وهذا ما يؤدي إلى التمسك أكثر بالهوية وبالإنتماء الفلسطينيين، كما تشهد الدراسة.

ويترك الباحث هذا المقال مفتوح بالسؤال: إلى متى يستطيع هؤلاء المشاركون وأقرانهم من الجيل الثالث للنكبة التكيّف مع تحديات اللجوء والهوية في واقع اجتماعي ونفسي لا يبدو أن ثمة أملا لتغييره نحو الأفضل أو حلّ مشكلاته المزمنة في المدى المنظور؟!

لجنة الحوار اللبناني–الفلسطيني (2018). **التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان**. على الموقع الإلكتروني: http://www.lpdc.gov.lb/%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D9%83%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF/399/ar

يتميز التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان 2017 بأنه الأول من نوعه الذي يتم تنفيذه بقرار رسمي لبناني، وهو أول وأكبر عمل إحصائي للاجئين الفلسطينيين في لبنان. ويهدف الإحصاء إلى توفير بيانات واضحة ودقيقة للحكومة اللبنانية لرسم سياسات ملائمة لعلاج قضايا اللاجئين الفلسطينيين الملحّة، لاسيما في ظل الظروف المحلية والاقليمية والدولية الراهنة، حيث تتزايد الحاجة لقاعدة بيانات متينة من أجل تطوير الخطط والاستراتيجيات وصياغة السياسات والبرامج لتحسين ظروفهم المعيشية بالشراكة مع المجتمع الدولي.

لقد وجدت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في سعيها إلى تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، استحالة الوصول إلى هذا الهدف والذي يصب في مصلحة الشعبين، اللبناني والفلسطيني، من دون إدراك شامل للحقائق والوقائع الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لهم. لذلك، أصدرت «مجموعة العمل اللبنانية حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان» ، التي سبق وبادرت اللجنة إلى تشكيلها مطلع العام 2015، توصية إلى الحكومة اللبنانية تقضي بإجراء تعدادٍ في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، بهدف توفير المؤشرات المطلوبة لدعم جهود الحكومة في سعيها لصياغة السياسات الملائمة.

شمل التعداد السكان من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيش معظمهم في 12 مخيماً و 156 تجمعاً على امتداد الأراضي اللبنانية. وأتاح استخدام التقنيات الحديثة المتقدمة لجهازي الإحصاء اللبناني والفلسطيني تنفيذ العمل الميداني وفق أعلى معايير جمع البيانات ومراقبة الجودة.

النتائج الرئيسية: (الملخص)

1. حجم السكان

العدد الفعلي للأفراد: تظهر النتائج أن عدد الأفراد الذين تم تعدادهم فعلياً هو 224.901 فرداً من كافة الجنسيات. داخل المخيمات الفلسطينية، يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان 74.687 (% 65.4) وعدد اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا 8.487 (7.4%)، بينما توزع سكان المخيمات الباقين كالآتي: سوريون 26.378 (% 23.1) ، لبنانيون 4.058 (3.6%)، ومن جنسيات أخرى 596 (% 0.5).

توزع عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الذين جرى تعدادهم فعلياً بنسبة 74.687 (% 45.1) في المخيمات مقابل 90.862 (% 54.9) في التجمعات.

مناطقياً، يتوزع اللاجئون الفلسطينيون في صيدا بنسبة 35.8% ، يليها الشمال (25.1%)، صور (14.7%)، بيروت وضواحيها (13.4%)، الشوف (7.1%)، والبقاع (4%).

99.5% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مسجلون لدى المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية والبلديات بينما تبلغ نسبة التسجيل لدى الاونروا (% 99.3).

حسب الجنس، يتوزع الأفراد من اللاجئبن الفلسطينيين في لبنان بنسبة (% 50.4) من الذكور مقابل (49.6%) من الإناث.

إجمالي السكان وفق نتائج العدّ البعدي: كان الهدف الأساسي من الدراسة البَعدية قياس نسبة التغطية والشمول في حالتي النقص والزيادة لأخذها بعين الإعتبار في التعداد النهائي للسكان وفي التوقعات السكانية اللاحقة. وأظهرت عملية العدّ البَعدي أن نسبة عدم الشمول في هذا التعداد كانت (% 2.3). وبالتالي بلغ العدد الإجمالي المصحح للاجئين الفلسطينيين في لبنان 174.422 فرداً من سكان المخيمات والتجمعات الفلسطينية.

(الجداول ص 19 – 23)

2. الأسر

بلغ العدد الإجمالي للأسر التي تم تعدادها فعلياً 55.473 أسرة، منها 42.748 من أسر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، تقيم 19.563 (% 45.7) منها في المخيمات مقابل 23.185 (% 54.2) في التجمعات. يقدر متوسط حجم الأسرة ب 4.0 . وأظهرت النتائج أن (% 17.2) من أرباب الأسرة هنّ من الإناث.

وجدت النتائج 4.926 أسرة من زيجات مختلطة ومنها 3.707 أسرة برب أسرة فلسطيني و 1.219 أسرة برب أسرة لبناني. كما أشارت النتائج إلى أن حوالي (% 4.9) من اللاجئين الفلسطينيين يملكون جنسية ثانية.

(الجداول ص 23)

3. المباني والوحدات السكنية

بلغ العدد الإجمالي للمباني في المخيمات والتجمعات الفلسطينية 22.692 ومنها 10.983 (% 48.4) في المخيمات و 11.709 (% 51.6) في التجمعات. وبلغ العدد الإجمالي للوحدات السكنية 52.716 ومنها 26.995 (% 51.2) في المخيمات و 25.721 (48.8%) في التجمعات الفلسطينية.

أظهرت النتائج أن)% 20.7 (فقط من الوحدات السكنية في التجمعات المحاذية و(% 26.4) في التجمعات الأخرى مملوكة بشكل قانوني ومسجلة في أمانة السجل العقاري لدى المديرية العامة للشؤون العقارية. كما أظهرت أن (31.5%) من الوحدات السكنية في المخيمات مستأجرة. (الجداول ص 23 – 24)

4. مؤشرات اجتماعية–اقتصادية أولية

تشير النتائج إلى أن 52.596 فرداً ملتحق حالياً بإحدى مراحل التعليم فيما بلغت نسبة الأمية حوالي (7.2%)

بين اللاجئين الفلسطينيين. أظهرت النتائج أن نسبة (10.5%) من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قد أتموا تعليمهم الجامعي. وبالنسبة لمؤشرات العمل، يوجد 51.393 فرداً في سن العمل فيما بلغت نسبة البطالة (18.4%). وتبين أيضاً أن 1.700 فرداً حصلوا على شهادات أو هم ضمن ميادين عمل مرتبطة بالمهن الحرة والنقابات، منهم (% 40) في مجال الهندسة وحدها. وحصل (5.2%) فقط من العاملين على إجازات عمل رسمية صادرة عن وزارة العمل.

في ما يتعلق بالهجرة، تبين أن الوجهة الرئيسية لهجرة اللاجئين الفلسطينيين خارج لبنان كانت بإتجاه ألمانيا (27.3%) تليها الإمارات العربية المتحدة (16.7%) ثم الدانمارك (8.4%) والسويد (7.5%).

لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني (2018). **اللجوء الفلسطيني في لبنان واقع العيش وإرادة التقدم**. على الموقع الإلكتروني:
http://www.lpdc.gov.lb/D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-2-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%B4%D9%88%D8%A5%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82/405/ar

هو الكتاب الثاني من اصدار لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والجزء الثاني من مجموعة "اللجوء الفلسطيني في لبنان". يتناول عمق المشكلات التي تعانيها التجمعات والمخيمات الفلسطينية، ويتطرق إلى العديد من التحديات الحياتية اليومية التي تتطلب المعالجة على صعد الفقر والأوضاع المعيشية والاجتماعية وسوق العمل والتملك والصحة والتعليم وتشكيل الجمعيات الأهلية التي تعمل على تخفيف وطأة أوضاعه الحياتية. عرضت هذه الدراسة المعمقة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إقتصاديا، تربويا، صحيا وإجتماعيا، وقُسمت إلى 6 فصول. وقد تمت المقارنة مع الوضع اللبناني في عدة مجالات وأهمها الفقر.

وهنا ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات كما جاء في الفصول.

الفصل الأول: الأوضاع الإجتماعية والمعيشية والفقر:

يعرض هذا الفصل أساس مشكلة الفقر التي يعاني منها المجتمعين اللبناني والفلسطيني على حد سواء نتيجة لظروف تاريخية متجذرة: بدءاً من نيل لبنان استقلاله (1943) في فترة قليلة سابقة للجوء الفلسطيني في 1948، مروراً بالانتعاش الاقتصادي الذي طال لبنان نتيجة النكبة وصبّ الرساميل ورؤوس الأموال فيه، ثم انتشار العمل المسلح الفلسطيني وإتفاق القاهرة، إذ أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية والتنظيمات المسلحة والمؤسسات المدنية للمنظمة مصدراً رئيسياً للتمويل والتوظيف واستيعاب القوى العاملة الفلسطينية واللبنانية أيضاً. ومن حينها وحتى العام 1982، تم ضخ موارد مالية كبيرة في المجتمع الفلسطيني، واللبناني أيضاً أثناء الحرب الأهلية.

وبعد توقف الحرب، عرف لبنان تحسن في مؤشرات الخدمات العامة والمؤشرات الاجتماعية وعودة الدولة ومؤسساتها إلى العمل، من جهة أولى؛ ومن جهة ثانية، عودة إلى اتساع ظاهرة الفقر والتفاوت الاجتماعي بحكم الهوة بين المداخيل وأكلاف المعيشة. لذلك فالبطالة لا تزال مرتفعة وإلى ازدياد، والهجرة كذلك. ونسبة الفقر لا تنخفض فعلياً، والتفاوت التنموي بين المناطق لا يزال قائماً. كما تراجعت كل مؤشرات الاستقرار السياسي والمؤسسي، وتكررت الاعتداءات الاسرائيلية، وإنضاف إلى كل ذلك، الأزمة السورية وآثارها الفادحة. وبالطبع، فإن هذا الوضع يشمل بمفاعيله اللبنانيين والفلسطينيين وغيرهم من المقيمين في لبنان.

وفي التركيز على اللاجئين الفلسطينيين، يعتمد البحث على الدراسات التي أجرتها الأنروا من ناحية الخصائص السكنية: 51% من اللاجئين يعيشون في المخيمات، بينما يتوزع الباقون على التجمعات أو في المدن والبلدات اللبنانية. ويضيء البحث على الأوضاع السكنية في المخيمات الغير صحية والغير ملائمة للبيئة الصحية نظراً لاستهلاك المساحات والساحات العامة بالوحدات السكنية، بالإضافة إلى عدم السماح بدخول مواد البناء مما يحول دون الترميم.

ويتناول هذا الفصل الخصائص السكانية للفلسطينيين من حيث التكوين العمري (الرسم البياني رقم 1: هرم أعمار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان / ص 40)، وحجم الأسرة والتمايزات الديمغرافية بالمقارنة مع اللبنانيين من وجهة نظر أحوال المعيشة واحتمال التعرض للفقر والهشاشة: أن المستوى التعليمي للاجئين أقل بشكل واضح من اللبنانيين، وكذلك مستوى الدخل. كما أن حوالي نصف اللبنانيين يتمتعون بالتأمين الصحي من خلال شبكة المؤسسات العامة والمختلطة والخاصة الموجودة في البلاد، مقابل 5% فقط من اللاجئين، يضاف إلى ذلك محدودية فرص العمل للاجئين، خصوصاً تلك التي تتوافر فيها مواصفات العمل اللائقة.

ويوفر البحث جزءاً خاصاً لتحديد عوامل إفقار اللاجئين الفلسطينيين ويحددها بمحاور ثلاثة:

1. الاحتلال والتهجير بصفته إفقاراً بالقوة والنهب، أدى إلى: إفقار هيكلي ناتج عن فقدان كامل للموارد بسبب الاحتلال، ومصادرة الموارد المنقولة وغير المنقولة، اللجوء في بلد (لبنان) حصل على استقلاله حديثاً يفتقد بدوره إلى الموارد؛ الحرمان المستمر من إمكانية الإفادة من أصولهم المسروقة؛ بالإضافة إلى بعض القيود التشريعية والمسارات الاقتصادية والسياسية التي عرفها لبنان.

2. الحروب والاقتتال والوضع الأمني وأثرها على معيشة اللاجئين؛ من اعتداءات اسرائيلية والحرب على المخيمات وحرب نهر البارد، إلى جانب الاقتتال الداخلي، ومشاركة الفصائل الفلسطينية في حرب لبنان الأهلية.

   إن الحدث الأكثر خطورة الذي ترك آثاراً هيكلية وبعيدة المدى على الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين كان اجتياح عام 1982 وخروج قيادة المنظمة، ثم ما تلاه من تنازع ومحاولة وضع اليد على القرار الفلسطيني والتحكم بالوضع الفلسطيني في لبنان. هذ الوضع أطلق مساراً من التهميش العام وديناميات للتفكك المجتمعي في أوساط اللاجئين وهو ما تُرجم إلى تدهور متسارع في ظروف معيشتهم، وتبدّل في الولاءات، وتحول في الانتماءات التنظيمية والعقائدية، وتزايد مشاركة اللاجئين في الأعمال الجرمية الجنائية. كما أوجد الأرضية الخصبة لعودة الإنتماءات الأولية – العائلية والعشائرية والجهوية – وإلى انتشار التطرف والأصولية.

3. العوامل ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية: يعاني الفلسطينيون من نسبة مرتفعة من الفقر وتدني في المستوى المعيشي. ويرتكز البحث على النتائج التي تضمنها مسح الأنروا والجامعة

الأميركية في 2015. وقدر المسح نسبة الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين بنسبة 65%. وحسب المسح نفسه انخفضت نسبة الفقر الشديد بين الفلسطينيين من 6.6% في 2010 إلى 3.1% في 2015. هذا في مقابل نسبة 35% للفقرالعام و1.7% للفقر الشديد بين اللبنانيين.

أما اللاجئون الفلسطينيون الذين قدموا إلى لبنان من سوريا نتيجة الاشتباكات المستمرة في مناطقهم، يُعتبرون من الفئات السكانية الأكثر حرماناً بين عموم اللاجئين. فهم أكثر حرماناً من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان، كما أنهم لا يحصلون على الخدمات نفسها التي يحصل عليها اللاجئون السوريون الآخرون من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإجراءات دخولهم وخروجهم ومعاملاتهم اليومية في لبنان أكثر تعقيداً وصعوبة. بحسب معايير الأنروا، إنهم من الفئات الأكثر هشاشة.

إذن، من الناحية الاجتماعية ومن منظور تقدير مستوى إنتشار الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، يجب إضافة نحو 30 ألف لاجئ فلسطيني من سوريا إلى العدد الأصلي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ونسبة الفقر بين هؤلاء أعلى، لا بل يمكن اعتبارهم كلهم من الفقراء (باستثناءات بسيطة لا تؤثر على الصورة العامة).

يتوزع اللاجئون الفلسطينيون من سوريا على مختلف المناطق اللبنانية بشكل متفاوت، والنسبة الأكبر نزحت إلى صيدا (% 32)، في حين توزع الآخرون بنسب متقاربة المناطق الاخرى (بيروت، طرابلس، البقاع، صور، بين % 16 و% 18). حوالي نصفهم يقيمون في المخيمات، والنصف الآخر خارجها.

ويخلص هذا الفصل إلى المقارنة في نسبة الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين واللبنانيين. حيث أن نسبة الفقر بين الفلسطينيين تبلغ حوالي ضعف نسبة الفقر بين اللبنانيين، رغم وجود تقارب نسب الفقر في المناطق المحرومة في لبنان.

الفصل الثاني: القوى العاملة الفلسطينية:

إن تحسين ظروف عمل اللاجئين الفلسطينيين بما ينسجم مع التوجهات الحكومية المعلنة ووفق القانونين 128 و129، يتطلب الانفتاح على التعامل بجدية وتنفيذ ما تضمنته تعديلات هذين القانونين وزيادة فعالية النصوص الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، وأخذ المفاعيل القانونية الناجمة عن الاعتراف بدولة فلسطين بعين الاعتبار، والذي يتركز عل التوصيات التالية:

– رفع الحواجز القانونية والإدارية التي تعترض وصول الفلسطينيين إلى فرص عمل منصفة وقانونية.

– إفادتهم من الضمان الصحي في الصندوق الوطني للضمان.

– السماح لهم بالعمل في المهن المنظمة بقوانين عبر استثنائهم من شرطي المعاملة بالمثل والجنسية اللبنانية، وتعديل الشروط غير الواقعية المتعلقة برسوم الانتساب لغير اللبنانيين. (أنظر الجدول 8: المهن المسموحة وغير المسموحة للاجئين الفلسطينيين / ص. 91–96)

– اعتماد الآليات اللازمة لضمان استمرار استفادتهم من الإستثناءات الخاصة بهم لجهة المهن المحصورة باللبنانيين والكوتا (نسبة تشغيل الأجانب إلى اللبنانيين).

– العمل على تسهيل استحصالهم على إجازة عمل دون ربطها بصاحب عمل –أي عقد عمل.

– وضع آليات لمتابعة عملهم لمنع أي إمكانية لاستغلال أوضاعهم .

– تنفيذ التوصيات الخاصة بالعمل والضمان الاجتماعي التي صدرت في آذار 2015.

الفصل الثالث:الإسكان والتملك العقاري:

إن معالجة هذا الملف، تتطلب تجزئته إلى مكوناته الثلاث، مع لحظ ضرورة معالجة الأمور الأكثر إلحاحا:

- معالجة المشاكل الإجرائية المتعلقة بأصحاب الحقوق من اللاجئين الفلسطنيين المكتسبة قبل القانون 2001، والذي يتعلق بتسجيل عقود البيع أو التفريغ المعقودة قبل هذا التاريخ، في إتجاه إجازة التسجيل.

- مناقشة موضوعية للتعديل القانوني لعام 2001 (المادة الأولى من القانون 296) التي منعت حق التملك عن الفلسطنيين،لاسيما بعد الاعتراف اللبناني والدولي بفلسطين.

- فتح ملف حقوق اللبنانيين الأفراد والمؤسسات، وحقوق الدولة اللبنانية، ومسؤولية الاونروا وغيرها من الجهات، في ما يخص الأراضي المملوكة من لبنانيين والتي تقع عليها المخيمات، أو المناطق المحاذية التي توسعت فوقها المخيمات بشكل غير قانوني.

- إن فك الارتباط بين هذا الملف، وبين قضية التوطين ذات الحساسية السياسية والوطنية العميقة، يمثل المعبر الأساس لفتح الطريق أمام الحلول المطلوبة. وتقوم شروط فك الارتباط على نقاش شفاف يخرج هذا الملف من شبكة الحساسيات السياسية التاريخية وإعادته إلى مرجعية القانون والعلم والحقوق، فضلا عن الاعتبارات الانسانية والوطنية.

- هذا الملف يطرح مسؤولية جملة الأطراف المعنية، إلى جانب السلطات الرسمية اللبنانية. وهو واحد من الملفات التي يجب أن تدرج على جدول أعمال البحث المشترك مع الاونروا، ومع كل الأطراف العربية والدولية، المعنية، باعتباره مسؤولية مشتركة، إلى جانب كونه مسؤولية رسمية ووطنية لبنانية، لا بد وأن تنظمه جملة من الاتفاقيات الموقعة مع مختلف هذه الأطراف والجهات.

إن الاعتراف بمشكلة أراضي المخيمات والتجمعات وحق التملك العقاري سابقاً وراهناً يجب أن يدفع إلى البحث في الحلول الناجعة التي يمكن ترتيبها على نحو تدريجي عبر الخطوات التالية:

- في ملكية العقارات خارج المخيمات: تسجيل حقوق الملكية غير المسجلة العائدة للاجئين الفلسطينيين قبل صدور القانون المذكور، وتحويل هذه الملكيات من حقوق شخصية إلى حقوق عينية؛
- في ملكية العقارات داخل المخيمات: يبقى الحل الجذري متمثلا باستملاك أراضي المخيمات، وإعادة إعمارها تدريجيا على غرار تجربة مخيم نهر البارد، وفقاً للمعايير الدولية والانسانية المعتمدة.

- إعادة النظر بتطبيق القانون المذكور، في ضوء مفاعيل الاعتراف الثنائي (إقامة علاقات دبلوماسية وافتتاح سفارة فلسطين في لبنان) والدولي (الاعتراف بفلسطين كدولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة)، وبالتالي عدم انطباق وصف عدم حمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها على اللاجئين الفلسطينيين.

الفصل الرابع:الأوضاع التعليمية:

إن التسليم بمسؤولية الاونروا عن إدارة العملية التعليمية لا يحجب المسؤولية الوطنية الفلسطينية، أولاً، والمسؤولية الفلسطينية/اللبنانية المشتركة، ثانيا، من أجل بلورة سياسة تربوية ثقافية فلسطينية تظلل العملية التعليمية وتوجهها، وتساعد في بلورة وحماية الشخصية الوطنية الفلسطينية في ضمير ووعي الطلاب الفلسطينيين كما اللبنانيين .

لقد شكلت معدلات التحصيل العلمي المرتفعة التي عرفها الشعب الفلسطيني في مناطق لجوئه وانتشاره كافة، نقطة مضيئة ومشرقة في مراحل تاريخية سابقة؛ الا أن عوامل كثيرة راهنة، تذهب في اتجاه معاكس .

فالصعوبات التعليمية التي يواجهونها تزداد والتسرب المدرسي يتفاقم (جدول 18، ص. 162 – نسب التسجيل حسب المراحل التعليمية والجنس)، وتتزايد مظاهر عدم القدرة على تأمين مستلزمات عملية التعليم وأكلافها في ظل عجز الاونروا عن تأمين كامل الطلب على التعليم. ثمة ضرورة لرفع مستوى العمل والتنسيق المشترك بين الاونروا والدولة المضيفة والسلطة الفلسطينية وممثلي مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان للبحث عن استراتيجيات مناسبة لمعالجة المشكلات التعليمية بشكل متكامل يأخذ بعين الاعتبار النقاط – التوصيات التالية:

- زيادة الدعم المالي لوكالة الاونروا من قبل المجتمع الدولي من أجل تحمل المسؤوليات كافة وخاصة في قطاع التعليم.
- تفعيل دور السلطة الفلسطينية بعقد الاجتماعات الدورية مع الاونروا والدولة اللبنانية من أجل وضع خطة تعليمية مشتركة والضغط على الممولين والمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياتهم تجاه الفلسطينيين في لبنان.

توصيات على صعيد التعليم ما قبل المدرسي

– تأمين التمويل اللازم لرياض الاطفال داخل المخيمات وتطويرها من قبل مؤسسات الأمم المتحدة مثل اليونيسف والجمعيات الأجنبية التي تعنى بالأطفال وتعليمهم؛

– فتح الروضات في المدارس الحكومية أمام الأطفال الفلسطينيين خصوصاً في الأماكن البعيدة عن الروضات الفلسطينية.

– تنمية مهارات المربيات وتحسين البنية التحتية لرياض الأطفال من خلال ترميمها وتأهيلها لتوفير البيئة الصحية الداعمة والآمنة للأطفال واحتياجاتهم وتزويدها بالأجهزة الالكترونية.

– دعم الروضات في اكتشاف الصعوبات التعلمية أو وجود الإعاقات؛وزيادة التنسيق إعداد برامج موحدة للروضات التابعة للمؤسسات الفلسطينية.

توصيات على صعيد التعليم المدرسي

– تنسيق أفضل بين وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية والاونروا بما يخص تطوير المناهج واستراتيجية التعليم الجامع وتطوير الكفاءات التعليمية بما يعزز بناء الهوية الوطنية الفلسطينية، والتفاعل الإيجابي الفلسطيني–اللبناني،ومجمل منظومة قيم حقوق الإنسان والقانون الدولي والتنمية؛

– توفير مستلزمات نوعية التعليم من الأبنية المدرسية، وتأمين التجهيزات الالكترونية والمختبرات والمكتبات والملاعب الرياضية والمساحات الخضراء قدر الإمكان بما يضمن تقديم النشاطات اللاصفية واللامنهجية؛

– إعداد الأساتذة، وتطوير أساليب التدريس مع الإستفادة القصوى من التعاون مع وزارة التربية اللبنانية في هذا الإطار؛ وزيادة عدد المدارس والتخلص من المدارس ذات الدوامين وتقليل عدد الطلاب في الصف الواحد؛

– تفعيل التنسيق بين الجهات التي توفر الدعم المدرسي وتوحيد المعايير والأسس لهذا الدعم فيما بينها والتنسيق مع الاونروا من اجل الإفادة القصوى منها؛ وبينها والأهل؛

– فتح أبواب الثانويات الرسمية اللبنانية أمام الطلاب الفلسطينيين وخاصة في الأماكن البعيدة عن الثانويات التي تديرها الاونروا؛ وتوجيه طلاب هذه المرحلة نحو المهن المطلوبة في السوق اللبناني وربما العربي؛ (جدول 19، ص. 170؛ وجدول 20، ص. 174)

– تدريب الطالب على المواد المطلوبة في امتحانات الدخول من أجل تسهيل حصولهم على القبول في الجامعات كافة، ومعاهد التدريب المهني.

توصيات خاصة بالتعليم المهني

– فتح معاهد التعليم المهني الرسمية أمام الطلاب الفلسطينيين؛

– مباشرة معادلة شهادات مراكز التدريب المهني التابعة للاونروا في سبلين ونهر البارد، والاعتراف بها من قبل المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، وتنمية قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني العام وتطويره وتحديثه، وربطه بما يتلاءم ومعطيات سوق العمل والبنية الاقتصادية اللبنانية واحتياجاتها؛

– تطوير برامج التعليم المهني للجمعيات والحصول على التراخيص كي تصبح مجازة كباقي المعاهد الخاصة.

توصيات خاصة بالتعليم الجامعي

– فتح أبواب جميع كليات الجامعة اللبنانية بفروعها خصوصا العملية منها أمام الطلاب الفلسطينيين وعدم اخضاعهم لنظام الكوتا؛ (لأعداد وتوزيع الطلاب الجامعيين الفلسطينيين في الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة، أنظر الجداول 21، 22، و 23 / ص. 183 و 185 و 186)

– تفعيل العلاقة مع الجهات المانحة والجامعات المتعاونة والداعمة لزيادة الدعم ولإعطاء منح وقروض من خلال العاملين في هذا المجال من اونروا وجمعيات وصناديق، وربط الاختصاصات باحتياجات سوق العمل اللبناني والعربي؛

– زيادة الدعم من السلطة الفلسطينية للتعليم الجامعي؛

– تنسيق التوجهات بين مختلف الجهات الداعمة في هذا المجال من أجل التكامل والتنسيق.

الخلاصة بالنسبة إلى تعليم اللاجئين الفلسطينيين، يجب رفع مستوى التنسيق مع الدولة اللبنانية بما يضمن تحقيق تكامل قوي وشامل بين خدمات الاونروا ومنظومة التعليم الرسمي اللبناني في مختلف المراحل والتغطية الكافية لهذه المراحل. ولا بد من وضع شروط خاصة بهم من تسهيلات إزالة نظام الكوتا، هذا بالإضافة إلى إيجاد مسارات التسجيل والإجراءات الإدارية للتعليم والتدريب المهني والإعتراف بالشهادات المؤهلة لسوق العمل، وتغطية كامل الحاجة والطلب في هذا المجال.

الفصل الرابع:الأوضاع الصحية في المخيمات والتجمعات الفلسطينية

في استراتيجيتها المتوسطة الأجل (2016–2021) حددت الاونروا ابرز التحديات الصحية التي تواجه مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في مختلف بلدان اللجوء,ومنها لبنان بـ:

– تزايد عدد المسنيين وتصاعد إنتشار الأمراض المزمنة.

– شيوع أنماط الحياة غير الصحية التي تتصف بنقص النشاط البدني.

– التغذية غير السليمة والعادات غير الصحية كالتدخين.

– العنف والإساءة الجسدية التي تعد من المشكلات الصحية الخطيرة بالنسبة للعديد منهم.

– المشكلات النفسية–الاجتماعية ومشكلات الصحة النفسية. ولهذه المشكلات تأثيرات سلبية شديدة في المراحل المختلفة من دورة الحياة، بما يشمل تأثيرها على القدرة على التعلم والعمل والإندماج في الحياة الاجتماعية .

– ارتفاع مستويات الفقر في لبنان وما يتركه من تأثير على قدرتهم على الحصول على المساعدة الطبية خارج نطاق ما تقدمه الاونروا والهلال الأحمر، بالإضافة إلى عامل النزوح من سوريا منذ عام 2011.

– صعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية نتيجة العنف والعوائق الأخرى، أو بسبب التحولات الجغرافية لهم بعيداً عن المراكز الصحية القائمة.

بالإضافة، ثمة تحديات ذات أولوية خاصة، كتلك التي تطال فقدان التأمين الصحي، حيث هناك حوالي 95% منهم ليس لديهم تأمين صحي ممأسس، كالذي تحصره الاونروا بموظفيها وعائلاتهم الذين يبلغ عددهم حوالي 11,000 شخص.

يمثل واقع فقدان أنظمة الحماية الصحية، في ظل إنتشار الأمراض المزمنة أو المستعصية وحالات الإعاقة التي تتطلب أكلافا مالية عالية، تحديًا خاصًا يحاصر سكان المخيمات والتجمعات في ظل إنكشافهم وتعمق مشكلاتهم الاقتصادية والصحية والمعيشية والانسانية وغيرها.

كذلك، هناك تحديات البيئة المعيشية ومستويات التغذية كميًا ونوعيًا التي تترافق مع تراجع الشروط الصحية والبيئة، وتنامي الفقر، وتراجع مستويات التغذية المطلوبة والمتوازنة لدى الأسرة، وتراجع مستويات الخدمات الأساسية الموازية.

في موازاة ذلك، تواجه ميزانية الأسرة ضغوطًا كبيرة لجهة المصاريف التي تتطلبها أكلاف الصحة مع تراجع منظومة الحماية الاجتماعية والصحية. بالإضافة إلى تراجع التقديمات الصحية التي توفرها الأطراف المعنية، وبخاصة الاونروا والهلال الأحمر الفلسطيني، فإن دائرة الإقفال والمحاصرة تكتمل وتضغط على حياة الأسرة الفلسطينية في المخيمات والتجمعات، ما يضعها أمام ظروف اجتماعية، انسانية وصحية صعبة ومتفاقمة.

توصيات عامة:

لا يمكن علاج الوضع الصحي في المخيمات والتجمعات الا عبر تداخلات متعددة المستويات تشمل:

– تحسين البيئة العمرانية ومستوى الخدمات العامة التي تقدمها الاونروا وخصوصًا مضاعفة عمليات النظافة ونقل النفايات إلى خارج الأحياء والأزقة.

– المراقبة الدائمة للمياه، مياه الشفة ومياه الاستخدام المنزلي، وتعقيم ومراقبة الخزانات العامة والخاصة باستمرار لضمان مصادر مياه نظيفة وخالية من الجراثيم والأوبئة.

– تكثيف برامج الاهتمام بصحة الأم والطفل خلال فترة الحمل وما بعد الولادة، ومساعدتهم على النمو السليم عبر دعم برامج تغذية خاصة إضافة إلى ما هو قائم من خدمات وبرامج صحية.

– اعتماد الوقاية والتوعية الدائمة، وإشراك كل منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي الصحي العام .

– إعطاء الأولوية لتحسين أوضاع المساكن والمرافق العامة (المدارس خصوصًا) لجهة إيجاد حلول لمشاكل الاكتظاظ والرطوبة والنش ودخول الهواء والضوء، ما يؤخر فاعلية العلاجات للامراض الشائعة.

توصيات صحية:

– زيادة أعداد مراكز الصحة الأولية التي تديرها الاونروا وتوسيعها إلى التجمعات.

– تزويد هذه المراكز بالتجهيزات التقنية الحديثة، وتأمين الأدوية بشكل مستدام. والتفكير في وضع عيادات نقالة تجوب مناطق التجمعات في مختلف المحافظات اللبنانية.

– تطوير مستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني، موارد بشرية وإمكانات تقنية والإفادة من الطاقات العلمية والطبية الفلسطينية والصديقة المحلية والخارجية، وإيجاد أقسام متخصصة فيها لعلاجات أكثر تطورًا مما تقدمه الآن.

– تنسيق العلاقات بين الاونروا والهلال بما يتجاوز تحويل المرضى وتغطية أكلاف الاستشفاء إلى شراكة حقيقية، وإعداد برامج مشتركة متطورة تساهم في تعميم الوعي الصحي والمعالجة الدقيقة للأمراض بأقل كلفة ممكنة، وتطوير الشراكة مع وزارة الصحة اللبنانية في هذا المجال.

– العمل مع الممولين الفلسطينيين والدوليين على برامج متوسطة وطويلة الأمد تدرس الوضع الصحي للاجئين من جوانبه كافة، على أن تنهض بعبء التدريب والتأهيل المستمر للطاقم الطبي، لصقل مهاراتهم ووضعهم في مجرى التعرف على آخر الابتكارات العلمية والعملية.

– تنسيق الجهود بين كل من وكالة الاونروا والهلال الأحمر الفلسطيني ووزارة الصحة اللبنانية ونقابة الأطباء، وإيجاد حلول للمشكلات التي يعاني منها الطبيب الفلسطيني، بما فيه البحث في تأمين وجود سجل خاص لهم، وكذلك مع نقابات الممرضين بما يقود إلى إفادتهم والإفادة منهم في المستشفيات اللبنانية.

– إيلاء الاهتمام بالأمراض النفسية، التي تتزايد بفعل تنامي الضغوطات من كل نوع، وكذلك تطوير برامج الإغاثة الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة.

الفصل السادس:العمل الأهلي:

تناول هذا الفصل أوضاع الجمعيات الفلسطينية منذ بداية نشوئها في أواخر الستينيات، إلى اليوم الحالي. وقد تم استخدام مصطلحات مثل "مجتمع أهلي" و "جمعيات أهلية فلسطينية" عوضاً عن "مجتمع مدني" و "منظمات غير حكومية" الشائعة الاستخدام، مصطلح "أهلي " يشير إلى فعل الإرتباط بالأهالي والمجتمع وليس الدولة. وهذا ما ينطبق على واقع المجتمع الفلسطيني في لبنان.

وتم تصنيف الجمعيات العاملة مع الفلسطينيين إلى أربعة فئات:

1. جمعيات لبنانية مرخصة قانوناً يتم تشريع عملها من خلال وزارة الداخلية اللبنانية بموجب علم وخبر؛
2. جمعيات اجنبية لها فروع في لبنان وترخص وفق مرسوم صادر عن مجلس الوزراء، وبناءً على قانون الجمعيات الاجنبية؛
3. مؤسسات دينية تابعة للوقف الاسلامي، ولا تحتاج إلى رخصة من وزارة الداخلية، وانما تعمل بموجب "حجة شرعية" تحصل عليها من إحدى المحاكم الشرعية التابعة مباشرة إلى رئاسة مجلس الوزراء. ومع صعود الموجة الاسلامية بشكل عام إزداد عدد الجمعيات التي تعمل بهذه الصفة القانونية وتعاظم دورها؛

4. مؤسسات وهيئات وجمعيات فلسطينية غير مرخصة تعمل بموجب أنظمتها الداخلية وبرامجها الخاصة. وهي منتشرة على نطاق واسع داخل المخيمات.

تواجه الجمعيات الفلسطينية العاملة في لبنان جملة من المشكلات والتحديات، وهي عقبات نابعة من خصوصية الوضع الفلسطيني عامة، ووضع الفلسطينيين في لبنان خاصة. أبرز هذه التحديات:

– إشكالية التداخل العميق بين العمل الاجتماعي والثقافي من جهة، والعمل السياسي والوطني من جهة أخرى.

– إشكالية إعتبارها جمعيات اجنبية وتطبيق قانون الجمعيات الاجنبية عليها. وما يرتبط بذلك من عقبات أمام ترخيصها وتسهيل وتيسير عملها، الأمر الذي يعزز تشكيل الجمعيات خارج القانون أو بالتحايل عليه.

– إزدياد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي، ما يؤثر على أجندتها ويرهن وجودها وبرامجها لأولويات الجهات المانحة التي لا تتوافق دائمًا مع الأولويات المجتمعية في المخيمات والتجمعات.

يستلزم ذلك إعادة الاعتبار لقيم العمل الشعبي والقاعدي والتطوعي، بما هو عنصر أساس وفاعل في حركة المجتمع الفلسطيني، واستلهام تجربة الجمعيات الأهلية الفلسطينية، خاصةً خلال فترة الإنتفاضة الأولى في فلسطين.

– ضعف التنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية بما هو حاجة موضوعية ومستمرة، وكذلك ضعف التنسيق القطاعي الذي يضمن استخدامًا أمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة. ما يتطلب رفع مستوى التنسيق بين الجمعيات من خلال تفعيل صيغة "هيئة تنسيق الجمعيات العاملة في التجمعات الفلسطينية" أو أي صيغة أخرى تكون ملائمة للمرحلة الحالية ناهيك عن ضرورة تعزيز مستويات التنسيق القطاعي في عمل الجمعيات.

– ضعف الممارسة الديمقراطية في الحياة الداخلية للجمعيات الفلسطينية العاملة، ربما جزئياً بسبب ما أشير إليه من "إلتباس" وضعها القانوني ووجود فجوة بين الواقع الذي يحكم عملها والقوانين التي تنظمه، وأيضًا بسبب الرواسب الثقافية الناجمة عن غياب تقاليد العمل الجماعي. ينتج عن هذا الوضع القانوني للجمعيات على انها مسجلة كجمعيات لبنانية، ضعف في البناء الإداري والمؤسسي لها بشكل عام.

– إشكالية المواءمة في عملها بين نمطي الإغاثة والتنمية في ظل الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون في لبنان.

ويمكن الإشارة إلى الخلاصات والتوصيات التالية:

- إن موضوع حق العودة وبناء الشخصية الوطنية الفلسطينية حاضر بقوة في عمل الجمعيات الفلسطينية، إما مباشره من خال برامج الجمعيات المتخصصة في هذا المجال، وإما بشكل غير مباشر من خال توجهات الجمعيات الأخرى وبرامجها المختلفة في سياق العلاقة بين العمل الاجتماعي/الثقافي والعمل

الوطني السياسي. وهذا ما يقدم إسهاماً واقعياً وعملياً في مواجهة الأفكار التي ترى أن تشريع عمل الجمعيات، ليس سوى خطوة تخدم مقولة "التوطين".

- إن مشاريع بناء الذاكرة وتعزيز التراث الشعبي والثقافي لدى أجيال اللاجئين الفلسطينيين الذين ولدوا في مخيمات اللجوء بعد النكبة، وما تقوم به الجمعيات الفلسطينية العاملة في لبنان في هذا المجال يؤكد على خيارات حماية الهوية الوطنية الفلسطينية في أوجهها كافة، على قاعدة التمسك بحق العودة ورفض التوطين.

- إن ممارسة الجمعيات الفلسطينية لحقها في الاهتمام بقضايا اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مجالاتها، وفق تأكيدها لحق العودة وبناء الهوية الوطنية الفلسطينية، تتطلب وجود سياسات رسمية لبنانية تسهِّل تأمين شرعية وقانونية عمل هذه الجمعيات الفلسطينية، وحل مشكلة التصنيفات القانونية القائمة التي تُصنفها بأنها جمعيات اجنبية، ما يضعها في دائرة خرق القانون.

- إن شرعنة الجمعيات الفلسطينية ودعم حقها في العمل القانوني في ما يتعلق بمتابعتها لمختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والانسانية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين، يطرح على مختلف الجهات الرسمية اللبنانية ذات الصلة، مهمة ملحة وضرورية لدعم هذا التوجه لما فيه من مصلحة وطنية لبنانية فلسطينية في دعم مختلف القوى والتنظيمات والجمعيات التي تعزز مناخات العمل الديمقراطي والمدني الفلسطيني، وفق أجندات اجتماعية وتنموية وثقافية ووطنية، في مواجهة تفريخ المجموعات المتطرفة الجديدة، حيث تشكل هذه المجالات واحدة من عناوين المواجهة الأساسية لهذه المجموعات.

- إن التطبيق العملي الذي يقيّد حقّ الفلسطينيين في إنشاء جمعياتهم الخاصة، بذريعة منع التوطين، يخالف الاعان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق والمعاهدات الدولية والعربية التي أبرمها والتزمها لبنان. إن من شأن توفير الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين وفق شروط معينة، بما لا يؤدّي إلى التوطين، أن يقي لبنان مخاطر أمنية، وإشكالات تنتج عن تقييد هذه الحقوق والحريات ليس أقلها تشجيع قيام جمعيات سرية.

- إن القوانين اللبنانية الخاصة بتشكيل وعمل الجمعيات الفلسطينية غير كافية للتعامل مع حق الفلسطينيين في تسجيل جمعياتهم، الامر الذي يستوجب مراجعة الآليات القانونية الخاصة بعمل الجمعيات الفلسطينية العاملة في لبنان، و/ أو تفعيلها والإعلان عنها وشرحها على نحوٍ سليم، أو اقتراح حلول قانونية لتشريع عمل تلك التي تعمل دون ترخيص.

- خارج الأطر المؤسسية التقليدية للعمل الأهلي والمنظمات غير الحكومية، يبرز داخل المخيمات والمجتمع الفلسطيني حراك شعبي جديد مستقل عن الأطر الشعبية والسياسية القائمة، وهو في طور بلورة خطابه وهويته، ولا بد من إيجاد البيئة المساعدة على تطويره بشكل حر وسليم.

محسن، أنيس (2018). **تيئيس اللاجئين الفلسطينين**. مركز تطوير للدراسات. على الموقع الإلكتروني: http://tatwir.net/1263/

تهدف هذه الدراسة إلى دقّ ناقوس الخطر فيما يتعلق بالشباب الفلسطينيين في المخيمات وفي سعيهم إلى الهجرة. يستند الباحث في هذا الاستنتاج إلى تحركات اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك في سوريا وفي مخيمات لبنان في الآونة الأخيرة. إذ يطالب الشباب باللجوء الإنساني إلى دول الغرب وبـ "الحقّ بالهجرة"، وإلى أي بلد كان، راضين بالمغامرة مع تجار الهجرة ومخاطرين بالموت غرقاً أو ضياعاً في البراري، أو الوقوع فريسة التطرف المستشري في منطقة الشرق الأوسط، أو التخلي –تحت الضغط –عن الحقوق. وهذا ما يحصل من خلال مطالبة عدد من المحاصرين في مخيم اليرموك بقبول أي دولة غربية بهم لاجئين سياسيين، ونشوء مجموعة شبابية في مخيمات شمال لبنان تطالب بما أسمته "حق الهجرة"، وامتداد الظاهرة إلى مخيمات أخرى في بيروت وجنوب لبنان، حيث يُحضّر فيما يبدو لتحركات في هذا السياق.

- إن مستقبل الشباب تائه، بحسب الدراسة، وسط تغييب لقضية اللاجئين الفلسطينيين من قبل المجتمع الدولي وعدم قدرة القيادة السياسية الفلسطينية على فرض حل عادل لقضيتهم. فلا تنفيذ للقرارات الدولية ذات الصلة بقضية اللاجئين، ولا استمزاج رأي اللاجئين في أي حل آخر متفق عليه. كما ويرى الباحث أن من أهم أسباب اليأس لدى الشباب الفلسطيني هو عدم قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على مواجهة الحلول المطروحة لقضية اللاجئين، جراء اختلال موازين القوى الكبير لمصلحة إسرائيل والقوى المساندة لها، في مقابل ضعف القوى المساندة للمنظمة خصوصاً مع بدء انهيار جبهة القوى المساندة.
- ويشدد الباحث إلى أنها المرة الأولى في تاريخ القضية الفلسطينية التي يتجرأ فيها شبان فلسطينيون على التخلي عن كل حقوقهم الوطنية ومن دون أي مقابل. ولكنه يرى أن هناك عوامل كثيرة تقود إلى يأس الشباب الفلسطيني إلى درجة تخليه عن حقوقه الوطنية، وهي الزج بالفلسطينيين في مختلف مراحل الصراعات العربية – العربية، على مستوى الإقليم أو الداخلية في كل دولة، ليكونوا وقوداً تلك الحروب أو التخاصمات، وضحاياها. فما حصل في مخيم اليرموك من قتل ودمار يشكل أحد الأمثلة، وقبله ما

حصل في مخيم نهر البارد في 2007، ناهيك عن تاريخ القتل والمجازر في لبنان على مرّ العقود منذ القرن الماضي.

- ومن أوجه تيئيس اللاجئين الفلسطينيين أيضاً، بحسب الدراسة، هو عدم إعطائهم الحقوق التي تضمنها شرعة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من حق في السكن وامتلاك مسكن وفي التنقل من دون عوائق وفي العمل، بل والحق في الشخصية القانونية بالنسبة لفئة فاقدي الأوراق الثبوتية، الذين قدموا إلى لبنان اعتبارا من سنة 1969 ولم يتمكنوا من العودة إلى البلدان التي قدموا منها لأسباب مركبة ومعقدة.
- ويختم الباحث بأن ظاهرة تشتت الفلسطينيين لا تقتصر على ما تعرضوا له في الماضي، بل هي عملية مستمرة تحدث أحيانا ببطء واحيانا أخرى بوتيرة متسارعة تبعا لأوضاعهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكان للضغوط التي تفاقمت على اللاجئين الفلسطينيين وولّدت حركة الاحتجاج الأخيرة، بدل أن تذهب باتجاه المواجهة والصمود، سارت نحو التخلي الكامل عن الحقوق، وبسبب من عملية التيئيس الممنهجة: دولياً وعربياً ومن ثم فلسطينياً أيضاً.

Medical Aid for Palestinians (MAP) (May 2018). *Health in Exile: Barriers to the Health and Dignity of Palestinian Refugees in Lebanon*. London: MAP. 16 p. Retrieved from: https://www.map.org.uk/publications/programme-reports.

العنوان بالعربية: **الصحة في المنفى – الحواجز أمام صحة وكرامة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.**

(تم تعديل وترجمة الملخص التنفيذي والتوصيات)

تبحث الدراسة التي قدمتها منظمة المعونة الطبية للفلسطينيين (MAP) ، "الصحة في المنفى" ، التحديات المعاصرة للحق في الصحة والكرامة للاجئين الفلسطينيين في وحول فلسطين التاريخية. ومع ذلك ، فإنه يعطي تركيزًا إضافيًا على الوضع في لبنان ، حيث يعتبر الفلسطينيون أحد أكثر اللاجئين المهمشين في المنطقة ، بما في ذلك الوصول إلى الرعاية الصحية. تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تم تخصيص اثنين منها لحالة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. الأول هو ملخص لتاريخ النكبة والوضع المعاصر للاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن وسوريا ولبنان.

الفصل الثاني يقيم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وهي تدرس القيود المفروضة على الخدمات الصحية المتاحة لهم ، نظراً لاستبعادهم من النظام الصحي اللبناني الأوسع ، وقيود ميزانية الأونروا (المزود الرئيسي للخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين). إن اللاجئين الفلسطينيين

، الذين استضافهم لبنان لمدة سبعين عاماً ، يُهمَشون ويُفقرون ، ويخضعون لقيود تمييزية فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، مستبعدين من العديد من الوظائف والمهن ، ويعيش ثلثا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تحت خط الفقر. والفقر يغذي اعتلال الصحة ، كما ذكر في التقرير.

في ضوء ما سبق ، تقيد هذه الشروط الحصول على الحق في الصحة في مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين ، مع إشارة خاصة إلى صحة الأم والطفل ، والأمراض غير المعدية ، والصحة العقلية والأشخاص ذوي الإعاقة. هذه هي المناطق التي تفتقر إلى الموارد ، بناء على الدراسة. على سبيل المثال ، في عام 2011 ، كان معدل وفيات لأطفال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من الأمهات غير المتعلمات أعلى بكثير من معدل التعليم العالي. علاوة على ذلك ، يعاني أكثر من نصف عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوء الصحة العقلية (دراسة AUB–UNRWA ، 2015) ، التي تأثرت بالصراع والنزوح والفقر والاستبعاد الاجتماعي. كشفت دراسة في عام 2014 أن 86٪ من الـ PRL ، و 88٪ من الـ PRS في لبنان أبلغوا عن تعرضهم لأحداث معتدلة أو محزنة للغاية ، وأحداث مؤلمة منذ بداية الأزمة السورية.

يتناول الفصل الثالث القيود القانونية والعملية المفروضة على حق اللاجئين الفلسطينيين في العمل في لبنان ، مع التركيز على القطاع الصحي والحواجز التي تعوق تدريب وممارسة المهنيين الصحيين الفلسطينيين في لبنان. كل هذه القيود تؤثر على احتياجات الصحة والرعاية الصحية لمجتمعاتهم. إن القيود على فرص العمل لا تنتهك حقهم في العمل فحسب ، بل تعمق أيضاً تهميشهم الاجتماعي وتقوض قدرتهم على تحقيق حقوق أساسية أخرى ، بما في ذلك الصحة والمأوى والغذاء والماء. إنه يجبر الفلسطينيين على العمل في المهن في ظروف صعبة ودون أي حماية. هذا لا يعيق فقط تطوير وتجديد الموارد البشرية اللازمة للحفاظ على الرعاية الصحية التي تركز على الفلسطينيين في لبنان ، ولكن قد يمنع أيضا الفلسطينيين من المساهمة في النظام الصحي اللبناني.

تحدد الدراسة مجموعة من التوصيات ، تدعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعم مقدمي الرعاية الصحية بما في ذلك الأونروا ؛ والتأكد من أن مبادرات المعونة والتنمية لمعالجة الاحتياجات الإنسانية تتشاور مع هذه المجتمعات وتؤيد حقها في تقرير المصير. كما يدعو إلى العمل مع السلطات اللبنانية لإزالة القوانين والممارسات التمييزية ضد اللاجئين الفلسطينيين ، بما في ذلك الحق في العمل ؛ لدعم مبادرات التطوير المهني والعمالة للعاملين الصحيين الفلسطينيين في لبنان ؛ تطوير و / أو توسيع فرص المنح الدراسية الدولية لأخصائيي صحة اللاجئين الفلسطينيين للقيام بالتدريب والتعليم في الخارج.

UNRWA and UNICEF (2018). *Youth Strategic Framework for Palestine Refugees in Lebanon*. Beirut: UNRWA. 28 p. Retrieved from:

https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_unicef_youth_strategic_framework.pdf.

العنوان بالعربية: **الإطار الاستراتيجي للشباب للاجئين الفلسطينيين في لبنان.**

في نيسان 2017 ، أنشأت أونروا لبنان وحدة للشباب بهدف تعزيز دعمها للاجئين الفلسطينيين الشباب، من خلال توسيع وصولهم إلى مسارات التعليم الرسمية وغير النظامية وفرص بناء المهارات الأخرى ، لتوسيع معرفتهم واستعدادهم المهني ، من خلال تمكينهم من خلال زيادة المشاركة المدنية. ستقوم الوكالة بإشراك الشباب كشركاء في البرمجة والدعوة ، استناداً إلى الدليل المعترف به على نطاق واسع بأن المشاركة الاجتماعية للشباب تقودهم نحو خيارات صحية.

يتزايد الاعتماد على الاستثمار في الشباب لتوفير أطول وأروع عائد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال بناء رأس المال الاجتماعي الالزامي لتعزيز التنمية المستدامة. هذا المفهوم – إلى جانب الثقل الديموغرافي والضعف الخاص للشباب في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في السياق اللبناني – هما السبب الرئيسي في قرار إنشاء وحدة للشباب في الأونروا في لبنان.

في هذا الصدد ، يتسم القرار 2250 (2015) لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأهمية خاصة ، وهو الاعتراف بالتهديد الموجه للاستقرار والتنمية الذي يشكله صعود التطرف بين الشباب، حث الدول الأعضاء على النظر في طرق لإعطاء الشباب صوتاً أكبر في صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

على مستوى السياسة ، ستدعم وحدة الشباب التابعة للأونروا الجهود المستمرة لليونيسف من أجل تفعيل السياسة الوطنية للشباب ، التي تم تطويرها تحت مظلة فرقة عمل الأمم المتحدة للشباب ، التي أقرها مجلس الوزراء ، وأطلقها رسميا رئيس الجمهورية في27 كانون الأول 2012.

علاوة على ذلك ، على مستوى السياسة ، في نطاق عمل الشباب ، تعتزم وحدة الشباب تعزيز التعاون والتنسيق بين الأونروا ولجنة الحوار اللبناني– الفلسطيني (LPDC) . وينطوي هذا التعاون على مشاركة السلطات الفلسطينية الرسمية كذلك ، وخاصة سفارة فلسطين في بيروت.

وفقاً لاستراتيجية الأونروا المتوسطة الأجل (MTS)، 2016–2021 تتمثل إحدى الأولويات الاستراتيجية للوكالة في بناء قدرات اللاجئين الفلسطينيين – خاصة الشباب والنساء والفقراء وغيرهم من الفئات الضعيفة – حتى يكونوا مستعدين بشكل أفضل للاستفادة من فرص كسب الرزق (النتيجة المرجوة من الاستراتيجية 4: تعزيز قدرات اللاجئين لزيادة فرص كسب الرزق). تماشياً مع استراتيجية الأونروا المتوسطة الاجل،

يهدف الإطار الاستراتيجي للشباب في الأونروا إلى تمكين الشباب والمراهقين الفلسطينيين في لبنان ، من خلال تشجيع التعلم الجيد والاستعداد المهني والاقتصادي. الاستقلال وأنماط الحياة الصحية.

يهدف إطار عمل الأونروا الاستراتيجي للشباب إلى معالجة اللامبالاة وعدم الثقة على نطاق واسع بين شباب لاجئي فلسطين في لبنان من خلال توليد فرص شاملة يمكن أن تؤدي إلى تغيير إيجابي في حياتهم ومجتمعاتهم. وفي هذا الصدد ، سيحدد الإطار الاستراتيجي نماذج المشاركة التي تضع الشباب في مركز الأنشطة ، من خلال إشراكهم بنشاط في البرمجة والمناصرة ، من خلال نهج تشاركي قادر على جعلهم العوامل الحقيقية للعمل والتغيير. وسيولى اهتمام خاص للمراهقين المحرومين والمهمشين واللاجئين الفلسطينيين الشباب ، من أجل توفير فرص عادلة للفرص ومتنوعة. وتحقيقا لهذه الغاية ، ستقوم وحدة الشباب بمواءمة عملها مع استراتيجية الأونروا للمساواة بين الجنسين للفترة 2016–2021 من أجل ضمان اتباع نهج برمجة يراعي الفروق بين الجنسين: سوف يؤخذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الحسبان ويدرج في تصميم جميع البرامج والأنشطة وتنفيذها ورصدها وتقييمها، لضمان عدم استمرار عدم المساواة بين الجنسين. وبالمثل ، سيتم التعامل مع الإعاقة بين الشباب اللاجئين الفلسطينيين كأولوية وسيتم معالجتها من خلال التدخلات المستهدفة.

علاوة على ذلك ، يتناسب الإطار الاستراتيجي الحالي مع الرؤية المتجسدة في التزامات الأونروا العشرة المتعلقة بالشباب ، والتي قدمها المفوض العام السابق للأونروا خلال مؤتمر "إشراك الشباب: الشباب اللاجئين من فلسطين في شرق أوسط متغير" الذي انعقد عام 2012. التي أظهرت توافقا بين جميع أصحاب المصلحة على ضرورة العمل مع الشباب ومن أجلهم. ووفرت التزامات الشباب العشرة اتجاهًا جديدًا ووضوحًا لرؤية برنامج الأونروا في مجال البرمجة ، وذلك بهدف تعزيز قدرة الوكالة على دمج آراء الشباب ، وتزويد الشباب بفرص موسعة ، وتطوير مهاراتهم ، وتمكينهم ، والدفاع عن حقوقهم.

كما أن إطار عمل الأونروا الاستراتيجي للشباب يتلاءم مع برنامج الشباب والمراهقين التابع لليونيسف ، كجزء من شراكة الأونروا واليونيسف في لبنان منذ عام 2012. ومن أجل تعظيم التآزر بين قدرات كل منها ، وقعت الوكالتان مذكرة تفاهم إقليمية في عام 2016 ، حيث يتم تضمين الشباب ضمن مجالات التركيز المعنونة للتعاون.

وعلاوة على ذلك ، تم توقيع شراكة الأونروا واليونيسف من أجل الأطفال والشباب اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في عام 2017 ، بناء على شراكة ناجحة طويلة الأجل بين الوكالتين. وخلال عام 2017 ، أقرت المنظمتان بالحاجة إلى تعاون أوثق واتفقوا على توسيع تعاونهم من خلال تطوير شراكة استراتيجية متعددة السنوات. وسيعمل الإطار الاستراتيجي للشباب في الأونروا كدليل ، وهو إطار تقني سيتم تبنيه مع إدارات لبنان الأخرى المعنية بالشباب ، من أجل تحديد أفضل الممارسات وضمان التوحيد القياسي.

تم تصميم الإطار الاستراتيجي حول ثلاث نتائج رئيسية:

1 .زيادة الوصول إلى خدمات التعليم الرسمية وغير الرسمية لتحسين الجودة المهنية والقدرة على التوظيف
2 – دعم الشباب في تقديم مهارات تنظيم المشاريع والمهارات الحياتية لتوسيع الفرص المدرة للدخل
3– زيادة المشاركة المدنية من خلال أساليب الحياة الصحية والمشاركة الفعالة.

Kortam, M. and Pouillard, N.-D. (2017). *A Future Without Hope?: Palestinian Youth in Lebanon Between Marginalization, Exploitation and Radicalization*. Beirut: Norwegian People's Aid (NPA). 55 p. Retrieved from: https://www.daleelmadani.org/sites/default/files/Resources/a_future_without_hope_palestinian_youth_in_lebanon_between_marginalisation_exploitation_and_radicalization.pdf.

العنوان بالعربية: **مستقبل بلا أمل؟ اللاجئون الفلسطينيون الشباب في لبنان بين التهميش، الاستغلال والتشدد.**

(مختصر الدراسة)

في الإعلام اللبناني، ثلاث كلمات ترتبط مع المخيمات والتجمعات الفلسطينية: الجهاد، التطرف، والعنف. إذن فالشاب الفلسطيني هو إما إرهابي أو منحرف. فالمؤسسات الدولية والسفارات الغربية وجهاز الأمن اللبناني ينظرون إلى المخيمات الفلسطينية على أنها "مساحات استثنائية" غير آمنة، تأوي مجموعات جهادية – أحياناً متصلة بالقاعدة وشبكات الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، وتشهد اشتباكات مسلحة بين الفصائل المختلفة (مخيم عين الحلوة). وبالرغم من ديناميكية التطرف والعنف في المخيمات، لا يمكن إغفال الواقع اليومي. ذلك أن الفلسطينيين يشعرون بأنهم مرفوضين من المجتمع اللبناني، اجتماعياً وعملياً. إذ تبقى 36 مهنة ممنوع على الفلسطينيين مزاولتها، مثل، المحاماة، الطب، الصيدلة، الملاحة، وغيرها. ورغم التغييرات التي أجريت في 2005 و 2010 على القانون اللبناني والتي سهلت وصول الفلسطيني إلى سوق العمل والضمان الاجتماعي (جزئياً)، وسهولة الحصول على إجازة العمل مجاناً، إلا أن هذه القوانين لا يتم تطبيقها كما يجب. وما زال الفلسطيني محروم بالقانون من حق التملك بحسب القانون.

وهذه الدراسة التي شملت ليس فقط شباباً فلسطينيين بل أيضاً عاملين مجتمعيين وسياسيين، في مقابلات فردية ومجموعات نقاش، تهدف إلى تحديد عمليات التهميش والاستغلال التي يتعرض لها الشباب الفلسطيني، مما يُسهم في فهم أفضل لمنطق "الخروج " الذي يختاره الشباب.

النتائج الرئيسية:

يعيش الشباب الفلسطينيون عموماً حالة من الإحباط نتيجة التهميش والتمييز الذي يتعرضون له. ويرى الشباب أن التهميش يبدأ من الأسرة والبيت. فهناك فجوة حقيقية بين الأجيال: بين الشباب والأهل والمحيط ككل. فالأهل يتخذون القرارات في حياة أبنائهم فيما يخص الدراسة و/أو المهنة، وزواج الفتيات، وغيرها.
يقضي الشباب أوقاتهم في شوارع المخيمات إما في المقاهي يلعبون الورق ويدخنون النارجيلة، أو يلازمون شوارعهم (خاصة في مخيم عين الحلوة) خوفاً من الاعتقال أو القتل. والبعض الآخر يشارك في نشاطات مجتمعية، ثقافية وتراثية وأعمال تطوعية في جمعيات محلية فلسطينية، ويلعبون الرياضة مثل كرة القدم، بالرغم من عدم توفر المساحات داخل المخيمات. والبعض يشارك في النشاطات الدينية مثل تعلم القرآن في الجوامع ومراكز الفصائل الاسلامية التي تقوم بالتعليم الديني والوطني للشباب. إلا أن الأكثرية من الشباب لا يشاركون في أي نشاطات.
هناك انعدام للثقة في التعليم عند الشباب الفلسطيني. وهذا ما يبدو في ظاهرة التسرب الكارثية. فافتقار مدارس الأنروا إلى البيئة الصديقة للطفل التي تشجع على الدراسة وغياب برامج الدعم النفسي الاجتماعي، ووجود العقاب الجسدي؛ وحاجة الشباب لإيجاد عمل للمساهمة في مصروف العائلة؛ وعدم الشعور بالأمان (الاشتباكات المسلحة)، كلها أسباب تؤدي إلى التسرب.
يعاني الشباب الفلسطينيون من التمييز في المجتمع اللبناني ما يدفعهم إلى الإلتحاق بالجامعات الخاصة رغم أقساطها المكلفة، ويتجنبون الجامعة اللبنانية هرباً من التمييز، إلى جانب إمكانية الحصول على المنح والمساعدات الدراسية.
يجد الشباب الفلسطينيون صعوبة في التعامل والتفاعل مع الآخرين. فهم يتعرضون للإذلال والتمييز من قبل المجتمع، على مستويات العلاقات الاجتماعية والعمل (البطالة) وتعامل السلطات اللبنانية والأحزاب السياسية. فيجد الشباب أنه مهجور ومتروك وحيداً من قِبل الجميع بما فيهم القيادات الفلسطينية التي لا تأخذ همومهم في الاعتبار، ولا تشركهم في العمل السياسي واللجان الشعبية. وتنعدم الثقة في الجمعيات المحلية والدولية على حد سواء.
هرباً من التهميش والاستغلال والتمييز، يلجأ الشباب الفلسطينيون إلى عدد من المخارج:

- المخدرات، تعاطياً وتجارة؛ والجدير بالملاحظة أن المخدرات لم تعد موضوعاً محرماً للتداول في المجتمع الفلسطيني. فلم يعد الشاب المدمن "مجرماً" كما كان سائداً، بل أنه "ضحية". وتقوم عدد من الجمعيات ببناء وتطبيق برامج لوقف الإدمان على المخدرات لدى الشباب وإعادة تأهيلهم.
- الهجرة والهروب من لبنان –وبشكل غير شرعي في معظم الأحيان– مخاطرين بحياتهم رغم التكاليف المالية الباهظة. فالشباب الفلسطيني يسعى للجوء إلى الدول الأوروبية حيث تُحترم حقوق الإنسان.
- الإلتحاق بالفصائل والمجموعات المتطرفة نتيجة الفقر والتهميش. فالإنضمام إلى الفصائل المسلحة والمجموعات الجهادية يؤمن دخلاً شهرياً، إلى جانب تحقيق الذات.

الاستنتاجات والتوصيات:

تخلص الدراسة إلى الاستنتاج بأن أفق الحلّ لمشاكل الشباب الفلسطيني موجود، وتخرج بمجموعة من التوصيات إلى جميع الجهات المعنية، والتي بحسب الدراسة، مسؤولة عن الوضع الذي وصل إليه الشباب. يمكن تلخيصها كالآتي:

1) إشراك الشباب الفعليّ في الحياة الاجتماعية والسياسية والذي من شأنه أن يسدّ الفجوة بين الأجيال ويعطي الشباب دوراً فعالاً في اتخاذ القرارات.
2) بناء الجسور مع المجتمع اللبناني وذلك عبر تسهيل الحوار بين الشباب الفلسطيني واللبناني في الجامعات، والعمل مع المؤسسات اللبنانية لمحو التمييز، وحثهم على الالتزام بالقوانين المتعلقة بعمل الشباب الفلسطينيين، ومعاملة القاصرين.
3) إلتزام المجتمع الدولي الممول بتوفير الدعم اللازم للتعليم المهني وغيره من البرامج. وذلك يشمل تنسيق المبادرات والبرامج لدعم الشباب.
4) تحسين البيئة التعليمية في مدارس الأنروا ودعمها مالياً، بحيث توفر التدريبات اللازمة للمعلمين في مجال الحماية بالأخص.
5) تعزيز إنشاء مراكز إعادة تأهيل للمدمنين في المخيمات.

أحمد، يوسف (2016). **شباب فلسطين، تجارب ومستقبل: تجربة اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني**. بيروت: دار التقدم العربي.

يسلط الكتاب الضوء على أبرز المحطات الكفاحية الهامة لاتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني، التي هي في الوقت نفسه محطات مفصلية في مسار الحركة الشبابية والطلابية الفلسطينية ونضالها التحرري.

تعتبر الحركات الشبابية والطلابية في الحياة السياسية الحديثة والمعاصرة، من أبرز القوى التي كان، ومازال، لها دور فاعل في تحديد صياغات الواقع السياسي الداخلي للمجتمعات الإنسانية، خاصة الشعوب التي تعرضت للإستعمار. وقد لعبت الحركة الشبابية والطلابية عند كثير من الشعوب دوراً رئيسياً وهاماً في عملية التحرر الوطني من جهة، وكأداة فاعلة في عملية البناء والإصلاح والتغيير من جهة أخرى.

وأهمية دور الشباب تبدو واضحة وجلية في استعراض اللوحة التاريخية للنضال التحرري وكذلك النضال الديمقراطي في مختلف دول العالم، حيث كان للشباب دور متقدم في غالب الأحيان. وقد استشعر العالم أهمية الدور الذي يلعبه الشباب منذ عشرات السنين، كما أخذ الشباب في بلدان «العالم الثالث» في آسيا

وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، يعي بشكل أوضح دوره وموقعه في الحياة السياسية وفي الثورة الإجتماعية، وفي إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وفي النضال ضد الإمبريالية والتبعية والتخلف، كما من أجل إنجاز الإستقلال السياسي والاقتصادي الكامل. وأخذت الصلة تتعمق وتتجذر بين حركة الشبيبة في الدول الرأسمالية وبين النضالات التي تخوضها الحركات العمالية والطبقات المسحوقة والمتضررة من سياسيات النهب الإستعماري، فاتسعت مشاركة القطاعات الشبابية والطلابية في هذه البلدان ضد الحروب الاستعمارية والاحتكارات الإمبريالية ومن أجل الديمقراطية والتقدم.

لعبت الحركات الشبابية والطلابية أدواراً مميزة وهامة في العديد من المراحل، لا سيما في فرنسا في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث ثورة الطلاب عام 1968، كما في أندونيسيا وكوريا والصين وكوبا وغيرها، إضافة للعديد من الدول الأوروبية التي شهدت حراكاً ملموساً قاده الشباب في تلك المجتمعات وأثبتوا قدرتهم على لعب أدوار هامة ومحورية ساهمت في رسم الصورة المستقبلية في تلك البلدان.

كان المجتمع العربي على الدوام عرضة لتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، وذلك بسبب الظروف الاستثنائية التي يعيشها، وهذه التغييرات كانت تعبر عن ذاتها مجتمعياً بثورات وانتفاضات ...إلخ وبروز إتجاهات فكرية وسياسية مختلفة بين فترة وأخرى.

خلال كل مرحلة من تاريخ هذه الشعوب كان التغيير يبدأ من بين صفوف الشباب. فكانت كل الثورات والإنتفاضات ومفاصل التحول الرئيسية في النضال العربي، وقودها ومفجرها الشباب، الذين شكلوا الطلائع المتقدمة في حركات التحرر الوطني من أجل الاستقلال وفي مواجهة الاحتلال والعدوان، وفي الثورة على التبعية، وخاضوا صراعاً طويلاً مع الأنظمة الحاكمة وسياساتها القمعية ونهجها في الحكم القائم على الفساد وتغييب الديمقراطية والحرية في وجه المشروع الصهيوني في المنطقة العربية.

وفلسطينياً، كان للحركة الشبابية والطلابية دور هام في سياق الفعل الفلسطيني الوطني، وأثبت الشباب الفلسطيني على مدار التاريخ أنه قادر على العطاء غير المحدود، حيث سجل الشباب حضوراً بارزاً منذ السنوات الأولى للنكبة وما قبلها وصولاً إلى إنطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة ومن بعدها الانتفاضتين الأولى والثانية..

وبالرغم من أهمية دور الحركة الشبابية والطلابية في مسيرة النضال الفلسطيني، إلا أن تجربتها ومسيرتها لم توثق بالشكل الذي تستحق، وقد جاءت الظروف والتحديات السياسية التي تمر بها القضية الفلسطينية لتطرح جملة من الأسئلة حول دور هذه الفئة في عملية النضال الوطني والبناء المجتمعي، وحول توجهاتها وأفكارها ومعاناتها ومشكلاتها وإستشراف آفاق دورها المستقبلي.

انطلاقاً من الدور المحوري والرئيسي الذي لعبته منظمة الشبيبة الديمقراطية الفلسطينية، ومن ثم اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني «أشد» في هذه المسيرة النضالية للشباب الفلسطيني، نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أبرز المحطات الكفاحية الهامة لاتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني، التي هي في الوقت نفسه محطات مفصلية في مسار الحركة الشبابية والطلابية الفلسطينية ونضالها التحرري.

كما يحاول الكتاب الإضاءة على جملة من التحديات والمشكلات التي تواجه الشباب الفلسطيني على مختلف الصعد، محاولاً استخلاص العبر وتقديم رؤية تسهم في معالجة إشكاليات الوضع الراهن بما يعيد الإعتبار للحركة الشبابية والطلابية الفلسطينية ودورها المنشود.

ولا يغفل هذا الكتاب الإشارة إلى النجاحات التي حققها الشباب الفلسطيني في مختلف الميادين الثقافية والأدبية والفنية..، إنطلاقاً من إدراكه أن الثقافة والإبداع هي جزء من معركته ومسيرته النضالية من أجل العودة وإسترجاع فلسطين.

ومن المؤكد أن هذه الدراسة ليست تأريخاً شاملاً ومفصلاً لتجربة إتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني كأحد أبرز مكونات الحركة الشبابية الفلسطينية. وهي دراسة بحاجة إلى مزيد من الجهد لاستكمالها وتعميقها، وفيها العديد من الحلقات والمراحل غير المكتملة بكل تأكيد بسبب إشكالية التوثيق، إلى جانب تعدد ساحات النضال التي يعمل ويتواجد فيها إتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني وإختلاف ظروف النضال التي عاشها الإتحاد بين ساحة وأخرى. وبالتالي يبقى هذا الجهد مفتوحاً للتطوير ولمزيد من الإضافات والإستكمال والتعميق.

وأخيراً لا بد من التأكيد بأن هذه المادة ما كانت لتنجز لولا جهود عدد من الرفاق والأصدقاء ولا سيما مكاتب إتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني في أقاليم الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وسوريا، وفروع الإتحاد الأخرى في دول الشتات والمهجر، إضافة إلى الأرشيف الذي توفر لنا من دائرة الإعلام والتوثيق المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. والملاحظات العديدة التي أسهمت في تصحيح بعض ما فيها من أخطاء أو نواقص، والتي من المؤكد أنها مازالت تحتاج لمزيد من الإضافات والتطوير.

العلي، محمود (2016). **واقع عمل الفلسطينيين في المهن الحرة في لبنان.** بيروت: مبادرة المساحة المشتركة لتبادل المعرفة وبناء التوافق. 49 ص. على الموقع الإلكتروني:
http://www.lb.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Governance/Publications/3%20ARABIC%20-%20Lebanese%20Palestinian%20Study.pdf

---

تعالج هذه الدراسة واقع عمل الفلسطينيين في المهن الحرة ما بين التأهيل والتوظيف والمعاناة والعقبات الفعلية التي تواجه المهنيين الفلسطينيين في سوق العمل اللبناني، كما تقدّم اقتراحات وتوصيات تهدف إلى تحسين شروط عملهم.

وتأتي هذه الدراسة تكملة متممة لدراستين أُجريتا سابقاً من سلسلة تحت عنوان "حقّ اللاجئين الفلسطينيين بالعمل في لبنان– إمكانية العمل في المهن الحرة". حيث تناولت الدراسات السابقة المراسيم والقوانين الخاصة بممارسة بعض المهن في لبنان، والتي تشكل عائقًا أمام عمل الفلسطينيين في المهن الحرة. وركّزت الدراسة على أربع نقابات مهنية هي: نقابة الممرضين ونقابة المعالجين الفيزيائيين ونقابة المهندسين في بيروت ونقابة المهندسين في طرابلس، بنيّة فتح الحوار في مرحلة لاحقة لتحقيق خروقات وفتح المجال أمام المهنيين الفلسطينيين للانتساب إليها، كخطوة أولية لتحسين شروط عملهم وممارسة المهن المعنية، آخذين بعين الاعتبار معطيات الوضع اللبناني. وقد شملت هذه الدراسة إجراء مسح لواقع عمل الفلسطينيين في بعض المهن الحرة بشكل عام، مع التركيز على المهن الأربع المذكورة، إضافة إلى مهنة الطب.

وتستنتج الدراسة في أن المشكلة بالنسبة للعاملين الفلسطينيين في المهن الحرة في أنّ قانون العمل اللبناني ينص على شرطين: المعاملة بالمثل والحصول على إجازة عمل مسبقة. وحسب مبدأ المعاملة بالمثل لم يراعِ القانون اللبناني كون الفلسطينيين بدون دولة. وحُظر على الفلسطينيين مزاولة مهن معيّنة كالطب والمحاماة، لأنّ نقابات تلك المهن تشترط على المنتسبين إليها حيازة الجنسية اللبنانية. أما أبرز التحديات التي تواجه الفلسطينيين العاملين في المهن الحرة قوانين معظم النقابات ذات الصلة التي لا تسمح بانتساب هؤلاء إليها، فضلً على غياب آليات تُمكّنهم من الانتساب إلى النقابات التي تسمح بانتسابهم إليها، أسوة بغيرهم من الأجانب. وقد تبيّن أنّ بعض النقابات اللبنانية غير مطّلعة بالتفصيل على آليات انتساب العاملين إليها، بالرغم من توفُّر الشروط القانونية لانتساب المهنيين الفلسطينيين إليها.

وختمت الدراسة بجملة من التوصيات تبدأ بالعمل على منح اللاجئين وضعاً قانونياً يميزهم عن الأجانب الآخرين وضرورة العمل على طرح هذا الموضوع في البرلمان وإلغاء مبدأ المعاملة بالمثل. وأشارت إلى ضرورة الحوار مع النقابات اللبنانية لإقناعها بضرورة تعديل القوانين المتعلقة بالمهن الحرة، لناحية استثناء اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات مديرية شؤون اللاجئين التابعة لوزارة الداخلية والمولودين على الأراضي اللبنانية من القوانين المتعلقة بحصر ممارسة المهن الحرة باللبنانيين، وإقناع أصحاب المهن الحرة والنقابات بأن المهنيين الفلسطينيين المؤهلين للعمل في هذه الميادين لا يشكلون منافسة للبنانيين.

كما جاء في التوصيات أيضاً، مطالبة المؤسسات التي تقدّم خدمات تعليمية تتعلق بالمهن الحرة للفلسطينيين، خاصةً الأنروا وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، بإجراء مراجعة لبرامجها التعليمية المهنية والتقنية وتعديلها لكي تتواءم مع المناهج اللبنانية والعمل على شرعنة هذه المؤسسات ضمن النظام التعليمي في لبنان، فضلً على توجيه الطلاب الفلسطينيين إلى الاختصاصات التي يحتاج إليها السوق اللبناني.

محسن، أنيس (ربيع 2016). اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: تهميش محلي وقصور فصائلي وتخل دولي. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 106. ص 208-2014. على الموقع الإلكتروني: _
https://www.researchgate.net/publication/309197883_allajywn_alflstynywn_fy_lbnan_thmysh_mhly_w_qswr_fsayly_w_tkhl_dwly

تتناول هذه المقالة بحثاً في عملية التهميش الذي يعاني منه اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى قصور الفصائل الفلسطينية عن إيجاد حل للوضع، ويشير إلى نظرة الفلسطينيين الى المجتمع الدولي كمتخل عن القضية، ويذكر الحالات والأمثلة على واقع التهميش المرير الذي عانى وما يزال يعاني منه هذا المجتمع في لبنان.

تهميش محلي:

تجلى بالقرار الصادر عن وزارة الداخلية والبلديات في لبنان القاضي بإصدار وثائق سفر مقروئة إلكترونيا بدل المكتوبة بخط اليد لكي يتمكن اللاجئون الفلسطينيون من السفر وهذا ما لم يتحقق بما يتسبب بعرقلة لحياة الشباب الذين يودون السفر من أجل العمل او الدراسة، لأنه اصبح ممنوع عليهم السفر بالوثائق المكتوبة بسبب موت شابة فلسطينية غرقا عام 2015 وهي تحاول السفر إلى أوروبا هربا من الموت البطيء في لبنان.

وكما تُذكر حادثة الشاب محمد خضير الأليمة في العام 2016 , فقد أحرق نفسه بعدما توقفت الأنروا عن تقديم علاج مرضه التلاسيميا وضعف قدرة اهله المادية على تأمين العلاج دفعته إلى الموت.

كما أن شابة أخرى تعاني في رومانيا حتى تاريخ المقال من أمراض بسبب السفر والبرد وعدم قدرتها على العودة إلى لبنان و لا الذهاب إلى ألمانيا كما أرادت.

قصور فصائلي:

بطبيعة الحال كان هنالك ردة فعل للشارع الفلسطيني تجاه ما حصل من ضعف للخدمات وتقليصها من قبل الانروا بسبب العجز الذي بلغ 101 مليون دولار على حد قولها وضعف التمويل. رفضت الفصائل الفلسطينية هذه الحجة قائلة أنه قرار سياسي يهدف إلى تصفية القضية وصولا إلى التوطين. فقامت الإعتصامات والمظاهرات أمام مراكز الانروا في المخيمات وأمام المركز الرئيس في بيروت وكان حضور الفصائل وتأكديها على سلمية التحركات ومن ثم اجتماعها مع السلطات اللبنانية لطلب الضغط على الانروا بعدم تقليص خدماتها والطلب من الدول المانحة سد العجز عن الانروا ورفع موازنتها خاصة الصحية

ووعدت الحكومة اللبنانية بالتحرك. لكن شيئا لم يتغير واعتراف اللاجئين بتخلي الفصائل عمليا عن حق العودة وانقسامهم بين "فتح" و"حماس" ومحاولة استقطابهم واستغلاهم كلها تكشف لهم قصور هذه الفصائل عن ايجاد حلول لمشاكلهم وسندهم والاتحاد لتحسين اوضاعهم.

تخلٍ دولي:

مع كل هذه المشاكل والأزمات والمطالبات لم يحرك المجتمع الدولي ساكنا حتى هددت الانروا بإقفال العديد من مؤسساتها لضعف التمويل. فقد وهبت السعودية 35 مليون دولار والكويت 15 مليون دولار لإسعاف العام الدراسي 2016/2015 لكن الملاحظ أن المجتمع الدولي يتقاعس عن المساندة والدعم عن قصد، بعد أن تعهد هو بدوره في العام 1949 بدعم الفلسطينيين عبر انشاء الانروا. لكن الثابت حتى تاريخ المقال أن ما قدمته الدولتان لن ينقذ الوضع بل دعم بشكل ضئيل والعجز ما زال قائماً فالمطلوب هو موازنة اكبر ومساعدة حقيقية.

إثر هذه الحوادث تولد لدى الشباب الفلسطيني نقمة على الوضع والفصائل وأطلق حملة حق الهجرة مطالبين بحقهم بالهجرة إلى دول أخرى أجنبية بهدف تحسين مستوى معيشتهم. وقد رفعوا هذا الشعار بعد الشعور بالإختناق الإقتصادي والإجتماعي والقانوني حتى باتت العيشة لا تطاق، على حد قولهم.

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) (2016). **المخدرات في المخيمات الفلسطينية هل هي ظاهرة أم مبالغة إعلامية؟** (تقرير). بيروت: شاهد. على الموقع الإلكتروني: http://pahrw.org/portal/ar-LB/تقارير-وأبحاث/c/17/-تقرير-المخدرات-في-المخيمات-الفلسطينية-هل-هي-ظاهرة-أم-مبالغة-إعلامية-/819

يحاول هذا التقرير أن يسلط الضوء على قضية المخدرات في المخيمات الفلسطينية من عدة جوانب. الجانب القانوني والمسؤوليات والمخاطر المترتبة عن تعاطي الشباب الفلسطيني. ولا يرصد التقرير تعاطي المخدرات إلا في الإطار العام، لكنه يخلص إلى جملة من الخلاصات والتوصيات.

لا شك ان الواقع الإنساني الّذي تعيشه المخيمات الفلسطينية في لبنان، في ظل الحرمان والفقر وارتفاع نسبة البطالة وزيادة نسبة العنوسة، وتراجع خدمات الأونروا، وانسداد أفق المستقبل أمام الشباب الفلسطيني، وتعاطي الدولة اللبنانية الأمني مع المخيمات الفلسطينية بدلاً من أنسنة تعاطيها معهم بما يخص حقوقهم الإنسانية ولا سيما حقهم بالعمل والتملك وغيرها من الحقوق الأساسية، كل هذه العوامل مجتمعة بالتأكيد ستكون بيئة غير صحيّة يمكن أن تنمو فيها الآفات الاجتماعية بما فيها المخدرات على سبيل المثال لا الحصر.

إن العوامل التي تساعد على أن يكون المخيم مركزاً للتخزين أو للتجميع وحتى للترويج هو أن هذه المخيمات متداخلة معظمها ضمن مجموعة من الأحياء التي يسكنها لبنانيون وسوريون وجنسيات أسيوية وأفريقية مختلفة كمنطقة التعمير والفيلات والبركسات في صيدا، وأحياء البعلبكية في محيط مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة وكذلك الأحياء المتداخلة بمخيم البداوي كوادي النحلة والمنكوبين وأطراف جبل محسن. ويجمع هذه الأحياء والمناطق جميعها مع المخيمات قاسم مشترك واحد هو الفقر والعوز وقلة فرص العمل، وبالتالي فإن غالبيتهم يعتاشون من خلال محلات صغيرة وعربات بيع متنقلة هنا وهناك على أطراف هذه المخيمات أو داخل أزقتها. هذا الوضع الديمغرافي والبنياني يشكل بيئة خصبة لتجار المخدرات.

- نتيجة قلة فرص العمل وانسداد أفق المستقبل أمام شريحة كبيرة من الشباب الفلسطيني في لبنان سواء خريجي الجامعات والمعاهد العليا وحتى المتسربين من المدارس، فقد لجأ الكثير من الشباب لفتح بعض المقاهي في هذه المخيمات لتأمين فرصة عمل أو دخل مادي، هذه المقاهي يرتادها الكثير ممن لا يتوفر لهم فرص عمل من الشباب، إما لقضاء جزء من أوقات فراغهم، أو للترويح عن أنفسهم، وأن بعض هذه المقاهي في المخيمات بدأت تضع مواد مخدرة للشباب أثناء طلبهم للنرجيله التي يستخدمونها داخل المقهى أو التي يتم طلبها "delivery" إلى منازلهم والهدف الأساسي من ذلك جعل الشاب يُدمن تدريجياً على المخدرات كي يتعلق بهذه النرجيلة والإستمرار بطلبها وبالتالي تسويق وبيع أكبر عدد ممكن منها في اليوم، كما أن المقاهي يشاع عنها بأنها أماكن لصيد الزبائن وترويج الحبوب المخدرة الرخيصة الثمن كالكبتاغون والترامال وغيرها تحت عنوان أنها حبوب للصداع وغيرها.

- المؤشرات التي بدأت تظهر للقيّمين في هذه المخيمات من لجان شعبية وقوى مجتمعية وفعاليات بأنّ هناك تسرب للمخدرات إلى المخيمات من الجوار وأن هناك تجاراً وضعوا المخيمات على خارطة تسويقهم لهذه المواد المدمرة، بعد ضبط بعض الأفراد في حالة هلوسة أو فقدان للوعي والبعض منهم تم نقله بحالات طارئة إلى المستشفيات ليتبين أنه تحت تأثير تعاطي المخدرات.

- ضبط بعض أماكن التخزين في بعض المخيمات، خصوصا مخيمات بيروت، فضلاً عن اعتقال أفراد من جنسيات مختلفة بين الفينة والأخرى وبحوزتهم مخدرات يودون إدخالها إلى المخيمات بقصد الترويج أو التخزين لإعادة توزيعها وترويجها حين تسنح لهم الظروف بذلك وبالتالي قد يكون المخيم السوق الأمثل لهم في المستقبل.

Andersen, L. E. (2016). *The Neglected: Palestinian Refugees in Lebanon and the Syrian Refugee Crisis* (DIIS Report 2016:2). Copenhagen: Danish Institute for International Studies. 39 p. Retrieved from: https://www.diis.dk/en/publications?key=THE+NEGLECTED+PALESTINIAN+REFUGEES+IN+LEBANON+AND+THE+SYRIAN+REFUGEE+CRISIS

العنوان بالعربية: **المهملون: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وأزمة اللاجئين السوريين.**

استناداً إلى العمل الميداني في لبنان ، يركز هذا التقرير من المعهد الدنماركي للدراسات الدولية (DIIS) على الكيفية التي ينظر بها اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون في المخيمات منذ عام 1948 إلى الوضع الجديد والعواقب المترتبة على الأزمة بالنسبة لظروفهم المعيشية. كيف يتأثر الفلسطينيون من تدفق حوالي 1.5 مليون لاجئ سوري ، والعواقب المترتبة على موقف الفلسطينيين في المجتمع اللبناني الآن أصبحوا اللاجئين "القدامى". لقد غيرت الأزمة هوية الفلسطينيين في لبنان.

يبقى العديد من اللاجئين السوريين غير مسجلين في لبنان ؛ يختبئون أنفسهم من السلطات في المناطق الفقيرة أو مخيمات اللاجئين الفلسطينيين القائمة. فهم يحصلون على وظائف متدنية الأجر ، غالباً ما تتعارض مع الأنظمة ، وحتى مقابل أجور أقل من الفلسطينيين أو المواطنين اللبنانيين الفقراء ، مما يؤدي إلى الإغراق الاجتماعي والاضطرابات الاجتماعية المحتملة.

بالإضافة إلى ذلك ، جاء ما يقرب من 53.000 فلسطيني من سوريا إلى لبنان ، حيث تم وضع الكثير منهم في مخيمات فلسطين القائمة ، مما زاد من الضغط على المخيمات ، التي تعاني بالفعل من ميزانيات محدودة. ضعف إمدادات المياه ، وإمدادات الطاقة غير الموثوق بها ، والتخلص غير الفعال من القمامة ومساحة محدودة للغاية. ومع تزايد نفقات الإسكان والمدارس والرعاية الصحية ، من الواضح أن الأزمة أدت إلى انخفاض الخدمات في المخيمات ، ويرى اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم قد تم نسيانهم أو حتى إهمالهم.

الأجيال الشابة واعية بشكل خاص ولديها توقعات منخفضة للمستقبل. حتى لو احتفظوا بقطعة من فلسطين في قلوبهم وطالما اليوم سيكونون قادرين على العودة إلى وطنهم ، الحل الأكثر وضوحا لرغبتهم في مستقبل حقيقي ، مع آفاق التعليم ، والعمل ، والحياة الأسرية ، حماية حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية ، والرفاهية ، هي الخروج من المنطقة ، والتي يفترض أنها أيضا رغبة العدد المتزايد من السوريين الذين يعيشون الآن في لبنان ، والكثير منهم غير مسجلين.

يتناول هذا التقرير مخاطر الاضطرابات الاجتماعية أو الإرهاب ويعرض نتائج مواقف السكان في المخيمات وأنشطة الفصائل الفلسطينية. كما يناقش التقرير القيود المفروضة على برامج "مكافحة التطرف العنيف" التي تستخدمها الدول الغربية بشكل متزايد ، بما في ذلك الدنمارك.

Chaaban, J. [et al.] (2016). *Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015* (Report). Beirut: AUB; UNRWA. 241 p. Retrieved from: https://www.unrwa.org/resources/reports/survey-economic-status-palestine-refugees-lebanon

---

العنوان بالعربية: **مسح للوضع الاقتصادي الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان.**

الملخص التنفيذي (تمت ترجمته إلى العربية كما ورد في المصدر)

الخلفية:

يلخص هذا التقرير النتائج من مسح أجرته الجامعة الأميركية في بيروت بالنيابة عن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا) لإجراء تقييم للوضع الحالي في ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية الاقتصادية للاجئي فلسطين الذين يعيشون في لبنان. ويأتي هذا المسح في وقت حرج: في سياق الأزمة السورية، فإنه يظهر تأثير 68 عاماً من النزوح على الفلسطينيين في لبنان، في بلد يستضيف حالياً أكثر من 1.1 مليون لاجئ سوري مسجل في لبنان. هذه الدراسة مهمة جداً إذ أنها توثق وضع أكثر من 42,000 لاجئ فلسطيني من سوريا يعيشون في لبنان في وقت إجراء المسح. وهكذا، فإن التقرير يغطي حالة كل اللاجئين من فلسطين الذي يسكنون لبنان بغض النظر عن وقت الدخول إلى البلد، وضع تسجيلهم في الأنروا، ووضعهم القانوني بالنسبة للسلطات اللبنانية. إن مقياس وعمق البيانات في التقرير تهدف إلى إعلام البرامج والسياسات لتحسين الأوضاع المعيشية والعمل للفلسطينيين في لبنان (PRL) وهؤلاء القادمين من سوريا (PRS).

يتم عرض البيانات حول الفلسطينيين في لبنان والفلسطينيين من سوريا بشكل منفصل، استناداً على أن الفلسطينيين المتواجدين في لبنان منذ 1948 منطقياً لهم حالة مختلفة عن الفلسطينيين من سوريا والذين اتخذوا من لبنان ملجأُ مؤخراً كنتيجة للأزمة في سوريا. الفلسطينيين القادمين من سوريا يُنظر إليهم على أساس أنهم لاجئون في زمن الحرب، ووضعهم في نظر الحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي مختلف تماماً عن فلسطينيي لبنان والذين هم في الجيل الثالث من النزوح.

إن الأحوال المعيشية لمعظم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مليئة بالمخاطر: وقد تم نشر هذه الحقيقة في تقرير الدراسة التأسيسية التي أجرتها الجامعة الأميركية في بيروت والأونروا حول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في 2010. وتقوم الدراسة الحالية بتحديث العديد من نتائج التقرير الأصلي، وتتعقب عناصر أساسية من حياة فلسطينيي لبنان وسوريا، متخذين من نتائج 2010 مؤشراً للأوضاع المعيشية الحالية وحالة فلسطينيي لبنان. بالمحافظة على مقاربة تقرير 2010، إن حالة الفقر عند اللاجئين الفلسطينيين تُقاس من خلال مقاربة متعددة الأبعاد، بحيث تشمل ليس فقط المدخول والممتلكات، ولكن أيضاً تنظر إلى التعليم، الصحة، الأمن الغذائي، ومؤشرات أخرى ذات صلة.

الاستبعاد الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان:

يعود وجود اللاجئين في لبنان إلى تاريخ النكبة في 1948. وتُعتبر اليوم حالة الـ PRL واحدة من حالات اللجوء الطويل الأمد وليست حالة لاجئين هاربين مؤخراً من نزاع. بعد أكثر من 67 عاماً على وجودهم في لبنان، ما زال اللاجئون من لبنان يُعتبرون أجانب بحسب القانون اللبناني والذي لا يعطيهم أي وضع قانوني خاص ويحرمهم من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها اللبناني. وينبع هذا الوضع الأجنبي المطول أساساً من الرفض القوي من جانب السلطات اللبنانية لتجنيس لاجئي فلسطين، والذي يستخدم أحياناً كمبرر لمختلف السياسات التمييزية ضدهم. على المستوى السياسي، فقد عارض اللاجئون الفلسطينيون أيضا التجنيس. وبناءً على ذلك، فعلى الرغم من وجودهم الطويل الأمد في البلاد كلاجئين، إلا أن PRL لا يزالون مستبعدين من الجوانب الأساسية للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فهم يواجهون التمييز القانوني والمؤسساتي. إذ أنهم محرومون من حق التملك ويواجهون إجراءات تقييدية مثل حظر بعض المهن الليبرالية والنقابية.

على الرغم من التعديلات التي أجريت في آب 2010 على المادة 59 من قانون العمل والمادة 9 من قانون الضمان الاجتماعي والتي أسفرت عن التنازل عن رسوم تصريح العمل للاجئين الفلسطينيين المولودين في لبنان، وألغت المعاملة بالمثل من سياسة العلاج لنهاية الخدمة والتعويضات عن الإصابات خلال العمل، هذه التعديلات لم تؤثر بشكل كبير على جودة العمالة لـPRL . تجد هذه الدراسة أن أقل من 3.3 % لديهم عقد عمل رسمي من قبل كاتب العدل العام الذي يمكنهم من التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل.

بسبب القيود المفروضة على العديد من حقوقهم، اعتمد اللاجئون على الأونروا كمصدر رئيسي للمساعدة وتقديم الخدمات منذ العام 1950. في لبنان، توفر الأونروا التعليم الأساسي والثانوي والمهني والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وتحسين المخيمات والحماية والاستجابة للطوارئ. تعمل الوكالة أيضًا عن كثب مع السلطات الحكومية ومنظمات أخرى دولية ومنظمات غير الربحية لتأمين الموارد والخدمات للاجئين.

ومع ذلك، يواجه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان واحدة من أسوأ الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وقد تدهورت هذه الأوضاع نظراً للوضع الاجتماعي الاقتصادي الضعيف في البلاد والأزمة السورية المطوّلة. أقل بقليل من ثلثي اللاجئين في لبنان يعيشون في الفقر، وهذه النسبة لم تتغير منذ العام 2010 ، كما أن القوانين التمييزية ضدهم تعرقل قدرتهم على تحسين ظروف معيشتهم وسبل عيشهم. فالبنية التحتية المتدهورة، والنقص في المساحات الترفيهية، وعدم كفاية الوصول إلى الطرق، وتدهور أنظمة معالجة المياه والصرف الصحي، والمياه الملوثة، والأسلاك الكهربائية المعلقة عشوائياً، بالإضافة إلى قنوات الصرف الصحي المفتوحة، كلها ترسم صورة قاتمة للمخيمات التي يقيم فيها أكثر من 63 في المائة من الـ PRL.

<u>لاجئو فلسطين من سوريا الذين يعيشون في لبنان: لمحة موجزة</u>

إن الأزمة السورية المجاورة دفعت بالكثيرين إلى اللجوء إلى لبنان، الذي يستضيف الآن أكثر من 1.1 مليون لاجئ سوري مسجل وأكثر من 42,000 لاجئ فلسطيني من سوريا، مما يجعل لبنان أكبر مُستقبِل للأعداد من اللاجئين في العالم. منذ العام 2011 ، عندما بدأ النزاع في سوريا، لجأ عدد متزايد من لاجئي فلسطين من سوريا إلى لبنان سعياً للأمان. وفقا لأرقام التسجيل في الأونروا، فقد بلغ عددهم 42,284 (تشرين الثاني 2015). وقد أضاف وصولهم مزيداً من الضغط على البنية التحتية والخدمات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الموجودة والمناطق خارج المخيمات.

قبل اندلاع النزاع في سوريا، عاملت القيود على الحدود اللبنانية السوريين والـ PRS كأجانب يرغبون في دخول البلاد. لكن بمجرد اندلاع الأزمة السورية، تم تخفيف إجراءات الدخول بين شباط وآب 2013، ومعاملة السوريين والفلسطينيين من سوريا باعتبارهم لاجئين فارين من أزمة. هذه هي الفترة التي وصل فيها أغلبية الـ PRS إلى لبنان. ثم أصبح الدخول أكثر تشديداً وتم وضع نظام فحص للدخول على الحدود في آب 2013 ، بالرغم من عدم نشر معايير الدخول رسميًا. في بعض الحالات النادرة، تمكنت الأونروا من التدخل لصالح بعض الـ PRS لضمان دخولهم إلى البلاد.

في أيار 2014 ، أعلنت وزارة الداخلية عن عزمها وضع قيود على دخول الـ PRS على الحدود. وبناءً على ذلك ، كان الدخول إلى لبنان قيد التشديد. والآن لا يُسمح عبور الحدود إلا إلى PRS الذين لديهم إما موعد مؤكد في سفارة في لبنان، أو تذكرة طيران وتأشيرة دخول إلى بلد ثالث. سجلت الأونروا عددًا

محدودًا للغاية من الوافدين الجدد في قاعدة بيانات الطوارئ الخاصة بها في الأشهر السابقة على نشر هذا التقرير.

بالإضافة إلى ذلك ، يواجه الفلسطينيون القادمون من سوريا والمقيمون حالياً في لبنان تحديات في تنظيم وضعهم القانوني أو إقامتهم. منذ وصول PRS في البلاد، أصدر مكتب الأمن العام (GSO) عدة تعميمات تمكّن PRS من تجديد تصاريح الإقامة. معظم هذه التعميمات كانت صالحة لمدة شهر إلى ثلاثة أشهر، وقد تم إصدار العديد منها مع بعض الفترات الفاصلة بينهم، بحيث أن خلال هذه الفترات لم يكن من الممكن التجديد من الناحية النظرية. كان تجديد الإقامة مجانيًا في السنة الأولى. خلال عام 2014 وجزء من عام 2015 ، بلغت تكلفة تجديد وثائق الإقامة القانونية 200 دولار أمريكي للشخص الواحد سنويًا لأولئك الذين تجاوزوا سنة واحدة من الإقامة. ويبدو أن العديد من PRS لم يقتربوا من مكتب الأمن العام خوفا من الاعتقال والترحيل، أو بسبب طول وتكلفة العملية. منذ 17 تشرين الأول 2015 ، تم بشكل دوري إصدار العديد من المذكرات التي تسمح بتجديد وثائق الإقامة مجانًا. وقد صدر أمر مغادرة لبعض الفلسطينيين السوريين ممن يحملون تصاريح إقامة منتهية الصلاحية، على الرغم من أنه لم يتم تنفيذ هذه الأوامر.

وتكافح الأونروا من أجل توفير المأوى المناسب والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات إلى فلسطينيي سوريا، والذين يشكلون حالياً حوالي الـ 20% زيادة في نسبة المستفيدين المحتاجين للمساعدة في لبنان. وباعتبارها المزود الأساسي لمساعدة الـ PRS، فقد وضعت الأونروا في شباط 2014 برامج مساعدة نقدية شهرية للأغذية (30 دولارًا أمريكيًا للشخص الواحد) والإسكان (100 دولار أمريكي لكل أسرة). في أبريل / نيسان 2015، تم تخفيض المساعدات الغذائية من 30 دولارًا إلى 27 دولارًا ؛ وفي أيار 2015 ، وبسبب القيود المالية، أعلنت الأونروا تعليقًا لتقديم مساعدات الإسكان إلى PRS ، وذلك اعتبارًا من شهر تموز 2015. ويأتي هذا التعليق في المساعدات في الوقت الذي أصبح فيه فلسطينيي سوريا أكثر فقراً وعرضة للخطر، حيث تمثل المساعدات النقدية من الأونروا المصدر الرئيسي للدخل لنسبة 92.6% من السكان، وفقاً للاستطلاع.

النتائج الرئيسية للاستطلاع

التركيبة السكانية:

شمل الاستطلاع 12 مخيما للاجئين ومناطق خارج المخيمات في لبنان تضمنت 2,974 أسرة من فلسطينيي لبنان و1,050 أسرة من فلسطينيي سوريا. ويعيش 63% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في مخيمات للاجئين مقارنة بنسبة 54.8% من الفلسطينيين من سوريا، بينما يعيش باقي السكان في مناطق خارج المخيمات. يتوزع اللاجئون الفلسطينيون على خمسة مناطق لبنانية، هي البقاع ، منطقة شمال لبنان (NLA) ، منطقة لبنان الوسط (CLA) ، صيدا وصور. أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين داخل

المخيمات هو في مخيم عين الحلوة في صيدا الرشيدية في صور، حيث يقطن حاليا على التوالي 15% و 12%. ويستوعب جنوب لبنان الجزء الأكبر من اللاجئين (PRL) بنسبة 52% يعيشون في صيدا وصور، في حين أن أقل نسبة من الـ PRL يقيم في البقاع، بنسبة 4%. ويستضيف الشمال حوالي 20% في حين أن منطقة الوسط هي موطن لحوالي 24%. ويتركز أيضاً معظم الفلسطينيين من سوريا في عين الحلوة بنسبة 13.7%، و 52.9% منهم في جنوب لبنان بشكل عام، وهي أرقام مماثلة لتلك الخاصة بـ PRL لهذه المناطق. تستضيف البقاع 14% من الـ PRL، والشمال 18 % ، و15% يعيشون في منطقة الوسط.

في المعدل المتوسط، فإن فلسطينيي سوريا – مع متوسط العمر 25.6 سنة – هم أصغر بخمس سنوات من فلسطينيي لبنان. وأيضاً، إن عدد أفراد الأسرة لـ PRS أكبر من ذاك لـ PRL، حيث يبلغ معدل الأفراد 5.6 عند فلسطينيي سوريا بالمقارنة مع 4.5 لفلسطينيي لبنان. ويبلغ معدل العمر لرب الأسرة الـ PRS 46 سنة، أي أصغر من معدل عمر رب الأسرة لـ PRL الذي يبلغ 55 سنة.

الفقر بحسب المال (Money-metric Poverty):

بينما معدلات الفقر لدى فلسطينيي لبنان انخفضت إلى النصف منذ العام 2010 من 6.6% إلى 3.1%، ظلت معدلات الفقر العامة على حالها على مدى السنوات الخمس الماضية عند 65%. هذا الانخفاض في الفقر المدقع يستحق التحقيق فيه في دراسات في المستقبل للمساعدة في تسليط الضوء على انخفاض المعدل. ومع ذلك، هناك اختلافات في ديناميكيات الفقر هذه بين مختلف المناطق. فقد انخفضت معدلات الفقر قليلاً بشكل عام في جنوب لبنان، ولكنها ازدادت بشكل طفيف في شمال لبنان والبقاع و منطقة الوسط. وانخفضت مستويات الفقر في صيدا بنسبة 8%. بالإضافة، شهدت صور انخفاضا في معدلات الفقر بنسبة 9%. ومع ذلك ، ازداد الفقر في منطقة الشمال بنسبة 11%، وفي منطقة الوسط بنسبة 9% والبقاع بنسبة 2%. وأكثر ما يؤثر الفقر هو على اللاجئين الشباب، حيث يعيش 74% من المراهقين في الفقر، و 5% يعيشون في الفقر المدقع.

ونسبة أكبر من فلسطينيي سوريا هم فقراء. 9% هم فقراء للغاية (يقدر أن 3,500 شخص غير قادرين على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية) ؛ في حين أن 89.1% هم عموما فقراء (35,000 لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية).

كلا معدلات الفقر المدقع والعام أعلى داخل المخيمات منه في خارجها. ففي الشمال والبقاع، المناطق المجاورة لسوريا، تصل مستويات الفقر لدى فلسطينيي سوريا إلى 94.1%. ويصل مستوى الفقر الأدنى لـ PRS في منطقة الوسط حيث يبلغ نسبة 77% . والفقر المدقع في منطقة الشمال يبلغ 15.6% في حين يبلغ 11.3% في البقاع. إذن، توفير الفرص الاقتصادية لفلسطينيي سوريا مهم للغاية لنشلهم من حالة الفقر، حتى لو تم توفير هذه الفرص من خلال الاقتصاد الغير الرسمي.

إن معدل الانفاق الفردي الشهري لفلسطينيي لبنان أقل ممن نصف متوسط إنفاق اللبناني، إذ يبلغ تتالياً 195 دولاراً أمريكياً بالمقارنة مع 4.294 دولار. وحتى أن المعدل الفردي لفلسطينيي سوريا أقل من فلسطينيي لبنان ويبلغ 140 دولاراً.

التعليم:

يعمل التحصيل العلمي وفرص العمل اللائقة على الحماية ضد الفقر. ويرتبط التحصيل العلمي العالي ومعدلات الحضور الأعلى لكل من PRL و PRS بزيادة الإنفاق. وتجدر الإشارة إلى أن الالتحاق بالتعليم مرتفع بشكل خاص عند PRL، وخاصة في المرحلة الابتدائية، وازداد معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية منذ عام 2010 من 51.1% إلى 61.2%.

إن معدل الالتحاق في المدارس لدى PRS أقل من ذاك لـ PRL. ومن أسباب ذلك، المسافة إلى المدارس والجامعات، والقيود المفروضة على التنقل، ونقص الموارد لشراء اللوازم المدرسية. وتختلف معدلات الالتحاق بالمدارس لـ PRL و PRS باختلاف الدورات التعليمية. ففي حين أن نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية لـ PRL تقترب من 97.2% ، و 84.2% في المرحلة الإعدادية و 61.2% في المدارس الثانوية، فإن النسبة عند الـ PRS بلغت 88.3% و 69.6% و 35.8% لنفس المراحل على التوالي لنفس العام. إلا أن معدل الالتحاق بالمدارس عند الـ PRS المقيمين في المخيم أعلى بكثير (93.7%) مقارنة بالطلاب المقيمين في مناطق خارج المخيمات (82.6%)، مما يشير إلى الأثر السلبي الناجم عن القيود المفروضة على التنقل وعدم إمكانية الوصول إلى وسائل النقل للأطفال الذين يذهبون إلى مدارس خارج المخيمات.

نتائج سوق العمل:

ثمة عامل رابط آخر مشترك بين فقر PRL و PRS ، هو البطالة. يبلغ معدل البطالة لـ PRL بنسبة 23% (بزيادة 8% فارقة عن معدل العام 2010) ؛ هذا المعدل هو حوالي 31% للنساء. في المقابل، يبلغ معدل البطالة عند الـ PRS 52.5% وهي نسبة خطيرة، بمعدل 48.5% بين الرجال و 68.1% للنساء.

حوالي الـ 80% من PRL العاملين هم من العاملين لحسابهم الخاص والعاملين بأجر. فالمصدر الرئيسي للدخل لل PRL هو العمل لحسابهم الخاص ويبلغ 41% ، يليها العمل بالأجر 37.8% ، وثم مساعدة الأونروا من خلال برنامج الأمن الاجتماعي (Social Safety Net Programme) بنسبة 33.5%. لا يتعرض PRL و PRS للبطالة فقط ، فالأغلبية من هؤلاء الموظفين يعملون في وظائف منخفضة الأجر ومنخفضة المهارات ، وغالباً ما تكون خاضعة لظروف العمل القاسية والاستغلالية وغير الآمنة. على سبيل المثال ، 53.4% من الـ PRS المستخدمين يُدفع لهم على أساس يومي، بينما الغالبية العظمى (97.7%) لا يملكون سوى اتفاقات شفهية مع أصحاب العمل، مما يعني أنه يمكن إنهاء العمل في أي وقت دون إشعار مسبق. علاوة على ذلك، فإن 98.2% ليس لديهم إجازة مرضية أو سنوية. وتُظهر كل المهن،

باستثناء تلك العليا (senior) "ذوي الياقات البيضاء"، أن معدلات الفقر أعلى من 50%، مما يعكس انخفاض الأجور وظروف العمل غير المستقرة التي لا يزال يعاني منها فلسطينيو سوريا.

الصحة:

تعتمد الظروف الصحية لفلسطينيي لبنان وفلسطينيي سوريا والوصول إلى الخدمات الصحية بشكل كبير على خدمات الأونروا. جاءت الإجابة بالإجماع على أنه يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية للأونروا. 81.3% من PRL قالوا أن واحداً على الأقل من أفراد الأسرة يعانون من مرض مزمن يستفيد من هذه الخدمات الصحية. هذا المعدل يصل إلى 83% بينٌ أسر PRS. وأفاد 63% من المستجيبين من الـ PRL ، و 75% من المستجيبين من الـ PRS، بأن واحداً من أفراد الأسرة على الأقل يعاني من مرض حاد في الأشهر الستة الماضية. كما وأفاد كل من PRL و PRS بأن هناك 10% من الذين يعانون من إعاقة. تبين أن الظروف الصحية تتحسن لكل من PRL و PRS مع زيادة التحصيل العلمي ومستويات التوظيف.

الأمن الغذائي:

بشكل عام، إن مستويات انعدام الأمن الغذائي في PRL مماثلة لعام 2010. وفي حين أن معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي بشكل عام (معتدل وشديد) لم تتغير تقريبا عن الدراسة الاستقصائية لعام 2010 (61.5% في عام 2010 مقارنة بنسبة 62.2% في عام 2015) ، فإن هناك نسبة 4% زيادة في معدل انعدام الأمن الغذائي الشديد، مع انخفاض مماثل في الأسر المصنفة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجة المعتدل. ومن بين الـ PRL ، أفاد 38% أنهم في الدرجة الآمنة، و 38% يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل ، و 24% يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. 27% من أطفال الـ PRL يعيشون في أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد؛ وهذه نسبة خطيرة.

وقد وجد أن فلسطينيي سوريا (PRS) أكثر ضعفاً بكثير: حيث أن 6% فقط هم آمنون غذائياً، و 63% يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويخضع PRS لقيود قانونية وقيود في التنقل، مما يجعل وصولهم إلى سوق العمل غير آمن ويتعرضون لظروف عمل استغلالية. هذه العوامل من شأنها أن تفسر الفجوة بين PRL و PRS عندما يتعلق الأمر بمعدلات الأمن الغذائي.

حالة المسكن:

في حين أن غالبية الـPRL (84%) وPRS (79%) تتمكن من الحصول على مياه الشرب، فإن ظروف سكنها لا تزال تعتبر سيئة. تعاني المنازل من نقص في الصيانة، وإمدادات الطاقة، وشبكات الصرف

الصحي الملائمة، والتخلص من النفايات، والبيوت رطبة وتعاني من تسرب المياه. هذه الشروط هي السائدة بين كل من PRL و PRS الذين يعيشون في مخيمات في جميع أنحاء لبنان.

في حين أن 46% من PRS يعيشون في حالات إكتظاظ، فإن الرقم أقل بكثير من 9% بالنسبة لـ PRL . 78% من الأسر PRL تشكو من الرطوبة في مساكنها، و 62% من المنازل تعاني من تسرب المياه، و 52% يعاني من سوء التهوية و 55.2% مظلمة. وبالمثل، 81.1% من أسر PRS تتأثر بالرطوبة ، و 68% من المنازل تعاني من تسرب المياه، 56.4% تعاني من سوء التهوية و 57.6% من المنازل مظلمة للغاية.

الأمن:

يعيش اللاجئون الفلسطينيون القادمين من سوريا في خوف دائم من الترحيل الذي يرتبط بالانخفاض الملحوظ في الالتحاق بالمدارس للطلاب الذين لا يسكنون في المخيمات مقارنةً بسكان المخيم واللاجئين الفلسطينيين في لبنان. فحوالي 60.6% منهم يخشى من أن يتم ترحيلهم (في البقاع ، 83.3% يخشى الترحيل) ، و 67.8% يشعرون بالقلق على سلامة أسرهم (85.5% في منطقة شمال لبنان). وعلاوة على ذلك، فإن 57.1% من فلسطينيي سوريا تشير إلى الشعور بعدم الأمان بسبب البيئة المادية والاجتماعية المحيطة بهم (70.1% في مناطق الوسط والبقاع).

الفقر المتعدد الأبعاد:

وآخراً، وبغض النظر عن المنطقة أو المخيم أو المجموعة السكانية (PRL أو PRS) ، فإن الظروف المعيشية للمستجيبين، ووضعهم ككل، وشعورهم بالأمن، تتحسن عندما تتوفر لهم فرص عمل لائقة وتعليم متقدم. وباستخدام مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يشمل التعليم والعمالة بالإضافة إلى النفقات، فإن ربع الـ PRL هم فقراء، مقابل 64% من الـ PRS. أي سياسة ترتبط بتحسين الوصول إلى سوق العمل، شروط العمل وفرص العمل، وزيادة في الالتحاق بالتعليم ونوعية التعليم عبر مختلف الدورات والمستويات التعليمية، ستكون لخدمة المصالح النفسية والجسدية والمالية للـ PRL و PRS.

UNHCR (February 2016). *The Situation of Palestinian Refugees in Lebanon*. 23 p. Retrieved from: www.refworld.org/pdfid/56cc95484.pdf.

توفر الوثيقة معلومات حول الوضع الفلسطيني في لبنان ، مشيرة إلى حقوق الإنسان والوضع الإنساني والقيود فيما يتعلق بحصول اللاجئين على الخدمات الأساسية للرعاية الصحية ، والسكن ، والتعليم ، وسبل العيش ، استناداً إلى المعلومات التي تقدمها الأونروا والمصادر الأخرى المتوفرة.

على الرغم من أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ينقسمون إلى 4 فئات (مسجلة ، غير مسجلة ، غير معرف ، وفلسطينيي سوريا) ، يعاني جميع اللاجئين الفلسطينيين من نقص في حقوق الإنسان والظروف المعيشية القاسية مع الحرمان الاجتماعي والاقتصادي الحاد والعقبات القانونية التي تحول دون التمتع بحقوق الإنسان ، مثل حرية التنقل والسفر إلى لبنان والخروج منه ، والتملك.

تاريخياً ، تم تهميشهم واستبعادهم من الجوانب الأساسية للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتقليص الوصول إلى الخدمات العامة (بخلاف الأونروا) مثل الصحة والتعليم ؛ وتقتصر على معظم المهن ولديها فرص عمل محدودة.

يعيش حوالي 52٪ من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات تتسم بشكل عام بعدم الاستقرار والتهديدات البدنية والقتال المتقطع ومحدودية الوصول إلى السلامة والعدالة. بعد أكثر من 60 عاماً في لبنان ، ما زالت إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (DPRA) تعتبرها "أجنبية لا تحمل وثائق من بلدانها الأصلية ، وتقيم في لبنان على أساس بطاقات [الإقامة] التي تصدرها". مديرية الأمن العام أو بطاقات الهوية الصادرة عن .[DPRA] بما أن اللاجئين الفلسطينيين محرومون من المواطنة في لبنان ، فإن الأطفال حديثي الولادة هم "لاجئون" مسجلين أيضًا.

وضع اللاجئين الفلسطينيين عديمي الهوية الآخرين هو أسوأ من ذلك. ويقال إن هؤلاء الفلسطينيين ، فضلاً عن أغلبية "استراتيجية الحد من الفقر" يفتقرون إلى الوضع القانوني في لبنان ، مع وجود آثار واسعة النطاق على قدرتهم على ممارسة حقوقهم الإنسانية والوصول إلى الخدمات الأساسية. أكثر من نصف هؤلاء السكان يقيمون في المخيمات. إن الاعتقالات والاحتجاز التعسفي تقيد حركتهم وبالتالي حصولهم على سبل العيش والرعاية الصحية والخدمات التعليمية. لم يتم تسجيل أطفالهم حديثي الولادة أيضا. وبالإضافة إلى ذلك ، تساهم الظروف الاجتماعية الصعبة نتيجة الاكتظاظ والبطالة والفقر في انتشار العنف القائم على نوع الجنس واستخدام العنف ضد الأطفال في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

ويورد التقرير تفاصيل الصعوبات والمصاعب لكل فئة من الفئات ، ولو بشكل موجز ، في أقسام منفصلة لإلقاء الضوء على حالة اللاجئين. وفي نهاية التقرير ، يطلع التقرير على وضع مخيمات اللاجئين في لبنان في مخيم واحد من كل منطقة: مخيم نهر البارد في شمال لبنان ، وشاتيلا في بيروت ، وعين الحلوة في صيدا، والراشديه في صور.

محسن، أنيس (شباط 2015). **الحراكات الشبابية الفلسطينية في لبنان بين "العودة" و"تحسين مستوى المعيشة"**. جدل العدد 22. 8 ص. على موقع مدى الكرمل: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2015/02/JDL22-AR-7-Mehsen.pdf

(تمت كتابة المختصر من المقالة)

بناء على تجربة الكاتب الخاصة في العمل الشبابي الفلسطيني في ثمانينيات القرن الماضي، والمتابعة للحراك الشبابي الناشط حالياً، تسعى هذه المقالة للإضاءة على الحراكات الشبابية للاجئين الفلسطينيين في لبنان: دوافعها واهتماماتها وعلاقاتها بالفصائل الفلسطينية، ونظرتها إلى "حق العودة".

يلفت الكاتب إلى أن لبنان يشكل نموذجاً خاصاً في ما يتعلق بالوجود الفلسطيني، الشعبي والسياسي. فهو البلد العربي الوحيد الذي وضع قيوداً على حركة الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قبل انهياره جراء الحرب الأهلية في العام 1975 ما سبّب انهيار كل تلك القيود إلى درجة الفوضى، ثم ليستعيد لاحقاً بعض سلطته وتكون النتيجة مزيداً من الأثقال والقيود على الفلسطينيين. ووسط كل الحالات، كان الشباب الفلسطيني يعيش في دوامة المنع من التحرك السياسي والاجتماعي أو تذويب خصوصيته كمجتمع لاجئين له خاصيته اللبنانية في سياق التيار العام الفلسطيني.

ويستعرض البحث باختصار الظروف التي يرزح تحتها الفلسطينيون: القيود القانونية والإقتصادية والإجتماعية التي يفرضها الوضع السياسي للاجئين، وتلكؤ الفصائل وعدم قدرتها على احتواء الشباب وضعفها في تأمين أقل الحقوق الأساسية التي تحسّن من مستوى معيشتهم؛ وبعد الحروب التي اشتعلت في لبنان وطالت المخيمات، وبعد الوجود السوري في لبنان وعدم قدرة الفصائل على الإستحصال على امتيازات معينة خلال هذا الوجود، وبعد وصول الأمور إلى أوجها بعد مخيم نهر البارد؛ أصبح الشباب يأخذ حيز الإبتعاد عن الفصائل والتآلف مع بعضهم البعض، فكانت "الشبكة الشبابية الفلسطينية في لبنان" التي سعى فيها الشباب الى تحسين أوضاعهم الاجتماعية نظرا إلى استحالة العودة (إلى فلسطين) في الوقت الراهن على حد تعبيرهم، فآثروا تحسين أوضاعهم الداخلية والمعيشية في المخيمات من خلال المبادرات الشبابية الذاتية وذلك بعيدا عن كل اشكال التمويل الخارجي، والذي كانوا يحتاجون إليه للمضي قدماً. لكنهم رفضوه لتفادي الاتهامات بالعمالة والارتهان للخارج.

إن تهميشهم من قبل الفصائل العاملة في لبنان، وعدم الأخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم ومطالباتهم بتحسين أوضاعهم، والاستمرار باستخدامهم في المزايدات الفصائلية، والتمييز ضدهم اقتصادياً وقانونياً، أوجد حالة من الإحباط لديهم ودفع بعضهم إلى المطالبة بـ "حق الهجرة"، فيما البعض الآخر بات همه الأساسي

تحسين الوضع في المخيم. وتحوّل "حق العودة" لديهم من حلم قد يتحقق، إلى حلم مستحيل لا يمكن تحقيقه.

يرى الكاتب أن فشل الفصائل في تحقيق حد أدنى من مطالب اللاجئ على المستوى الوطني، وتحسين أوضاعهم الحياتية على المستوى المحلي، دفع الشباب إلى الانفضاض عن الفصائل وتشكيل حراكات شبابية، ومنها الأندية الثقافية التي تعمل تحت عنوان "هيئة تنسيق الأندية الثقافية الفلسطينية المستقلة" وتضم النوادي الثقافية الجامعية عموماً.

ويذكر البحث أنه بسبب تردي الأوضاع التي ذُكرت آنفاً، بدأ الشباب بالتظاهر مطالبين بالهجرة وبحقهم الخروج وتحسين مستوى حياتهم، معتبرين أن المجهول في الخارج على الرغم من سوئه سيكون أفضل بكثير من الواقع المرير الذي يعيشونه في لبنان. لكن الفصائل وجهت إليهم تهماً بالعمالة بعد إطلاق هذه الحملة والمظاهرات مما زاد نفور الشباب منهم، إذ يرى الشباب أن حقهم بالهجرة لا يتنافى مع حقهم وحلمهم بالعودة ولا يلغيه.

ويضيء الباحث على وعي الشباب لحق العودة، ويدعو الفصائل إلى اشراكهم في الحياة السياسية وفق حاجاتهم وتطلعاتهم، وإلا فإن هذه الطاقات يمكن أن تذهب بمنحى فوضوي قابل للإستغلال.

مركز تطوير للدراسات (2015). **أوضاع اللاجئين إلى لبنان من المخيمات الفلسطينية في سوريا: دراسة بالعينة**. بيروت: المركز. 39 ص. على الموقع الإلكتروني:

http://tatwir.net/%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7/

تهدف هذه الدراسة الميدانية لأوضاع اللاجئين إلى لبنان من المخيمات الفلسطينية في سوريا إلى الوقوف على واقع اللاجئين الفلسطينيين من سوريا وأوضاعهم وتلمّس احتياجاتهم، وتضيء على الآثار التي تركتها الحرب السورية على المدنيين الفلسطينيين المهجرين قسراً إلى لبنان. ذلك أن لبنان أصلاً يعاني من الانقسامات السياسية والطائفية وتراجع في الخدمات المدنية (ماء وكهرباء ونقل وغيرها). وكان على المخيمات الفلسطينية في لبنان أن تستوعب أعداداً من اللاجئين بالرغم من الحالة التي تعانيها من اكتظاظ سكاني وسوء في الخدمات وأوضاع اقتصادية ونفسية متردية نتيجة سياسة التمييز التي تعتمدها الدولة اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها.

وأبرزت النتائج أن اللاجئين الفلسطينيين من سوريا يعانون الأمرّين في إقامتهم القسرية في لبنان على كل الأصعدة، بدءاً من وصولهم إلى نقطة الحدود اللبنانية حيث أن السلطات المحلية عاملتهم كـ "الأجانب" بدل استقبالهم كـ "لاجئين". بعد معاناة الدخول، حلّ معظم اللاجئين في أماكن تفتقر أصلاً إلى شروط الإقامة وتفتقد إلى الخدمات، في المخيمات الفلسطينية في لبنان و/أو المناطق المحيطة. يشكو "اللاجئين الجدد" من التمييز الممارس بحقهم ممن يفترض أنهم يشاركونهم الانتماء. ترى نسبة لا بأس بها منهم (62 %) أن العلاقة بجيرانهم "الفلسطينيين ـ اللبنانيين" غير جيدة، وأن اللبنانيين ينظرون إليهم نظرة متعالية.

من أهم النتائج التي ظهرت في هذه الدراسة هو أن الفلسطينيين القادمين من سوريا لا يشعرون بالأمان في أماكن لجوئهم. فنتيجة التمييز، فقد تعرض الكبار والأطفال على حد سواء لأشكال من العنف من المقيمين الأصليين في المخيمات. وتحضر مفردات لديهم مثل الخوف من الوصول إلى مشارف الجوع، ويفيد 88% منهم أن مداخيلهم لا تفي حتى باحتياجاتهم الأساسية وأنهم يواجهون هذا الفارق باللجوء إلى أشكال من الحرمان، ووجد هؤلاء أنفسهم حيال مساعدات تعينهم على تدبر المسكن، لكنها تبقى بالنسبة لهم متوقفة على توفر المال لدى الجهات المعنية. مجمل ذلك يشكّل نوعاً من القلق الوجودي والشعور بالخوف لكون حاجاتهم الضرورية غير مؤمّنة. هذا إلى جانب الخوف على العائلة من خطر التشتت والضياع، وخاصة على الأطفال والفتيات حيث أن صعوبة الاندماج مع المحيط والشعور بأنه يشكّل مصدراً للخطر، يولّد لدى أفراد العينة الحذر الدائم من أخطار تحيط بالأطفال مثل العنف اللفظي والاعتداء، وتتوسع هذه الأخطار بالنسبة للفتيات لتشمل خطر التحرش والإغتصاب.

وإضافة إلى ذلك، تفيد نتائج الدراسة التغير في القناعات السابقة لدى اللاجئين. وعلى سبيل المثال، تغيرت مواقفهم التي كانت ترفض عمالة الأطفال والزواج المبكّر لدى الفتيات، وباتوا أقل حماساً لإرسال الفتيات إلى المدارس نتيجة الخوف عليهن، ووصفت جميع النساء من أفراد العينة أنفسهن بأنهن ضعيفات ويائسات ومكتئبات. وتبدّت أهم مطالبهم من المجتمع المحلي "المضيف" في طلب الاحترام والمحبة وعدم تحميلهم نتيجة البؤس الذي باتوا ضحاياه. كما طلبوا منحهم حقّ العمل لحماية عائلاتهم من خطر الجوع. كل ذلك جعل أفراد العينة يائسين، وغير مقتنعين في الوصول إلى أفق منظور تنتهي معه مأساتهم، وفي السياق

باتت الهجرة تحتل قائمة أحلامهم (52%) فيما رأى 18% أن أحلامهم باتت تقتصر على لم شمل العائلة وتوفير لقمة العيش.

تنقسم الدراسة إلى ثلاث فصول: الدراسة الميدانية للكبار، انتهاكات حقوق الإنسان، والأطفال. وشملت الأسئلة المحاور التالية: مكان التهجير وكيفية الوصول إلى لبنان، التسجيل في الأنروا، الإقامة، الوضع المعيشي، المرأة، التعليم، الأطفال، المخاطر، الخدمات الصحية، البيئة المضيفة والتخطيط للمستقبل.

مركز تطوير للدراسات (2015). **مشاركة المرأة والشباب الفلسطينيين في لبنان بالشأن العام**. بيروت: المركز. 136 ص. على الموقع الإلكتروني:
http://tatwir.net/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A3%D9%86/

ترمي هذه الدراسة إلى معاينة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مع التركيز على فئة الشباب منهم (ذكور وإناث) وبالأخص أوضاع المرأة. وتهدف هذه الدراسة، المؤلفة من بحثين منفصلين (الشباب والمرأة)، الوقوف على المعطيات التي تتحكم بأحوالهم وتؤثر في رسم اتجاهاتهم وخياراتهم وأدوارهم، بما في ذلك مشاركتهم في صنع السياسات المحلية داخل المخيمات، وعلاقتهم بالسلطات المختلفة، فلسطينية أو لبنانية. بالإضافة إلى مقاربة الحقوق الأساسية للشباب ونظرتهم إلى المستقبل: مستقبلهم الخاص على الصعيد الفردي أو كفئة عمرية، ومستقبل قضيتهم بوجه عام.

تتضمن الدراسة الموضوعات والإجابات وتقسيم الأعداد والنسب المئوية مع التوزع الجغرافي للعينات المشاركة، لكل قسم على حدة (أولاً المرأة، وثم الشباب). تمحورت الأسئلة في الاستبيانات حول الاهتمامات والمتابعات والمشاركات العملية (السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، النسوية، البيئية، إعلامية) والمشاركات بالحملات وحل المشاكل، في البيت/الحيّ/المخيم. وشمل البحث بالإضافة إلى الاستبيان، مقابلات وجلسات نقاش مع مسؤولين ومدراء هيئات اجتماعية.

ورغم فصل موضوعي الدراسة، المرأة والشباب الفلسطينيين، إلا أن النتائج جاءت شبيهة ببعضها الآخر. وفي الخلاصة، أظهر البحث النتائج التالية:

1. المرأة الفلسطينية في لبنان

- إن الأوضاع الإقتصادية المتردية وارتفاع مستوى البطالة والظروف السياسية والاجتماعية التي يعاني منها مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، لم تُعفِ المرأة من التمييز والعنف. وبدى تراجعاً بالمستوى التعليمي للنساء (ما زالت أولوية التعليم للصبيان)، وتراجع بنسبة الزواج (لأسباب اقتصادية وهجرة الشباب الذكور) واقتصار عمل المرأة على مهن هامشية رغم كفاية معظمهن بدور ربات البيوت.
- كما وتشير النتائج إلى تراجع واضح في اهتمام النساء بالقضايا السياسية، وتكمن الدوافع الاقتصادية وراء الانتساب والعمل مع الفصائل؛ إذ تشكل لهم مصدراً أساسياً للمدخول. وتقع القضايا الاجتماعية في أولوية اهتمام النساء، بينما القضايا البيئية لا تحتل مركزاً مهماً.
- تشارك النساء بنسبة كبيرة في الحملات والاعتصامات والتظاهرات وحملات التضامن وذلك يعود لإدراكهن بأهمية المشكلات السياسية التي يتعرض لها الفسطينيون في المخيمات وفي الداخل الفلسطيني.

2. الشباب الفلسطيني في لبنان

- أشار الاستبيان إلى تراجع اهتمام الشباب الفلسطيني بالتعلم. ويعود السبب إلى تدني القدرة الاقتصادية وانسداد أفق العمل للاجئ الفلسطيني في دول الخارج. أما محلياً، فالقيود المفروضة على عمل الفلسطينيين في لبنان جعلت الشباب يسعون إلى تأمين عمل يؤمن دخلاً مناسباً في مهن هامشية. وتجدر الإشارة إلى إن أكثر من نصف أفراد العينة عاطلون عن العمل أو يعيشون على رواتب الفصائل الفلسطينية والتي تؤشر إلى بطالة مقنعة.
- لم يعد الشباب الفلسطيني (ذكوراً وإناثاً) يتزوج مبكراً كما كان فيما مضى. ذلك أن ظروف المعيشة الصعبة وارتفاع كلفة المعيشة وتزايد هجرة الشباب الذكور بطريقة قانونية أو غير قانونية، هي السبب الرئيسي.
- هناك تراجع بالاهتمام بالقضايا السياسية وزيادة الاهتمام بالقضايا الشبابية والاجتماعية. وذلك لقناعتهم بانسداد الأفق أمام بناء دولة فلسطينية مستقلة، ومعاملة اللاجئين في لبنان ووضع قيود على حياتهم وتنقلهم ونشاطهم العام. أما الأوضاع البيئية في المخيمات فلا تنال من اهتمام الشباب حيزاً، إما لانشغالهم بتأمين لقمة العيش أو شعورهم بالاحباط.

- يشارك الشباب في هيئات أهلية ومدنية مختلفة (فصائل، نوادي، جمعيات) بهدف محاولة اكتساب خبرة ما أو الحصول على مساعدات مادية أو على فرص عمل. وكذلك الهدف من التطوع، رغم قلّته بسبب الظروف الإقتصادية، فهو الأمل في الحصول على فرصة عمل لاحقاً.
- لا يتوانى الشباب عن المشاركة في حملات اعتصام وتظاهرات مختلفة وخاصة في مواجهة مواضيع التأخر في إعمار مخيم نهر البارد وتقليص خدمات الأنروا، التضامن مع الفلسطينيين في الداخل، وعلى مستوى آخر وبنسبة أقل، المشاركة بتظاهرات في المناسبات الوطنية أو استنكارات لممارسات إسرائيل.
- ترتفع نسبة مشاركة الشباب في حل المشكلات في الأسرة. فكما ظهر من نتائج استبيان المرأة، ما زالت الأسرة هي المحور الأساس ومركز السلطة عند الشباب الفلسطيني. يعتقد الشباب أن الأسرة هي الأساس في المجتمع وبالتالي يجب المحافظة على وحدتها وعلى سلامة أفرادها. ويتجلى ذلك باستمرار العلاقات العائلية والعشائرية بصفتها الجامع الأساسي للمجتمع الفلسطيني. في المقابل، تراجع اهتمام الشباب بحل مشكلات تتعلق بالمخيمات لقناعة معظمهم أن الأوضاع في المخيمات تتعلق بمستوى أعلى من مستوى مشاركة الشباب.
- رغم انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، فإن معظم الشباب يستخدمونها لأنها تؤمن لهم مكالمات مجانية للتواصل فيما بينهم وليس للترويج لقضية ما. كذلك أظهرت نتائج استبيان المرأة.

قام الباحثون بمقارنة الوضع المعنوي الحالي للشباب الفلسطينيين مع ذاك في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، من سيادة الخيارات الجماعية والثقافة الكفاحية المرتبطة بالأهداف الأساسية للشعب. لا ثقة للشباب الفلسطيني الحالي بالقيادات (السياسية والنقابية والأهلية). ولهذا ظهر في النتائج مستوى متدنٍ من مشاركة الشباب بالشأن العام. فلم يعد الشباب يبدي اهتماماً بالمساحات العامة أو حل مشاكل المخيم، أو كتابة مقال أو تقرير، وهذا يتناقض مع التاريخ الفلسطيني للشباب في القرن الماضي. إن انسداد الأفق السياسي وصعوبة شروط الحياة في لبنان دفعا بهم إلى الإحباط واليأس، والهجرة (قانونية أو غير القانونية) إلى أوروبا.

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) (2015). **قراءة قانونية للأوضاع القانونية للفلسطينيين في لبنان مع مقترحات لتعديل الوضع بما يتوافق مع شرعة حقوق الإنسان.** بيروت: شاهد. على الموقع الإلكتروني: http://pahrw.org/portal/ar-LB/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86/19/c/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-

%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-
%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8
A%D8%A9-
%D9%84%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%8
6%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-
%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B9-
%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D8%AA-
%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-
%D8%A8%D9%85%D8%A7-
%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-
%D9%85%D8%B9-%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D8%A9-
%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-
/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/637

ملخص معدل

يؤكد الكاتب وجود لغط بين رفض التوطين مطلقاً وبين حرمان الفلسطينيين من حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فرغم أن لبنان صادق على معظم بنود بروتوكول الدار البيضاء في 1965، الذي ينص على ضرورة معاملة الفلسطينيين في الدول العربية التي يقيمون فيها معاملة بالمثل في تيسير فرص العمل لهم مع احتفاظهم بالجنسية الفلسطينية، فقد بقي اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يعاملون كأجانب محرومين من أبسط الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية من حيث العمل والملكية.

تستعرض هذه الدراسة الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان، خاصة الحقوق التي تشكل جدلا واسعاً من ناحية الحرمان من الحقوق، وعلى رأسها حقّ العمل.

إن الحكومات اللبنانية لا تسهل للفلسطيني الحصول على عمل. إذ لا يحق له في لبنان العمل في أكثر من 70 مهنة منها المحاماة والطب والهندسة وغيرها. وأقر قانون العمل اللبناني على وجوب استخلاص تصريح/إجازة عمل للفلسطيني في لبنان. وبسبب تعقيد الحصول على التصريح يضطر الفلسطينيون إلى العمل بشكل غير قانوني وبظروف غير مرضية، ودون حماية قانونية. أما المهن الحرة، فتكون ضمن حدود المخيمات والمؤسسات الفلسطينية فقط. بينما يدفع اللاجئون الفلسطينيون نفس الضرائب والرسوم المفروضة على اللبنانيين.

تحد السلطات اللبنانية من حرية التنقل للاجئين الفلسطينيين. فحركة التنقل داخل البلد مقيدة جداً بين المخيمات في المناطق المختلفة، خاصة تلك في جنوب لبنان ومخيم نهر البارد في الشمال. أما التنقل خارج البلد فإنه لا

يخلو من القيود الكثيرة. إذ أن حمل وثائق السفر بدلا من جوازات السفر يعيق حصولهم على تأشيرات للسفر إلى الكثير من الدول.

أما بالنسبة للسكن، لم توافق الدولة على إعادة بناء المخيمات المدمرة ولا على توسيع المخيمات القائمة ولا على بناء مخيمات جديدة، فأجبرت اللاجئين بالرغم من نموهم السكاني المتطرد بالعيش في نفس مساحة المخيمات الأساسية التي أصبحت مكتظة بالعمران والسكان. وكذلك الأمر بالنسبة للتملك. ففي حين أنه كان من المسموح للفلسطينيين بالتملك في لبنان في ما مضى، أُلغي هذا القانون في العام 2001 وحتى الآن هم ممنوعون منعا باتا من ذلك.

كما أنه لا يحق للفلسطينيين انشاء الجمعيات و/أو الهيئات المدنية المحلية. إذ يقتصر الامر على مؤسسات لبنانية تعمل داخل المخيمات. وذلك لأن قانون إنشاء الجمعيات في وزارة الداخلية يشترط أن يكون 60% على الأقل من أعضاء الهيئة التأسيسية الإدارية من الجنسية اللبنانية. وهذا لا يتوفر دائماً للفلسطينيين. كما ان الفلسطيني ممنوع من تشكيل النقابات أو الالتحاق بها او امتلاك وسائل اعلام.

تركت الدولة اللبنانية للفلسطينيين حق التقاضي أمام المحاكم اللبنانية على اختلاف درجاتها وانواعها ولكن لا يحق لهم طلب المعونة القضائية. والسجين الفلسطيني يذهب إلى الأمن العام قبل الإفراج عنه للتأكد من صحة أوراقه وهذا قد يستغرق شهرا على الأقل، مما يندرج تحت خانة التمييز العنصري.

لا يعتبر الفلسطينيون كبقية الاجانب في لبنان في المجال الاداري، انما يخضعون لقيود خاصة في نواحي الحصول على بطاقة شخصية خاصة باللاجئين الفلسطينيين لكل لاجئ مسجل في سجلات الأونروا. كل الفلسطينيين غير المسجلين اثناء الاحصاء الرسمي للعام 1951 ولا يملكون بطاقات شخصية ويعتبر وجودهم في لبنان غير شرعي. كما تمنح السلطات اللبنانية وثائق سفر خاصة باللاجئين الفلسطنيين.

وسمحت السلطات للفلسطينيين بحق التظاهر والاعتصامات السلمية، شرط أن يكون الأشخاص المنظمون من الجنسية اللبنانية. ولا يهمل المقال الذكر بأن الفلسطينيين يقومون بالتظاهر كأمر واقع وليس تبعاً للقانون. وفي هذه الحالات، تتم التظاهرات بعد التنسيق مع الأجهزة الأمنية.

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) (2015). **واقع الشباب الفلسطيني في لبنان: دراسة ميدانية، 2014-2015**. بيروت: شاهد. على الموقع الإلكتروني:
http://pahrw.org/portal/ar-LB/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/16/c/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%

8A-%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-
%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%
86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-
%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86/616/

الملخص التنفيذي للدراسة كما ورد في الاصل

لماذا هذه الدراسة؟

مع ترهل العمل السياسي الفلسطيني، وانسداد آفاق التسوية السياسية مع الاحتلال الإسرائيلي، ومع تمسك الدولة اللبنانية بعدم التعامل مع الإنسان الفلسطيني بما يمليه الواجب الإنساني، ومع تعمق الأزمة السورية وانعكاسها بنحو حاد على المجتمع الفلسطيني في لبنان اقتصادياً واجتماعياً، ومع ارتفاع معدلات الفقر والأمية والتسرب المدرسي وانتشار بعض الآفات الاجتماعية في المخيمات، برز تساؤل كبير: أين هم الشباب؟ ما هو واقعهم؟ ما هي آمالهم وطموحاتهم؟ كيف يؤثرون ويتأثرون بواقعهم؟ ما هي أبرز التحديات وما هي البدائل؟ وهل يتحمل الشباب الفلسطيني المسؤولية عن هذا الواقع، أم أنهم أنفسهم ضحية لسياسات خاطئة؟

إن البحث في هذه التساؤلات ليس بالأمر الهيّن، ولا نزعم أن دراسة يمكن أن تقدم حلاً سحرياً لواقع معقد. إن هذه الدراسة تبحث في واقع الشباب الفلسطيني، وتحاول أن تفتح نوافذ لمعرفة عامة عن واقع بالغ الصعوبة، وتحاول كذلك أن تقدم بعض الحلول العملية لمشاكل متراكمة تداخل فيها المحلي الفلسطيني مع العربي مع الدولي، مع قضية اللجوء ذاتها التي سبّبها الاحتلال الإسرائيلي أساساً عام 1948 وعام 1967، وهي بكل الأحوال تقرع ناقوس الخطر، وتذكر كل المسؤولين وصناع القرار بأن الأمر يستحق وقفة جادة.

أهمية الدراسة

يشكل الشباب الفلسطيني في لبنان العنصر الأكبر من مكونات المجتمع، حيث يشكل الشباب في العمر من 19-45 سنة 46.5% من اللاجئين الفلسطينيين. ومع ذلك، فإن هموم الشباب كثيرة جداً ومعقدة جداً. ويغيب عن الشباب الفلسطيني قضية مختصرة بكلمتين، أفق الحياة. وتشير الأرقام إلى أن 14% فقط من فئة الشباب الفلسطيني في لبنان تكون محظوظةً وتتمكن من إكمال الدراسة الثانوية، و8% فقط من فئة الشباب الفلسطيني تتمكن من متابعة الدراسة الجامعية. 70.3% من اللاجئين من الفئة العمرية بين 18-20 سوف يهاجرون إذا ما أتيحت لهم الفرصة لذلك[1]. وهذا مؤشر خطير للغاية. ومع هذه المؤشرات

الرقمية المقلقة لم توجد لغاية الآن دراسات علمية أو تقارير موضوعية عن واقع الشباب، ولم توجد مؤسسات وجمعيات وروابط شبابية تعنى مباشرة بالشباب وهمومهم وتخفف عنهم أعباء الحياة أو تحولهم إلى طاقة انتاجية إيجابية.

اعتمدت الدراسة على خمسة عناصر:

المقابلات المفتوحة، المقابلات المغلقة مع الشباب، مقابلات مع 100 من مديري جمعيات ومؤسسات وأندية تقدم خدمات للشباب، الاعتماد على دراسات سابقة (رغم قلتها)، ومجموعات تركيز.

<u>ومن أهم نتائج الدراسة</u>:

كونك فلسطيني فأنت تعاني:

59% من الشباب الفلسطيني في لبنان يرون أن الجنسية الفلسطينية تشكل عائقاً حقيقياً أمام تحقيق طموحاتهم في بناء الأسرة والإسهام الفعال في تطوير المجتمع. ويبدو ذلك صحيحاً، حيث تمارس الحكومات اللبنانية المتعاقبة سياسة الحرمان والتضييق على الفلسطيني، بحيث تحولت حياته إلى جحيم لا يطاق، وانسدّت الآفاق أمام الشباب بسبب أنهم يحملون الجنسية الفلسطينية وهذا يُعدّ تمييزاً على أساس الجنسية. فقط 37% من الشباب لا يرون أن الجنسية تشكل عائقاً أمامهم.

المخيمات الفلسطينية بيئة طاردة:

المخيمات الفلسطينية باتت تشكل بيئة طاردة، وفق مفاهيم العلوم الاجتماعية. الأسباب عديدة، منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو ذاتي. ولم تعد تشكّل الرمزية الوطنية التي ظل الفلسطينيون يتغنون بها طوال عقود. وحول هذا الأمر أشار 57% من الشباب المستطلعين إلى أن المخيمات الفلسطينية باتت تشكل مكاناً للقلق، لا مكاناً للأمن والأمان. هذه النسب ليست نظرية متجردة أبداً، لأن الأحداث الأمنية والسياسية التي تعصف بالمخيمات الفلسطينية، وفي لبنان عموماً تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك هذه النسب.

بعض الآفات الإجتماعية في المخيمات موجودة لكنها ليست ظاهرة:

وفق هذه الدراسة فإن نسبة الذين يتعاطون المخدرات لا تتجاوز 6%.. وبغض النظر عن التقديرات هذه، هناك حالات تعاطي مخدرات وهي تتزايد من دون شك وتحتاج إلى وقفة جادة وحقيقية وصادقة. وكذلك تحتاج إلى صرخة وطنية مدوية. تبدأ هذه الصرخة من خلال إجراء دراسة علمية نفسية طبية لمعرفة نسبة الذين يتعاطون المخدرات، وكيف يمكن أن يتخلصوا من هذه الآفة. وثمة أطراف تستغل البطالة والفقر لدى المجتمع الفلسطيني لتزيد الحياة صعوبة عليه من خلال العمل على نشر هذه الآفة.

ظاهرة الزواج المبكر للشباب الفلسطيني انتهت:

تؤدي الظروف الاقتصادية، خاصة بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني، دوراً حاسماً في تأخر سنّ الزواج. ومن المعروف أن المجتمع الفلسطيني في السابق كان يتباهى بالزواج المبكر. اليوم تغيرت الظروف كثيراً وبات الزواج المبكر، بغض النظر عن الآراء حياله، أمراً دونه صعوبات. ويعتبر سنّ الـ 30 بالنسبة إلى الشباب الفلسطيني سن حرج بالنسبة إلى الزواج، بحيث ليس مقبولاً اجتماعياً أن يبقى الشاب دون زواج. 41% من الشباب المستطلعين قالوا إن نسبة الذين بلغوا الـ 30 سنة ولم يتزوجوا لا تتعدى الـ 10%. لكن النسب الأخرى المجتمعة تقول إن نسبة الشباب الذين بلغوا الـ 30 سنة ولم يتزوجوا هي 48%. إن الأرقام تشير بوضوح إلى أن معدلات الزواج المبكر تراجعت بوضوح بسبب الظروف التي تكلمنا عنها في مواضع كثيرة.

من المسؤول عن واقع الشباب؟

تتوزع المسؤوليات تجاه الشعب الفلسطيني في لبنان على ثلاث جهات رئيسية: الفصائل الفلسطينية وبشكل خاص منظمة التحرير الفلسطينية (وما تضم من فصائل) والدولة اللبنانية ثم وكالة الأونروا. وتختلف النسب تجاه كل طرف. وتتقارب النسب بالنسبة إلى الأونروا والفصائل الفلسطينية حيث بلغت النسبة نحو 21% بالنسبة إلى الشباب المستطلعين. فيما حمّل 17% من الشباب الدولة اللبنانية. كذلك حمّل 15% من الشباب مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. إن النسب المتقاربة تشير بوضوح إلى الشراكة في تحمّل المسؤولية تجاه وضع الشباب ومستقبلهم. ويبدو أن كافة الأطراف مقصرة في مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني.

التغيير بين الرغبة والعجز:

بالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، إلا أن الأمل بالتغيير يظل قائماً. فمن أصل 355 شاباً جرت مقابلتهم، قال 234 منهم إنهم يمكن أن يؤدوا دوراً إيجابياً في الحياة الفلسطينية، أي ما نسبته 66%. فيما قال بخلاف ذلك نحو 6%، أي أنهم يمكن أن يؤدوا دوراً سلبياً. والمفاجأة في الدراسة أن 25% من الشباب المستطلعين لا يريدون أن يؤدوا أي دور لهم في الحياة الفلسطينية، لا إيجابياً ولا سلبياً. وهي نسبة مرتفعة وفق المفاهيم الاجتماعية، حيث تشير إلى حالة من اليأس من الواقع المعايش. ونسب الحيادية هذه يمكن أن تنخفض لمصلحة الإيجابية إن كانت هناك تدخلات سياسية أو تدخلات فعالة من المجتمع المحلي، ويمكن كذلك أن تتحول إلى سلبية أيضاً.

من يستوعب الشباب الفلسطيني؟

الأطر الاستيعابية للشباب غير متوافرة بالقدر الكافي. ولذلك تجد خيارات الشباب متنوعة. فـ 33% من الشباب قالوا إن الجمعيات والمؤسسات الأهلية يمكن أن تشكل إطاراً جيداً للشباب، فيما قال 8% إن الأندية الرياضية يمكن أن تشكل ذلك الإطار. أما المفاجأة، فقد كانت في نسبة الشباب الذين يفضلون العمل في مجموعات شبابية مستقلة حيث بلغت النسبة 47%. هذا يؤكد ما خلصنا إليه في جدول سابق حول حالة اليأس من الفصائل والمؤسسات الأهلية عموماً.

قدرة استيعاب الشباب محدودة:

وحسب الدراسة فإن عدد المستفيدين من هذه الجمعيات والمؤسسات هو 18928 بمعدل وسطي 197 شاباً لكل جمعية أو مؤسسة. يذكر أن الشباب ما بين 19-45 سنة يشكل 46.5% من اللاجئين الفلسطينيين[2].

طموح الشباب الفلسطيني:

طموحات الشباب الفلسطيني ليست خيالية، بل هي طموحات عادية جداً تراوح بين تعليم مناسب وعمل مناسب وتكوين أسرة وما إلى ذلك. ورغم واقعية هذه الطموحات العادية جداً، إلا أنها تبدو صعبة المنال في ظروفنا الحالية، ما يدفع الشباب إلى التفكير في الهجرة والسفر. نسبة الذين يرغبون في تعليم مناسب هي 18% والذين يطمحون إلى عمل مناسب 29%، والذين يطمحون إلى تكوين أسرة 12%. أما نسبة الذين يودون الهجرة والسفر فقد وصلت إلى 36%، وهي نسبة مرتفعة عموماً مقارنةً بباقي النسب.

الشباب الفلسطيني والعودة:

توقعات الشباب كانت لافتة إلى حد ما. بالنسبة إلى حق العودة فقد ظل حلماً يراود الشباب الفلسطيني. صحيح أن نسبة 56% قالت إن ذلك أمر أكيد، وصحيح أن نسبة 22% قالت إن ذلك ممكن على الأقل في المدى المنظور (وهذا كلام واقعي مقارنة بالظروف الحالية المحلية والعربية والدولية). لكن غير متوقع أن يقول 19% إن حق العودة مستحيل أن يتحقق. فأنت تتكلم عن نسبة مرتفعة اقتطعت من وعي وثقافة شعبنا الفلسطيني كواحدة من المسلمات الوطنية، حتى وإن طال زمان الغربة. أما عن الحقوق المدنية في لبنان، فقد جزم 61% منهم بأنها غير ممكنة في لبنان، ولن يحصل الفلسطيني على حقوقه أبداً.

التطوع في خدمة المجتمع تمثل روح الانتماء:

الأعمال التطوعية بالنسبة إلى الشباب الفلسطيني أمر مهم جداً، فهي تعكس روح الانتماء والمسؤولية تجاه المجتمع الذي ينتمي إليه الشباب. وتقوم المؤسسات الشبابية باستثمار طاقة الشباب لمصلحة الخير العام. بعض المؤسسات لديها أكثر من مئة متطوع، حيث بلغت نسبتها نحو 5%. لكن أكثر من 52% من

المؤسسات الشبابية لديها أقل من عشرة متطوعين. وهذا مؤشر ليس إيجابياً، حيث يفترض بالمؤسسات الشبابية أن تضم مئات المتطوعين كي ينخرطوا في أعمال تخدم المصلحة العامة.

أي وضع قانوني للمؤسسات الشبابية؟

الوضع القانوني للمؤسسات الشبابية أو التي تقدم خدمات للشباب ليس ثابتاً على حال واحد. ومعظمها ليس لديه وضع قانوني أساساً. فـ 59% منها ليس لديه أي وضع قانوني، وهو يعمل داخل المخيم وبشكل واقعي وليس قانوني. ولعل الظروف القانونية التي كانت سائدة لفترات طويلة هي التي حالت دون تسجيلها، كذلك إن الوعي العام لدى الشعب الفلسطيني ليس كافياً حيال هذه المسألة. فضلاً عن هذا وذاك، فإن السلطات اللبنانية ولفترة طويلة كانت تمنع أي ترخيص لأي مؤسسة أو جمعية بغض النظر عن طبيعة عملها. إن الحاجة الملحة هي التي فرضت إنشاء مثل هذه المؤسسات الشبابية، وحيزها الجغرافي لا يتعدى حدود المخيم.

لا توجد مؤسسات تقدم خدمات خاصة بالشباب وحدهم. ويكون الشباب في الغالب من ضمن الفئات الأخرى، مع بعض التخصيص أحياناً. هناك فقط 26% من المؤسسات تقدم خدمات للشباب وحدهم. 38% من المؤسسات تقدم خدمات لجميع الفئات، بمن فيها الشباب. إن غياب التخصص أمر شائع في وسط المجتمع المدني الفلسطيني.

لا فرصة حقيقية للعب والترفيه في المخيمات:

المخيمات الفلسطينية بيئة مكتظة من الناحية العمرانية والناحية السكنية، وبالتالي إن الحديث عن أماكن للعب والترفيه هو نوع من الترف. ومن المعلوم أن عدد سكان المخيمات تضاعف أربع مرات عما كان عليه عند أشهر اللجوء الأولى فيما بقيت مساحته كما هي ولم تتغير. وانتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة الملاعب الخاصة (المعروفة بالهوبس) التي يدفع مبلغ مالي بدل اللعب. 51% من الشباب يقيمون أنشطة رياضية في ملاعب خاصة. كذلك تحولت ساحات المدارس (التابعة للأونروا) إلى مراكز للعب، وخاصة بعد فترة الدوام المدرسي، حيث قال بذلك 15%. وبالنسبة إلى المراكز الشبابية أو الأندية والجمعيات، فإن 56% منها مجهّز بشكل أو بآخر لممارسة بعض أنواع اللعب. وفي العموم لا يوجد ملاعب ومراكز للعب والترفيه، وإن وجدت فهي غير آمنة وغير مناسبة للعب، حيث قال 23% من الناشطين في المجتمع المدني إنه لا يوجد ملاعب مناسبة أساساً.

قدرة الجمعيات الشبابية محدودة أساساً، فمثلاً نجد أن الجمعيات التي تقدم خدمات شبابية لأكثر من 200 مستفيد لا تتعدى نسبتها 17%، ونسبة الجمعيات التي تقدم خدمات شبابية لما بين 101 – 200 أيضاً

لا تتعدى نسبتها 10%. هذا عن أعداد المستفيدين، أما عن جوهر ونوعية الخدمات المقدمة فهي بالتأكيد مثار تساؤل كبير لأنه لا يوجد جمعيات شبابية خالصة.

الشباب وشبكات التواصل الاجتماعي:

تؤدي شبكات التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً جداً في عمليات التواصل المجتمعي الفلسطيني. وقد احتلت شبكات التواصل الاجتماعي (فيس بوك واتس أب تويتر، مواقع الكترونية...) أهمية خاصة لدى الشباب. وقد بلغت نسبة الذين يتواصلون عبر شبكة الإنترنت نحو 63%. وثمة وسائل أخرى، منها التواصل المباشر مع الأهالي واللقاءات العامة أو رسائل الهاتف المنقول أو من خلال الموظفين أنفسهم.

علاقة الأونروا بالشباب:

تمثل الأونروا بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني ركناً أساسياً في الحياة اليومية، وهي تُعدّ الرئة التي يتنفس منها اللاجئون الفلسطينيون عامة، وفي لبنان خاصة وثمة أسباب عديدة لذلك. وبسبب عدم وجود منظومة تربط الهيئات المجتمعية وتنسق جهودها، فإن ثمة خللاً واضحاً. صحيح أن 57% من المجتمع المدني ينسق مع الأونروا في البرامج المتصلة، لكن الصحيح أيضاً أن 24% ليس لهم أي علاقة معها، علماً بأنها مرتبطة بهم في تفاصيل حياتهم الأساسية (الصحة التعليم، البنى التحتية، الصحة البيئية...). يدرك المجتمع المدني أهمية الأونروا، لكنه لا يدرك كيف يدير هذه العلاقة أو يستفيد منها، وكذلك الأونروا ليس لديها برامج تنسيقية مع المجتمع المدني، رغم أنها ترحب بأي علاقة. لكن ثمة نظام بيروقراطي معقد لدى الأونروا، وثمة قصور مالي كبير يحول دون نضوج هذه العلاقة. من أجل ذلك قال 19% من المشرفين على 96 جمعية مجتمع مدني إن العلاقة غير جيدة في العموم وذلك نتيجة تقصير من الطرفين.

<u>من يدعم المؤسسات الشبابية</u>؟

الجوانب المالية مهمة جداً في حياة المجتمع المدني، ويوجد نقاش هائل حول عمليات التمويل في الوسط الفلسطيني. فكيف تتدبر الجمعيات أمورها؟ بحسب الجمعيات نفسها فإن اشتراكات العاملين وإسهاماتهم تشكل 63% من تغطية مصاريف الأنشطة. وقالت جمعيات أخرى (58%) إنها تتلقى تمويلاً من جمعيات رديفة: محلية عربية ودولية (اتفاقيات شراكة وتعاون). أما 17% من الجمعيات، فإنها قالت بأنها تتلقى تمويلاً دولياً (قد يكون التمويل الدولي: الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، سفارات دول...). وربما لأن عدد الجمعيات الشبابية المحلية هي الأكبر (نوادٍ رياضية لجان أحياء، مبادرات شبابية محلية) فإن نسبة التمويل الذاتي مرتفعة هنا في الدراسة، وهي تعتمد فعلاً على إسهامات العاملين والمؤمنين بالفكرة وهم غالباً من سكان المخيم نفسه.

هل تلعب المؤسسات الشبابية دوراً سياسيا؟

تحاول منظمات المجتمع المدني الشبابية القيام بدور سياسي، حيث قالت 63% من الجمعيات المستطلعة بذلك. فيما رفض 36% أن يكون للمجتمع المدني أي دور سياسي. وتبدو النسبة مرتفعة إلى حد ما، لأن المجتمع الفلسطيني مجتمع مسيَّس بشكل كبير. يتراوح تقييم نشطاء المجتمع المدني للحكم المحلي بين الضعيف والسيئ، حيث قال بذلك 53%. أما من وصفه بالجيد، فقد بلغت نسبته نحو 36%.

التوصيات

تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي والصحي من خلال:

-مطالبة الحكومة اللبنانية بمنح حق العمل للاجئين الفلسطينيين، وما يترتب عليه من حقوق وواجبات للعاملين.

- مطالبة الدولة اللبنانية بالموافقة على توسيع مساحة المخيمات حتى تصبح قادرة على استيعاب الشباب والقدرة على بناء مساكن لهم.

-السعي لتأمين فرص عمل للشباب لخفض نسبة البطالة التي تصل الى 56%.

- الحاجة الملحة لاعتماد آلية القروض المالية الميسرة بطريقة تمكن الشباب من استثمار مبلغ القرض بخلق فرصة عمل تمكنه من الإنتاج والاعتماد على ذاته.

- ضرورة تنبيه الصيدليات داخل المخيمات إلى عدم الاتجار بالحبوب والعقاقير التي قد تستخدم كالمخدرات، وعدم بيع أي نوع من هذه العقاقير إلا من خلال وصفة طبية معتمدة من طبيب مختص.

- إنشاء صندوق للتكافل الاجتماعي مهمته تنفيذ الأعراس الجماعية التي تمكن الشباب والشابات من الزواج، وبالتالي خفض نسبة العنوسة.

تحسين الواقع الثقافي والتربوي من خلال:

-إنشاء مكتبات عامة مجهزة بمختلف الكتب العلمية والأدبية تمكن الشباب من المطالعة في أجواء مناسبة.

-السعي لنشر ثقافة العمل التطوعي في مجتمعاتنا بطريقة تمكن الشباب من العطاء والإبداع وشغل أوقات فراغهم.

-ضرورة القيام بندوات ولقاءات مع طلاب المرحلة الثانوية بهدف توضيح فرص الالتحاق بالجامعات والحصول على منح جامعية، فضلاً عن اختيار التخصصات المناسبة لسوق العمل.

تحمل المسؤولية وتحسين إدارة الحكم المحلي الفلسطيني:

-تشكيل مرجعية فلسطينية سياسية موحدة لديها الكفاءة والقدرة على متابعة قضايا اللاجئين والاستمرار بالسعي الدؤوب إلى تحقيقها.

-ضرورة توافق جميع الفصائل الفلسطينية على تشكيل مرجعية أمنية مهمتها حفظ أمن المخيمات واللاجئين وذلك بالتفاهم مع الحكومة اللبنانية.

-ضرورة ملاحقة الأشخاص مروجي المخدرات وتسليمهم للقضاء اللبناني، وذلك منعاً لتوسع هذه الآفة الخطيرة وانتشارها.

-مضاعفة الجهود من قبل فعاليات المجتمع ورجال الدين، وذلك من خلال التركيز على المحاضرات الدينية والتربوية التي تحث على الأخلاق والمسلكية الحميدة.

-السعي إلى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية واللجان الشعبية، وكذلك أخذ دورهم وآرائهم في الحياة السياسية.

-السعي إلى تغيير الصورة النمطية للفصائل واللجان الشعبية، وذلك من خلال الانفتاح على الشباب وعقد لقاءات حوارية مشتركة تمكن من الاستماع إلى وجهات نظرهم.

تطوير عمل المؤسسات والجمعيات من خلال:

- مطالبة مؤسسات المجتمع المدني في المخيمات الفلسطينية بوضع برامج تنموية وخدماتية تستند إلى واقع وأولويات مجتمع اللاجئين بعيداً عن البرامج التي تستنزف الأموال المقدمة دون مخرجات واضحة.

- مطالبة مؤسسة الأونروا بالاستمرار بتقديم خدماتها والسعي لتحسينها على الدوام في شتى قطاعاتها الخدمية كي تخفف العبء الاقتصادي عن كاهل الشباب.

- مطالبة مؤسسة الأونروا ومؤسسات المجتمع المدني بتوفير مراكز وبرامج خاصة بالشباب تمكن من استيعاب طاقاتهم وتوجيهها لمصلحة المجتمع بطريقة تمكن من خلق فرص عمل لهم أو استثمار أوقات فراغهم بأمور مفيدة.

– المطالبة بتكريس العمل المؤسسي والإداري داخل جمعيات المجتمع الأهلي بطريقة تمكنها من اختيار الكفاءات المناسبة وسط الشباب وحسن استغلال الموارد المتاحة بطريقة اقتصادية فعالة.

– مطالبة مؤسسات المجتمع المدني بتحقيق التوازن في الخدمات المقدمة وأن لا تتركز معظمها على خدمة محددة ومتكررة لدى الجميع.

– ضرورة الإشراف المباشر للجان الشعبية والأهلية داخل المخيمات على أنشطة وبرامج المؤسسات والتوافق معها على شمولها لبرامج الشباب وإمكانية زيادة فرص العمل لهم.

تطوير الواقع الترفيهي والرياضي من خلال:

– إنشاء مراكز رياضية وملاعب وأندية تستطيع أن تستوعب أكبر شريحة ممكنة من الشباب لتفريغ الطاقات في ما ينفع المجتمع بدلاً من هدر الوقت على الإنترنت ومختلف البرامج المشابهة.

– ضرورة العمل على مراقبة المقاهي المنتشرة داخل المخيمات من قبل اللجان الشعبية والاطلاع عن قرب على ما تقدمه من خدمات لروادها من الشباب.

سليمان، جابر (2014). **الحراك الشبابي في مخيمات لبنان الداعي للهجرة: الدوافع والأسباب**. عائدون: مركز حقوق اللاجئين. على الموقع الإلكتروني: http://www.aidoun.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A/

اجتاحت المخيمات الفلسطينية في لبنان منذ بداية العام 2014 ظاهرة في بروز حراك شبابي فلسطيني يدعو المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الدول الأوروبية، إلى تسهيل هجرة الفلسطينيين، وخاصة

الشباب منهم إلى خارج لبنان. ونتج عن هذا الحراك تشكيل مجموعات شبابية شملت تقريبا المخيمات كافة. ومنذ بدايات مايو/أيار بدأت بيانات الحراك تصدر تحت إسم " شباب النهوض المطالب بالهجرة."

لا يمتلك هذا الحراك بنية تنظيمية موحدة أو رؤية سياسية واحدة. وهو في الواقع ظاهرة إحتجاجية تعبر عن الغضب والنقمة على ما آلت إليه الأوضاع المعيشية للشباب في ظل حرمان الفلسطينيين في لبنان من حقوق الإنسان الأساسية، وفي ظل التمييز القانوني والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يعيشه خاصة سكان المخيمات والشباب منهم على وجه التحديد. لا يستبعد الكاتب نقمة الشباب على ما آلت إليه أوضاع العمل الوطني الفلسطيني من انقسام وانسداد في الأفق، مع ما يترافق مع هذه الحالة من انفضاض الشباب عن أطر العمل الوطني الفلسطيني وعدم ثقتهم في قدرة القيادات الفلسطينية مجتمعة على تجاوز أزمة النضال الوطني، ناهيك عن عجزها عن حلّ مشكلاتهم المعيشية.

عرض هذا الحراك للانتقاد الشديد من قبل الفصائل الفلسطينية داخل المنظمة وخارجها على حدّ سواء واعتبرت تلك الفصائل الحراك ظاهرة غير بريئة وهددت بعض الفصائل بفض اعتصاماتهم بالقوة. ووصل الانتقاد في بعض الأحيان إلى درجة التشكيك بوطنية هؤلاء الشباب، بل وحتى تخوينهم. وأتهم الحراك بأنه يهدف إلى تهميش دور القوى الوطنية من خلال إنشاء أطر جديدة رموزها جيل الشباب في إطار حملة لإضعاف الفصائل الفلسطينية وتحمل في طياتها مشروعاً مشبوهاً لتصفية حق العودة.

من جهة أخرى ردّ الحراك الشبابي المطالب بالهجرة بغضب على تشكيك الفصائل واتهاماتها له بالتخلي عن القضية الوطنية.

محسن، أنيس (2014). **الفلسطينيون في لبنان: حالة التمييز وتداعياتها**. تطوير. نت. على الموقع الإلكتروني:
http://tatwir.net/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8/%B2-%D9%88%D8%AA%D8%AF-2

تحتوي هذه الدراسة القائمة على عرض شامل مختصر لوضع الفلسطينيين الحقوقي في لبنان منذ النكبة حتى تاريخها، حيث تطرقت للعلاقات اللبنانية الفلسطينية وتطورها كما المراحل التي مر بها الفلسطينيون في لبنان بين معاملة حقوقية جيدة وبين تهميش واقصاء، وايضا تجاذب الأطراف اللبنانية حول القضية. وأيضا غياب الفلسطينيين عن التشريعات اللبنانية وحرمانهم من حقوق عدة بين اجتماعية واقتصادية والتضييق عليهم أمنيا. وقد ذكرت التوصيات الدولية للبنان وموقفه منها وتم عرض بعض البروتوكلات والإتفاقيات الدولية كمرجع حقوقي.

وفي هذا السياق، ذكر الباحث كيفية تطور العلاقة بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية عبر الإعتذارات عما حصل في الحرب ولجان الحوار والمصالحة، وبعض العراقيل التي واجهت تحسينها مثل حرب نهر البارد في 2007. ولم يمنع ذلك العمل على تحسينها من أجل تحسين وضع اللاجئين الفلسطينيين. لكن الوعود بتحسين هذه الأوضاع من قبل السلطات لم يترافق مع آليات تنفيذ معينة؛ فما يزال اللاجىء محروم من حقه في العمل والتملك وفقا للقانون اللبناني، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية التي شاءت الظروف ورافقت الوجود الفلسطيني في لبنان من حروب وتجاذب المواقف اللبنانية حول هذا الوجود بين مؤيد ومعارض.

وقد أدى ذلك إلى شبه غياب اللاجئ الفلسطيني عن التشريع في لبنان بشكل عام لا وبل في بعض القوانين إقصاءه وحرمانه من التمتع بالحقوق كما ذكر سابقا، بالرغم من وجود إتفاقيات وإعلانات وبروتوكلات حقوقية عالمية تؤكد على حق جميع البشر بالمساواة والعدل ووجوب التمتع بكافة الحقوق وعدم جواز حرمان أي شخص لأي سبب او لأيّ وضع كان. و قد خطى لبنان قدما في التضييق على اللاجئين بما يخص الاذن بالعمل والاذن بالتنقل من مخيم الى آخر خاصة مخيمات الجنوب وقد قلل فرصهم بالحصول على عمل بمنعهم من ممارسة العديد من المهن وحصرها باللبنانيين.

من هنا يأتي الحل، حسب تعبير الباحث، بقوننة كاملة وبتشريع حقوقي يحترم حقوق الإنسان كافة في ما يتعلق بالحق في العمل بظروف مرضية وعادلة، كما الحق في التملك لأنّ تملكه في غير بلده لن ينسيه او يلغي طموحه في الحق بالعودة، وأيضاَ الحق في حرية التنقل المذكورة كحقّ انساني اساسي، والحق بالشخصية القانونية، فلا يمكن لأي شخص على وجه الأرض أن يحرم من حقه بالشخصية القانونية المذكور في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما كافة الحقوق التي يتم مناقشتها هنا. وتطرق لذكر الحق في تأليف الجمعيات، وايضا الحق للمرأة اللبنانية المتزوجة من فلسطيني بإعطاء الجنسية لأولادها أسوة بالرجل اللبناني.

وهنا يذكر أيضا الإستعراض الدوري الشامل للبنان حول أوضاع حقوق الإنسان. فقد تلقى لبنان توصيات عدة من دول مانحة حول ضرورة تحسين وضع اللاجئين الفلسطينيين ومنحهم حقوقهم بأسرع وقت. لكن تمّ رفضها على أساس أنها "تمسّ سيادة الدولة".

وذكر الباحث البروتوكولات والإتفاقات والإعلانات العربية المتعلقة بوضع اللاجئين عربيا ولبنانيا: "بروتوكول الدار البيضاء – معاملة الفلسطينيين في الدول العربية" (1965)؛ "اتفاق القاهرة" (1969)؛ و"اعتذار منظمة التحرير من لبنان" (2008/1/7)، ثم الردّ، "اعتذار 44 شخصية مسيحية لبنانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان" (2008/4/12).

منظمة العفو الدولية (2014). **ممنوعون من اللجوء: الفلسطينيون النازحون من سوريا إلى لبنان بحثاً عن ملاذ آمن**. على الموقع الإلكتروني:
https://www.amnesty.org/ar/documents/document/?indexNumber=MDE18%2f002%2f2014&language=en

---

مختصر التقرير

نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً موجزاً (من 18 صفحة) حول حرمان الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى الدخول إلى لبنان طلباً للأمان، وذلك بناء على القانون الجديد الذي أصدرته السلطات اللبنانية في أيار 2014 بشروط جديدة تمنع دخولهم، واصفاً القرار بأنه أحدث الأمثلة على السياسات التي تميّز ضد اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من النزاع في سوريا.

يستعرض التقرير القيود الجديدة المفروضة على دخول هؤلاء الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان بالإضافة إلى القيود الأساسية التي كانت موجودة ما قبل أيار، ويصف تبعاته وآثاره على اللاجئين باستحضار عدد من قصص اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من سوريا.

ويسلط التقرير الضوء على المحنة التي تبعث على اليأس للعائلات التي يتشتت شملها وتقع ضحية لقواعد سريعة التبدل عند محاولتها اجتياز الحدود إلى لبنان. وفي واحدة من أكثر الحوادث الصادمة، مُنعت امرأة تحمل وليداً جديداً من دخول لبنان لدى محاولتها الانضمام إلى زوجها وأطفالهما الخمسة، وتم فصل فتى في الثانية عشرة من عمره، عن والديه وأخيه لمدة سنة تقريباً منذ رجوعهم من لبنان إلى سوريا كي يحصلوا على بطاقات هوية جديدة احتاجوها لتجديد تأشيراتهم في لبنان. ومن حينها، حاول أهله العودة إلى لبنان أكثر من 30 مرة دون جدوى. وهو الآن يعيش مع عمّه في لبنان.

لقد واجه الفلسطينيون اللاجئون من سوريا كذلك قيوداً خطيرة على إمكانية الدخول الى أراضي الدول المجاورة الأخرى لسوريا. فمنذ كانون الثاني 2013، منعت الحكومة الأردنية هؤلاء من دخول أراضيها، وأشارت شهادات اللاجئين في 2013 إلى أن دخول الفلسطينين اللاجئين من سوريا إلى تركيا قد أصبح أكثر صعوبة من دخول السوريين أنفسهم إليها.

وبموجب تعليمات الدخول الجديدة إلى لبنان، يتعيّن على الفلسطينيين اللاجئين من سوريا تلبية شروط معينة لمنحهم الإقامة المؤقتة في لبنان، أو إثبات أنّهم بصدد العبور من لبنان إلى دولة أخرى فقط. وفي الحقيقة، يتعذر على اللاجئين تلبية هذه الشروط الصعبة للغاية، إن لم يكن ذلك مستحيلاً. وذكر التقرير أن لدى المنظمة دليلاً قاطعاً على أن هذه القرارات مرتبطة بسياسة تمنع دخول الفلسطينيين إلى لبنان حتى لو طابقوا الشروط المطلوبة.

وفي إشارة إلى التمييز، يشير التقرير إلى أن الشروط المطلوبة من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا لا تنطبق على المواطنين السوريين. فقبل حدوث التغيّرات الأخيرة في أيار 2014، ظلّ الفلسطينيون القادمون من سوريا يواجهون شروطاً مختلفة للدخول.

وما زال أولئك الذين تمكّنوا من عبور الحدود إلى لبنان بأمان يواجهون أوضاعاً قلقة للغاية. فتبعاً لمعلومات وصلت الى منظمة العفو الدولية، لا يُسمح لبعض اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بتجديد وثائق الإقامة أو التأشيرات المؤقتة، ما يتركهم في فراغ قانوني يُعرّضهم للاعتقال أو الترحيل.

وفي بعض الحالات، يجد الأشخاص أنّهم لا يمتلكون الوثائق الصحيحة لتأمين أو تجديد تأشيرات الدخول، ويعودون بسبب اليأس إلى سوريا للحصول على الوثائق. وتحدّث لاجئون آخرون عن صعوبة تأمين الرسوم المطلوبة لتجديد التأشيرات.

ويتوجه التقرير في الختام بدعوة السلطات اللبنانية إلى تأمين دخول جميع اللاجئين من سوريا إلى لبنان وتمكينهم من طلب اللجوء؛ ينبغي أن لا تمنع شروط الدخول أحداً من طلب اللجوء، وعليها أن تحترم مبدأ عدم التمييز.

وتُجدّد المنظمة كذلك دعوتها إلى المجتمع الدولي كي يزيد من دعمه المالي المقدم إلى الدول المجاورة لسوريا، بما فيها لبنان، الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين من سوريا.

Leake, A. (2014). *Palestinian Refugees in Lebanon: A Security Analysis*. 36 p. Retrieved from: http://www.polis.leeds.ac.uk/assets/files/students/student-journal/Winter-2014/Leake-Palestinian-Refugees-in-Lebanon.pdf.

العنوان بالعربية: **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: تحليل أمني**

(ملخص الورقة)

تستند هذه الدراسة إلى مفاهيم الأمن المطروحة في "الدراسات الأمنية (Critical Security Studies)" كتحريرٍ للاجئين الفلسطينيين في لبنان. في التركيز على حماية اللاجئين، تظهر هذه الدراسة كيف أن تصرفات مجموعة من المؤثرين، كالفصائل الفلسطينية والأونروا والسلطات اللبنانية والمنظمات المحلية الغير حكومية، كلها تؤثر على أمن الفلسطينيين وخاصة في المخيمات.

يقوم الباحث بتحليل للدولة اللبنانية والأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية قبل الالتفات إلى تصرفات المجموعات الدينية والحركات المجتمعية الشعبية، ليجد أن كل طرف من هؤلاء مؤثر في تقدم أو إعاقة قدرة التحرر لدى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

هذه الورقة تقدم باختصار العلاقة بين الحكومة اللبنانية واللاجئين الفلسطينيين التي أحاطها التوتر منذ وصول الفلسطينيين إلى لبنان في العام 1948. فالتكوين السكاني للبلد قاد إلى زيادة التوتر بين عدد من الفئات اللبنانية والفلسطينيين. وقد نتج عن هذا نشوء المليشيات التي تهدد أمن الفلسطينيين بطريقة أكثر تقليدية. إضافة، إن سياسة البلد أدت إلى سياسات تمييزية ضد المجتمع الفلسطيني وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والعمل والتملك وحرية الحركة.

وبحسب الباحث، فإن الأونروا قامت مقام الدولة اللبنانية للفلسطينيين. منذ إنشائها، قامت وكالة الأونروا بتوفير عدد من الخدمات التي زادت من قدرة التحرر لدى الفلسطينيين. ولكن توفير تلك الخدمات كانت تنقص مشاركة اللاجئين في حكم الوكالة، ومشاكل الهوية التي ظهرت نتيجة وجود هيئة أخرى استبدلت الدولة المضيفة وهي منظمة التحرير الفلسطينية والتي تشكل شرعية أكبر بين الفلسطينيين في لبنان. ولكن العمليات التي نُفذت خلال الحرب الأهلية اللبنانية في فترة 1975–1990 ، قد أضرت بشدة بأمن اللاجئين. وبالنظر إلى المشاكل التي سببتها وواجهتها هاتان الدولتان البديلتان، فإن الإمكانات التحررية تم إيجادها من قِبل مجموعات بديلة. صعود التمثيل الديني في المخيمات الفلسطينية، وتحديداً من خلال حزب الله وحماس، وفر شعوراً بالأمان ومساحة من الحماية لبعض الفلسطينيين.

ويستنتج الباحث أن مشاركة الشعب في مشاريع مجتمعية توفر مجالاً أكبر للتحرر. إن تحرر الفلسطينيين يصبح ممكناً من خلال قدرتهم على المشاركة في قرارات أساسية تتعلق بحياتهم، وخاصة من خلال التعليم والعمل والهوية. في وضعهم الحالي، هناك عدد من العوامل التي تعيق قدرتهم على تحقيق ذلك. ولكن الفئات المجتمعية والأونروا (بعد قيامها بالإصلاحات الهيكلية) ممكن أن تساعد في تسهيل الإمكانات التحررية.

South Lebanon (Working Paper Series 22, Refugee Research and Policy in the Arab World Program). Beirut: AUB; Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs. 103 p. Retrieved from: https://website.aub.edu.lb/ifi/publications/Documents/working_papers/20140620_ifi_refugees_Nora_Stel.pdf

---

العنوان بالعربية: **الحوكمة بين العزل والهجرة : دراسة حول التفاعل بين مؤسسات الدولة اللبنانية والسلطات الفلسطينية في تجمع شبريحا في جنوب لبنان**

(ملخص تنفيذي كما ورد في الاصل مترجم)

أستكشف في هذه الورقة التفاعلات بين السلطات اللبنانية والفلسطينية في المخيم الفلسطيني غير الرسمي، أو "تجمع" شبريحا في جنوب لبنان. أفعل ذلك من خلال تحليل نوعي لخمسة أحداث درستها عن طريق المقابلات المتعمقة والوثائق الأولية والملاحظات خلال خمسة أشهر من العمل الميداني. أخلص إلى أن المفاهيم الخلقية حول العودة والتوطين قد حجبت المواطنة الفلسطينية وبالتالي الموارد المؤسساتية المرتبطة بأطر الحكم الشرعية للدولة اللبنانية. ولأن شبريحا ليست مخيماً رسمياً ، فإن الجهات الفاعلة في الحكم الفلسطيني مستبعدة من إطار الحكم الفعلي الذي تمثله الأونروا. وتجلّى هذا التهميش المؤسساتي في تفاعل غير رسمي ، غير نظامي ، غير متناسق ، مسيّس ومتنازع عليه. كما كان واضحا في رغبتها في الحصول على موارد مادية للجهات الفاعلة في الحكم الفلسطيني مثل الوصول المحدود إلى التمويل وغياب الأسلحة وعدم القدرة على تملك الأراضي. علاوة على ذلك ، لم تكن هناك تفاعلات مباشرة بين اللجنة الشعبية الفلسطينية ومؤسسات الدولة اللبنانية. بدلا من ذلك ، تم التفاعل عبر الأحزاب السياسية اللبنانية والمختار. أشار المشاركون إلى الموارد المؤسساتية المتعلقة بالنظام السياسي (الطائفية والمحسوبية) والوضع السياسي (الاستقطاب بين الطوائف وبين الطوائف) وكذلك الموارد الفكرية ("القضية الفلسطينية") لشرح أسباب قيام هذه الأحزاب السياسية اللبنانية بوضع نفسها كممثلين للوساطة بين مؤسسات الحكم الفلسطينية واللبنانية.

UN Habitat and UNDP (2014). *Profiling Deprivation: An Analysis of the Rapid Needs Assessment in Palestinian Gatherings Host Communities in Lebanon*. Beirut: UN Habitat. 115 p. Retrieved from: https://unhabitat.org/profiling-deprivation-an-analysis-of-the-rapid-needs-assessment-in-palestinian-gatherings-host-communities-in-lebanon/

العنوان بالعربية: **تعريف الحرمان: تحليل لتقييم الاحتياجات السريعة في التجمعات الفلسطينية للمجتمعات المضيفة في لبنان.**

يتم إعداد هذا التقرير في سياق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / وبرنامج الأمم المتحدة الموئل في التجمعات الفلسطينية في لبنان، بالشراكة مع لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني. يهدف البرنامج إلى تعزيز الوصول الخدمات الصحية إلى المناطق الحضرية الأساسية ، وبشكل رئيسي المياه والصرف الصحي ، وتحسين ظروف السكن في هذه المناطق التي تستضيف لاجئين من سوريا بشكل رئيسي منذ عام 2012. يهدف التقرير إلى تحديد 42 تجمعاً فلسطينياً في لبنان ، وتلخيص الاحتياجات الرئيسية وتقديم مجموعة من التوصيات لتحسين الاستجابة في هذه المناطق. خاصة بعد إقامة لاجئين جدد. الهدف الرئيسي هو استخدام هذا التقرير كمسودة لتعزيز عمل المنظمات الناشطة في التجمعات بالاستجابة للمضيف ومجتمعات اللاجئين الجديدة.

يلخص التقرير النتائج الرئيسية لدراسة وتقييم الاحتياجات السريعة النوعية (RNA) التي تم إجراؤها بين أبريل ويوليو 2013 ويتم تحديثها حتى مايو 2014. وهو يركز على احتياجات المجتمعات المضيفة للاجئين (PRL) ، مع الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على الإقامة للاجئين من سوريا (PRS) والاحتياجات المحددة لهذه المجموعة كذلك. غطى البحث 42 تجمع في مناطق بيروت ، الشمال ، صيدا ، صور والبقاع. وتم تنفيذه بالتعاون مع المنظمة الشعبية المحلية غير الحكومية للإغاثة والتنمية (PARD). تم التحقق من البيانات الأولية واستكمالها بمراجعة مكتبية إضافية للدراسات المنشورة ؛ البيانات الثانوية التي تم جمعها بشكل رئيسي من الزيارات الميدانية ؛ بالإضافة إلى حلقتين عمل نظمهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين (البلديات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل مع التجمعات الفلسطينية ، وممثلي اللجان الشعبية والرابطات النسائية الناشطة في هذه التجمعات). من أجل اختبار هذه النتائج التجريبية مع البحوث السابقة ، تمت مراجعة مكتبية شاملة للدراسات التي نشرت حول اللاجئين والتجمعات الغير رسمية في لبنان.

كانت التجمعات الـ 42 التي يغطيها وتقييم الاحتياجات السريعة النوعية مأهولة في الأصل ب 110 الف ساكن قبل الازمة السورية. ومع موجة وصول اللاجئين من سوريا إلى لبنان ، كانت هذه التجمعات مقصدا لثلاثين ألف نسمة آخرين ، وصل عددهم من أصل فلسطيني إلى حوالي 26 ألف نسمة. تقدر الأونروا أن حوالي 53 ألف لاجئ فلسطيني من سوريا (PRS) لجأوا إلى لبنان بحلول مارس 2014، منهم 27 ألفًا يعيشون في 12 مخيماً رسمياً. يمثل هذا الرقم حوالي 10٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا. تتوقع الوكالة أن يرتفع هذا الرقم إلى 55 ألف في لبنان بنهاية عام 2014.

قبل الأزمة السورية ، تركز اللاجئون الفلسطينيون من لبنان في صيدا ، التي كانت تمثل وحدها 41٪ من السكان ، مما يعكس العدد الكبير من التجمعات في هذه المنطقة. وجاء شمال لبنان في المركز الثاني

بحوالي الثلث ، تلتها صور بنسبة 13٪. من جهة أخرى ، احتفظت مناطق بيروت والبقاع بأدنى حصة بنسبة 7 و 6 في المائة من مجموع السكان على التوالي. في أعقاب الأزمة السورية ، توجه اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى تجمعات منطقة صيدا (38.5٪) ، معظمهم حول مخيم عين الحلوة ، تلتها صور (21.5٪) والبقاع (19٪) والشمال (17٪).) وبيروت (4٪).

وتقع التجمعات ضمن الحدود الإدارية لمجموع 25 بلدية ، حيث تشكل مناطق صيدا وصور وحدها حوالي ثلثي التجمعات الإجمالية. في حين أن كل التجمعات تقريبا لا تستفيد من تطوير المشاريع التي تضطلع بها البلديات ، بينما حوالي الثلث يتمتع بعلاقة متناغمة مع رؤساء البلديات.

فيما يتعلق بالخدمات الحضرية الأساسية ، بما في ذلك المياه والصرف الصحي ، يكشف تقييم الاحتياجات عن ضغوط متزايدة على الشبكات والخدمات غير الكافية بالفعل في قطاعات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة والطرق والكهرباء ، بالإضافة إلى تدهور ظروف النظافة. كما تسمح نتائج التقييم بتحديد الاحتياجات الفورية للسكن وتوزيعها الجغرافي التقريبي. من بعد إقليمي ، يقع حوالي ثلث الوحدات السكنية التي تستضيف استراتيجيات الحد من الفقر التي تحتاج إلى تدخل في صيدا ، ويتبعها حوالي الربع في صور والخمس في كل من البقاع والشمال ، وما يقارب 5٪ في بيروت. جانب آخر مهم من جوانب قطاع السكن في هذه التجمعات يتعلق بأمن التملك.

وبالنظر إلى السياق القانوني والمؤسساتي ، يعاني جميع اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في تجمعات من أشكال حادة من انعدام أمن الملكية التي يجب معالجتها من خلال الضغط والحوار الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن التدخلات التي تستهدف الوصول إلى الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية / المياه والصرف الصحي والمأوى في التجمعات تقع خارج نطاق ولاية الأونروا ، التي تقتصر على حدود المخيمات الرسمية الإثنا عشر.

وعلى الصعيد التعليمي ، أشار حوالي ثلثي التجمعات إلى عدم وجود أي مدرسة داخل حدودها ، ومع ذلك فإن معظم الأطفال مسجلين.

الحروب، أنيس (خريف وشتاء 2012–2013). دراسة تتبعية لحالة الطلاب المتسربين من مدارس الاونروا في لبنان: نماذج من نزيف الأدمغة الداخلي. **إضافات**. العددان 20–21. ص 50–67. على الموقع الإلكتروني:
https://www.researchgate.net/publication/305566284_drast_ttb

yt_lhalt_altlab_almtsrbyn_mn_mdars_alawnrwa_fy_lbnan_nmad hj_mn_nzyf_aladmght_aldakhly

---

(ملخص الدراسة)

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أسباب ظاهرة التسرب المدرسي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتأثير مدارس الأونروا وسياساتها التربوية على التسرب، ودور الأهل، من خلال إبراز وجهات نظر الطلاب الفلسطينيين وجعلها في مركز البحث في أسباب التسرب وسبل التغلب عليها. فبالرغم من أن هناك أسباب أساسية للتسرب من المدرسة، بحسب الدراسات، كاللجوء والوضع الاقتصادي–الاجتماعي والفقر والتهميش والهيمنة اللبنانية على المجتمع الفلسطيني في لبنان، إلا أنه من المهم فهم تفكير ومشاعر الطلاب المتسربين وسماع آرائهم.

لهذا، قام الباحث بتتبع لحالات خمسة طلاب (4 إناث؛ 1 ذكر) متسربين، منذ مراحل دراستهم الأولى إلى مرحلة التسرب، وإجراء المقابلات الغير مقننة معهم وسماع قصصهم. ارتكزت المقابلات على أربعة محاور رئيسية: (1) أسباب وتاريخ التسرب ثم العودة في مرحلة معينة، (2) الصعوبات التي واجهوها، (3) علاقة الطلاب المتسربين بالمدرسة والمعلمين والأقران وأثرها، و(4) خططهم المستقبلية وهواياتهم الشخصية.

أبرزت الدراسة للباحث أن للتسرب أسباب كثيرة، بحسب وجهة نظر الطلاب. في مدارس الأنروا، هناك ضعف في النشاطات اللامنهجية، كالرياضة والفنون والرحلات، والتي هي غاية في الأهمية للمراهقين خصوصاً في المرحلة الإعدادية، من ناحية التعبير وإقامة العلاقات الإجتماعية. وبالعكس، فإن استخدام العقاب الجسدي أو الإكراه على القيام بواجبات معينة كتنظيف المدرسة بلا مبرر، أدى إلى نتائج سلبية لدى الطلاب. وبرأيهم أن معلمي و إدرايي الأنروا لم يهتموا لسلوكياتهم التي ادت إلى التسرب ولم يحاولوا منعهم عنه وذلك لقلة جهوزية المعلمين للتعامل مع هذا الموضوع. إذ أنهم أشاروا إلى غياب خطة مدرسية للتغلب على أسباب التسرب المدرسي، مما يستتبع الإتفاق على غياب الإرشاد التربوي الذي كان يفتقده الطالب والذي أوصله إلى التهرب من مسؤوليته الأكاديمية عند أول تجربة فشل (ضعف في التحصيل الأكاديمي).

ومن الأسباب المؤدية إلى التسرب أيضاً الأهل. فمن ناحية أولى، هناك ضعف بارز في التواصل بين الأهل والمدرسة، وبالتالي عدم متابعة شؤون أولادهم التربوية والأكاديمية يؤسس لضعف التحصيل الأكاديمي؛ ومن ناحية أخرى، وضع الحالات الأسرية الصعبة كطلاق الوالدين وغياب الأم وتسلط الأب (وتحديداً على البنات)، والزواج المبكر الذي يهدف إلى تخفيف العبء الاقتصادي على العائلة.

وإذ كان الفقر والتهميش واللجوء، بحسب الدراسة، يشكلان أهم الأسباب للتسرب، فإن الوضع الاقتصادي لهؤلاء الطلاب قد ساهم في تسربهم من المدرسة. ولقوانين العمل اللبنانية تأثير من نوع آخر، فبمنع الفلسطينيين من ممارسة معظم المهن وإقفال باب العمل أمامهم حتى لو كانوا حائزين على تحصيل أكاديمي وعلمي جيد، فإنه لا يتيح لهم الفرص للعمل مما يؤثر على اندفاعهم إلى الدراسة.

وعرض الباحث عدة توصيات لمواجهة مشكلة التسرب في مدارس الأنروا تتخلص بالتالي:

- العمل مع الروضات مما يساهم في الكشف المبكر لسلوكيات وشخصيات الطلاب وبالتالي التعرف على العوامل المرتبطة بالتسرب.
- إشراك المجتمع والأسر الفلسطينية في عملية التعليم، عبر تعاون الاونروا مع المنظمات للقيام بنشاطات تربوية لتطوير دور المدرسة والمجتمع وتقديم خدمات التعليم التطوعي بالإضافة إلى تحسين مشاركة الأهل في الحياة الأكاديمية لأطفالهم.
- تحسين البيئة التربوية وتقديم الخدمات الإرشادية التربوية والنفسية للطلاب، تقليل عدد الطلاب في الصف الواحد، ربط المناهج بالتراث والثقافة الفلسطينية، ووقف ممارسات العقاب البدني.
- ويمكن للأونروا مساعدة الطلاب في تحسين وضع ذويهم مادياً عبر التنسيق مع المنظمات غير الحكومية للضغط على تعديل القانون المتعلق بعمل الفلسطينيين، وتوفير خدمات صحية للأسر الأكثر عوزا شرط إلتحاق أبنائهم في المدارس.

تقديم تدريبات للكشف عن الطلاب الأكثر عرضة للتسرب، الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، في مراحل مبكرة من مسيرتهم التعليمية، وزيادة الاجتماعات مع الأهل واستخدام ادوات تربوية أخرى.

مركز التنمية الحمائي لحقوق الإنسان (2013). تقرير حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سوريا: الإيواء، الغذاء والاستشفاء أبرز الأولويات 50 ألف لاجئ فلسطيني من سوريا دون حماية اجتماعية وقانونية. جريدة **حق العودة**، العدد 55. على موقع بديل الإلكتروني: http://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/1969-art13.html

---

(ملخص الدراسة / معدل)

أثرت الحرب في سوريا على اللاجئين الفلسطينيين بشدة، فقد أصبحت مخيماتهم مواقع للنزاع المسلح والاعتداءات العسكرية. فبدأت وفود الهجرة إلى لبنان تتدفق، كغيرهم من اللاجئين السوريين، عبر نقطة المصنع الحدودية اللبنانية، قاصدين أماكن تواجد أقارب لهم وأصدقاء.

لم يتم التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين من سوريا بنفس المبدأ كما اللاجئين السوريين، بدءاً من دخولهم نقطة العبور إلى لبنان. فبينما دخل النازح السوري بناء على بطاقة الهوية ومن دون رسوم، كان على الفلسطيني وجوب حيازته وثيقة سفر للاجئين صادرة من السلطات السورية، ومعظم هؤلاء اللاجئين ليس لديهم هذه الوثائق. بالإضافة إلى ذلك، توجب عليهم دفع رسماً للدخول قيمته 25000 ل.ل. للفرد، ما يمنحه حق الإقامة لمدة أسبوع واحد، ويتوجب دفع رسوم إضافية للحصول على سمة إقامة لمدة ثلاثة أشهر، وفُرضت غرامة باهظة نسبياً في حال التخلف عن التجديد. تمّ الإعفاء لاحقاً عن هذه الرسوم الإضافية، أمام استمرار المعارك في سوريا، وعمدت قيادة الأمن العام اللبناني، بناء لطلبات متكررة من قيادة الفصائل الفلسطينية لإعلان التمديد لهؤلاء اللاجئين الجدد لفترات محدودة.

يركز هذا التقرير على وضع اللاجئين الفلسطينيين من سوريا من حيث الإيواء، والغذاء والإستشفاء. تقدر الأعداد تقريبا بـ 50 الف لاجيء. بحسب الاحصاءات، تتركز النسبة الأكبر منهم في صيدا –ربعهم في مخيم عين الحلوة– ثم بيروت، فالبقاع، ثم صور فالشمال. (أنظر الجداول)

سارع المهاجرون بتأمين حاجاتهم الأساسية. وبسبب الأعداد الهائلة من اللاجئين السوريين، أعلنت السلطات اللبنانية عدم قدرتها على تحمل المسؤولية ملقية إياها على عاتق الاونروا التي تعاملت ببطء شديد مع الموضوع، بحسب التقرير. في ظل هذا الوضع، حاول اللاجئون ايواء نفسهم لدى الأصدقاء والأقارب او استئجار بيوت والتوجه إلى المخيمات المكتظة أصلا وزيادة العبء على العائلات المضيفة. إن تفاقم المشكلات الصحية وعجز الاونروا وتخلّ المجتمع الدولي زاد الوضع سوءاً، كما أن غلاء العقارات أدى إلى استنزافهم.

وتؤكد الأونروا بحسب تقاريرها، أنها تقدم للفلسطينيين القادمين من سوريا نفس الخدمات للموجودين في لبنان الذين يناضلون اصلاً للحصول على الخدمات الاستشفائية والغذائية وذلك بسبب نقص الموارد لديها. بالنسبة التعليم، فقد التحق حوالي 6000 طالب فقط في مدارس الاونروا، إذ لم تستطع تحمل 11,000 طالب من اللاجئين المتوقفين عن الدراسة كما لم تنجح في توفير مدرسّين بشكل كافٍ لهدم الهوة بسبب اختلاف المناهج الدراسية المعتمدة بين سوريا ولبنان. والطلاب الجامعيين فقد اضُطروا للتوقف عن الدراسة بسبب استحالة دخولهم الجامعة اللبنانية الرسمية وغلاء تكاليف الجامعات الخاصة.

إن غياب الحماية القانونية وغياب المرجعية السياسية أدّيا إلى فرض كامل المسؤولية على الأونروا بعد أن تنصلت الدولة اللبنانية والفصائل الفلسطينية عن دورهما في مساعدة اللاجئين الجدد. والمساعدات التي قدمتها الأونروا الشحيحة أصلا وغير الكافية حتى للاجئين الموجودين في لبنان، أدت إلى تفاقم بؤر البؤس ومشاكل الاكتظاظ وما تصحبه من نتائج مروعة كالبطالة والمشاكل الصحية. إذ أن الأنروا أطلقت عدة

نداءات بطلبات لدعم موازنتها، لكن الأموال عموماً أتت للسوريين ولم تتسلم الأونروا سوى القليل، جرى توزيعه على المهجرين على دفعات متباعدة وفقاً لتسلمه مما أدى إلى فوضى وتوتر بين اللاجئين الموجودين أصلاً في لبنان والقادمين من سوريا.

وخلص التقرير إلى بعض التوصيات:

- أهمية العمل المشترك في سبيل تقديم المواد الإغاثية، والتنسيق فيما بين الهيئات والجمعيات الإغاثية، وإيجاد صيغة لإشراك المفوضية العليا والسفارات والمنظمات الدولية للإغاثة وحقوق الإنسان والجمعيات الخيرية لتحقيق الدعم المطلوب.
- تخصيص برامج لمعالجة المشاكل الاجتماعية والتربوية والعمل لتفعيل دور الاتحادات والنقابات خاصة الطبية للمساهمة بتقديم الخدمات بالتعاون مع المؤسسات القائمة في الأنروا.
- يتوجّب على الأنروا أن تستحدث مكتب استقبال على الحدود اللبنانية، لتسجيل العائلات النازحة وتوجيهها، والتنسيق الحيّ الدائم بين اللجان الشعبية والأونروا في المخيم لاستقبال النازحين وإرشادهم للمساهمة في تسهيل حاجاتهم الأولية.

Kortam, M. (2013). *Jeunes palestiniens, jeunes français, quels points communs?: Face à la violence et l'oppression*. Paris: l'Harmattan. 310 p.

(مختصر الدراسة)

تتناول هذه الدراسة العنف الذي أصبح قضية سياسية في الفضاءات الحضرية في لبنان وفرنسا. ونُصنف شكلين من العنف: (1) عنف تسلطي تفرضه الدولة، و (2) عنف دفاعي صادر عن الضحية. هذه الدراسة تبين ما هو ثابت ومتحول في ممارسات العنف في كلا البلدين على الرغم من تباعد السياقين.

اجري هذا البحث في مخيم البداوي في لبنان كنموذج عن البلدان النامية وفي ضاحية سان دونيه الفرنسية كنموذج عن البلدان المتطورة وهو يتناول مشكلة أشكال العنف الذي يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في لبنان. فهم يعيشون عنفاً تسلطياً تفرضه الدولة وذلك يتجلى في حالات التعاطي الأمني مع المواطنين والسكان، التي تفرض عليهم منطق الهيمنة والتسيير والمراقبة. فالعنف يشمل كل الإجراءات الحياتية والجسدية والرمزية التي تؤطر حياة الناس، وتحدد نمط تفاعلهم وتنمية قدراتهم في المجتمع.

إن الفلسطينين في لبنان ممنوعين من المهن ومن الإنضمام إلى نقابات العمال وهم يعيشون كنكرة في البلد لا يملكون الحقوق المدنية والإجتماعية و الإقتصادية والتعليمية . إلا أنهم يدفعون الضرائب دون الإستفادة. وأصبح الشباب اليوم يرفض هذا القمع القانوني بل يريد عملاً معترف به قانونياً.

تدخل سلطة العقوبات مباشرةً بمجتمع اللاجئين إذ حصرت الدولة مخيماتهم في بقعة واحدة من أجل السيطرة على جميع نشاطاتهم بعيداً عن كل ما هو لبناني وهم يوفرون الأمان لأنفسهم داخل المخيمات وخارجها وهم لا يتمتعون بحرية الحركة في البلد. كما أن الدولة اللبنانية وضعت نهجاً يمنع حق الفلسطينيين بالحصول على الجنسية اللبنانية.

بالإضافة، يتعرض الفلسطينيون أيضاً للإستثناء المؤقت. إن صراع نهر البارد بين الجيش اللبناني وفتح الإسلام الذي حصل في العام 2007 أدى إلى نكبة حيث دمر الجيش المخيم بالكامل فنزح سكانه إلى عدة مخيمات أخرى في لبنان، ولجأ معظمهم إلى مخيم البداوي فازداد عددهم مما خلق إضطرابات بينهم وبين السكان المحليين. و انقسموا إلى أقدمية و جدد وإنعدام الاستقرار الأمني في المخيم وكل هذا سببه القانون الذي يمنعهم من حق الملكية في البلد.

يشكل عنف "الأبارتشيك" الفلسطيني برأي الباحثة نسبة كبيرة لواقع العنف في مخيمات لبنان، فإنه يسبب المعاناة المؤدية إلى إنتشار العنف. كما أن إتفاقية القاهرة مع منظمة التحرير الفلسطيني شكلت نقطة تحول جيدة في حياة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لمدة ١٣ عاماً أي إلى العام ١٩٩٣ عندما تم التوقيع على معاهدات السلام مع إسرائيل فساد تهميش المخيمات وتدحرج الوضع حتى بات المخيم لا يتلقى أي تعليمات من سلطته فتفككت المنظمة وتفكك معها جوهر فهمهم لتحرير الأرض. وبالتالي تخلى الأبارتشيك عنهم. ناهيك عن عنف "الأبارتشيك" الفلسطيني الّذي سبّب المعانات المؤدّية لانتشار العنف بالإضافة إلى العنف في المجالين التربوي والإجتماعي الّذي تمارسه المؤسسات التربوية والثقافية والاجتماعية والإنسانية والذي يتّسم بالهيمنة والتلاعب بحوائج اللاجئين. فالنظام التعليمي الموجود في مدارس المخيمات يواجه صعوبات عدة من التمويل والنوعية و الكفاءة والتقنية وعدم المساواة الإجتماعية؛ فيأتي بالتالي العنف الدفاعي نتيجةً للعنف التسلطي.

أما في ضاحية سان دوني الفرنسية يتم نشر العنف في الممارسات والمؤسسات والمجتمع عن طريق التمييز ناهيك عن عدم أهلية المؤسسة القضائية والتفرقة والتمييز السياسي والإجتماعي والوصمة التي يفرضها الشعب الفرنسي على اللاجئين والعنف في المؤسسات التربوية فتظهر تلقائياً ردود الفعل الشعبية على هذا العنف التسلطي من خضوع مسالم إلى أعمال شغب.

بارود، رمزي (2012). **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان... معاناة لا تنتهي.** ترجمة عبد الرحمن الحسيني. لاجئ نت (شبكة أخبار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان). على الموقع الإلكتروني: http://laji-net.net/arabic/default.asp?contentID=9305

(ملخص المقالة / معدل)

يحذر الكاتب في مقاله من خطر الوصول إلى صراع واسع النطاق، كما يصف، نتيجة الظروف القاسية التي يرزح تحتها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان. ويبني رأيه على ردّ الفعل من اللاجئين في مخيم نهر البارد، شمال لبنان، على مقتل شاب (17 عاماً) بنيران قوات الأمن اللبنانية بسبب خلاف حول وثائق. كان لهذه الحادثة أثر مُفزع على سكان المخيم.

يوضح الكاتب أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون على هوامش موضوع سياسي أكبر من وضعهم الخاص، ويتعلق بالانقسامات الطائفية والفصائلية والعائلية للبنان. وهذا يجعل من الصعب وضع مأساة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في سياق سياسي بمفرده. فصراعات لبنان الدائمة وتحالفاته السياسية، هي في حالة تقلب مستمر. ولذلك، وعندما تقع هذه الحوادث المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، يصبح الموضوع برمته تقريباً رهناً للاعتبارات السياسية والحساسيات الفصائلية. وبدلاً من محاولة التفكير عن أفضل الطرق لمعالجة أساسات هذه المآسي، أو فحص العلاقة القائمة بين الاصطفافات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها والعنف السياسي، تدور الأولوية حول محاولة إخفاء المشكلة.

ويتابع الكاتب أن المشكلة لا تنتهي طالما أن هناك أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في حالة فقر في 12 كيانا فيزيائيا على شكل معسكرات تركيز. وهم محرومون من الحقوق الأساسية، ويفتقرون حتى إلى الآفاق السياسية. تاريخياً، وكان معظم اللاجئين قد طردوا من فلسطين على أيدي الميليشيات الصهيونية التي أصبحت لاحقاً الجيش الإسرائيلي، ليعيشوا في المخيمات في لبنان. ولم تبُذل أي جهود رئيسية، إذا ما بذلت أصلاً، من أجل معالجة المشاكل العديدة التي خلقت بفعل عملية الطرد التي قامت على العنف.

وعلى مر السنوات، تورط اللاجئون الفلسطينيون في الصراعات الموجودة في لبنان –أولاً بمحض الصدفة (لأنه صادف أن غالبية اللاجئين الفلسطينيين هم من المسلمين السنة)، ولاحقاً عبر التصميم والقصد (في أعقاب قدوم منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان في أوائل السبعينيات من القرن الماضي). وبعد الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام 1982، ساء حال اللاجئين، ووصل إلى حد الإهمال التام.

وفي صيف العام 2007، خاض الجيش اللبناني اشتباكات مع حركة فتح الإسلام؛ الجماعة المتطرفة التي كانت قد انتقلت في وقت سابق إلى مخيم نهر البارد. وكان نتيجته التدمير الكامل للمخيم وتشتيت سكانه إلى وضع لجوء جديد.

ويبرز الكاتب أهمية ذكر حادثة مقتل الشاب إلى إهمال متابعة السلطة اللبنانية لاستقصاء أسباب الحادث وحلها. فهناك حادثة أخرى مماثلة وقعت في مخيم عين الحلوة ذهب ضحيتها شاب أيضاً. وهذا الإهمال إنما يُظهر عدم احترام لكرامة الإنسان.

يستمر اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بأن يكونوا ضحايا المشهد السياسي المحير، وكذلك التمييز غير القابل للخطأ، الذي يُمارس ضدهم من جانب الدولة. وغالباً ما يجري تبرير معاملتهم على هذا النحو من خلال الادعاء بأن اللاجئين الفلسطينيين هم "ضيوف" مؤقتون في لبنان. وحتى الآن، ما يزال يُنكر، حتى على الجيل الثالث من "الضيوف"، امتلاك منزل أو وراثة أرضٍ أو عقار. كما أنهم ممنوعون من مزاولة العديد من الحرف والمهن.

ويشير الكاتب إلى تقرير نشر في يوم اللاجئ العالمي، يعتبر أن "مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أسوأ مخيمات للاجئين في المنطقة، فيما يتعلق بشؤون الفقر والصحة والتعليم والظروف المعيشية". وأورد التقرير نفسه أن اثنين من أصل كل ثلاثة لاجئين، يعيشون على أقل من 6 دولارات في اليوم، وأن التمييز الذي يمارس ضدهم ينعكس في مناطق متعددة تتفاوت بين الرعاية الصحية والإسكان.

ويذكّر الكاتب بطريقة التعامل مع حالة اللاجئين في العالم بأسره، ويطلب معاملة مماثلة تتلخص بوجوب عودة الفلسطينيين إلى منازلهم وتعويضهم عن آلامهم ومعاناتهم. وإلى حينه، يجب أن تتم معاملة اللاجئين بعيداً عن الحسابات السياسية للبلدان المضيفة لهم.

ويخلص الكاتب إلى توصيات بالتعامل مع مأزق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بإلحاح، ويحدد بأنها مسؤولية يضعها على عاتق الحكومة اللبنانية والقيادة الفلسطينية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة؛ محذراً من أن يتحول المزيد من الإهمال والأزمة المحتملة التي يعاني منها الفلسطينيون إلى صراع واسع النطاق.

سليمان، جابر (2012). **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بين مأزق الحرمان من الحقوق ووهم الدولة**. الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية. على الموقع الإلكتروني: https://al-shabaka.org/briefs/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%A3%D8%B2/

(ملخص الورقة / معدل)

استهدفت الورقة أهم الاشكاليات الناجمة عن اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين في عام 2012 بالنسبة لوضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ومواقف الأحزاب الفلسطينية وجمعيات المجتمع الأهلي الفلسطيني

في لبنان من هذا الاعتراف ما بين مؤيد ومعارض وردات الفعل المتخذة من قبلهم، وهل سيحمل هذا الاعتراف طوق النجاة للاجئين الفلسطينيين أم أن إشكالياته ستضاف إلى إشكاليات اللجوء المتمثلة في الواقع المرير الذي يعيشونه على كافة الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية.

في سبيل ذلك، استعرض الكاتب بداية رأي الشارع الفلسطيني في لبنان من هذا الاعتراف، ما بين مؤيد وبشدة (حركة فتح وفصائل م.ت.ف)، ومتحفظ (حركتي حماس والجهاد الإسلامي)، والتحذير من أن يشكل هذا الاعتراف تنازلاً عن الحقوق الأساسية الثابتة للشعب الفلسطيني (قطاع من منظمات المجتمع الأهلي)، وما بين رفض صريح واتهامٍ للقيادة الفلسطينية بالخيانة (فصائل المعارضة)، وكذلك استعراض أهم الأنشطة الفعلية للتعبير عن هذه المواقف.

ثم تطرقت الدراسة إلى توضيح تاريخ اللجوء الفلسطيني في لبنان من عام 1948 وحتى عام 2012 والتباين بين كل مرحلة عن أخرى، ما بين مراحل التكّيف تلاها القمع والتهميش عودةً إلى الازدهار وبناء المؤسسات ثم انحسار وانهدام هذه المؤسسات نتيجة لخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان في العام 1982 وما تلى ذلك من إهمالٍ متعمد للاجئين، وصولاً للمرحلة الحالية التي بدأت ما بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري والتي شهدت انفتاحاً على م.ت.ف. توج بعدد من الخطوات الملموسة أهمها رفع مستوى التمثيل الفلسطيني الدبلوماسي إلى سفارة.

ثم استعرض الكاتب الموقف القانوني للدولة اللبنانية من اللاجئين الفلسطينيين، واعتبارهم فئة خاصة من الأجانب، تخضع حقوقهم إما إلى التقييد أو الحرمان، التقييد على حقي التعليم والعمل، إذ أن التحاقهم بالجامعات والمدارس الحكومية اللبنانية يخضع لمبدأ الأفضلية الوطنية، وكذلك يخضع حقهم في العمل إلى شروط صارمة كشرط الحصول على إجازة عمل والمعاملة بالمثل والأفضلية الوطنية، والحرمان يبرز في حقي الملكية العقارية والصحة، إذ لا يستفيدون من خدمات المستشفيات الحكومية، وكذلك استعراض أهم الاقتراحات القانونية التي اتخذت وبقيت مغلفة دون إقرار وتفعيل على أرض الواقع.

وقد لخص الكاتب أهم الاشكاليات التي يتخوف منها الفلسطينيون نتيجة لهذا الاعتراف فيما يلي:

- لو أصبح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مواطنين رعايا لدولة فلسطين، فهل سينتهي وصفهم القانوني كلاجئين وبالتالي يفقدون حقهم في العودة؟
- ما هو مصير الأونروا في مناطق عملياتها، فهي تعتبر تجسيداً لمسؤولية المجتمع الدولي عن حل مشكلة اللاجئين وفق مبادئ القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة، وهل ستبقى الأونروا صاحبة الولاية أم سيخضع اللاجئون لولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين؟

وفي ختام الدراسة أوصى الكاتب بعدة وسائل عملية للمضي قدماً يقع عاتق بعضها على الدولة اللبنانية وبعضها الآخر على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. فعلى صعيد الدولة اللبنانية تضمنت دعوتها لتأسيس

وضع قانوني خاص للاجئين الفلسطينيين في لبنان يميزهم عن الأجانب وذلك من خلال إعادة موائمة التشريعات مع المعايير الدولية، وكذلك التخلي عن النظرة الأمنية للوجود الفلسطيني المدني في لبناني وخاصة النظرة للمخيمات واستبدالها بمقاربة مبنية على مفهوم الأمن الإنساني.

أما على صعيد اللاجئين الفلسطينيين، دعوتهم إلى ضرورة العمل بشكل ملح وجدي على تطوير مرجعية فلسطينية موحدة مؤهلة لإجراء الحوار مع مؤسسات الدولة اللبنانية المعنية، وكذلك الحرص على ضرورة استمرار وجود الأونروا المجسدة لمسؤولية المجتمع الدولي بحل مشكلة اللاجئين، وضرورة أن تحافظ أي مبادرة بخصوص الدولة الفلسطينية على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وأهمها حق العودة.

منظمة العمل الدولية (2012). **عمل الفلسطينيين في لبنـان وقـائع وتحديات مسح القوى العاملة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات وبعض التجمعات في لبنان**. [د. م.]: المنظمة. 149 ص. على الموقع الإلكتروني:
https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_236506/lang--ar/index.htm

الملخص التنفيذي (كما ورد في المصدر)

يقيم في لبنان 260,000 إلى 280,000 لاجئ فلسطيني في 12 مخيماً و42 تجمعاً موزعاً على مختلف المناطق اللبنانية (شعبان وآخرون، 2010)، يعاني معظمهم من ظروف معيشية قاسية تتسم باستشراء الفقر وانعدام البنية التحتية والمساكن اللائقة ومحدودية الوصول إلى الخدمات الجيدة والحماية الاجتماعية، ناهيك عن القوانين والأنظمة التميزية.

ترتبط الظروف التنموية للاجئين الفلسطينيين ارتباطاً وثيقاً بأوضاعهم الوظيفية، فالحواجز التي تحول دون وصولهم إلى فرص عمل منصفة ولائقة تزيد من حدة الفقر وهشاشة الظروف التي يعانون منها. وتعكس شروط توظيفهم التمييز والاستغلال الذي يتعرضون له في مكان العمل، حيث يُحرم معظمهم من الحماية وحقوق العمل الكاملة بسبب القيود القانونية والانحياز.

يستعرض هذا التقرير ظروف عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في خمسة أقسام تتناول الخصائص الديموغرافية والتعليم والقوى العاملة والعمالة والبطالة، علماً أن الاقسام المتعلقة والبطالة تستحوذ على الجزء الأكبر منه. وهي تتناول القوى العاملة بمختلف جوانبها بما فيها العمالة والبطالة وخصائص العاملين والعاطلين عن العمل والدخل وشروط العمل والحماية والتقديمات الاجتماعية، بالإضافة لأية سمات يتميز بها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان.

في ما يلي سرد لأبرز العناوين والنتائج التي توصّل إليها التقرير:

- إن القوى العاملة الفلسطينية واللبنانية تتسم عموماً بخصائص مماثلة من حيث معدل النشاط الاقتصادي والوضع في العمل والمهن وقطاع النشاط الاقتصادي. ولم تتطور ملامح القوى العاملة كثيراً مع الوقت، فالمقارنة مع دراسات سابقة كشفت عن تغيير طفيف في الوضع الوظيفي وشروط عمل اللاجئين الفلسطينيين.
- القوى العاملة الفلسطينية مكونة من عاملين غير ماهرين معظمهم من الشباب، لم يُحصّلوا الكثير من التعليم ويزاولون في غالبهم أعمالاً وضيعة تتركز في التجارة والبناء. وتعمل نسبة كبيرة منهم في القطاع الخاص على أساس يومي أو أسبوعي أو على أساس الإنتاج.

- إن مشاركة المرأة في القوى العاملة متواضعة للغاية، غير أن النسبة القليلة من النساء العاملات أكثر تعلماً من الرجال، ويتمتعن بشروط عمل ومزايا أفضل، إنما مقابل أجور أدنى. ومعظم الفلسطينيات يعملن في مجال التعليم والصحة،كما أن نسبة كبيرة منهن يعملن لدى المنظمات الأهلية أوالمنظمات الدولية، كاختصاصيين أو فنيين في الخدمات والمبيعات.

- إن نسبة البطالة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين منخفضة نسبياً، أسوةً بالبطالة في صفوف اللبنانيين، لكنها أدنى بكثير من البلدان المجاورة. وكما هو مُتوقع، تستشري البطالة في صفوف الشباب والنساء وحملة الشهادات الجامعية.

- يرتبط ارتفاع المستوى العلمي بارتقاء الوضع الوظيفي وفرص العمل اللائق. فأصحاب الشهادات الجامعية يتقاضون أجوراً أفضل مقابل ساعات عمل أقل ويستفيدون من مزايا وحماية أفضل.

- تظهر مؤشرات ظروف العمل انعدام الاستقرار والهشاشة التي تتسم بها أوضاع الفلسطينيين في العمل، فقلة قليلة تعمل بموجب عقود خطية ونسبة لا تذكر تنعم بالتأمين الصحي أو بإجازات مدفوعة أو إجازات مرضية مدفوعة، كما أن نسبة ضئيلة تتقاضى معاشات تقاعد أو تعويضات نهاية الخدمة.

- يعمل اللاجئون الفلسطينيون لساعات طويلة مقابل أجور زهيدة. فمتوسط الدخل الشهري للعامل الفلسطيني دون الحد الأدنى للأجور ويمثل 80% ن متوسط الدخل الشهري للعامل اللبناني (استناداً إلى أرقام العام 2007). كما يتضح تفاوت في الأجور بين الجنسين حيث أن المرأة تجني 82% من دخل الرجل. كما أن نصف العمال الفلسطينيين يتقاضون أقل من 500,000 ل.ل. في الشهر.

- يترافق تدني الأجور مع ساعات العمل الطويلة. فالعامل الفلسطيني يعمل 47 ساعة في الأسبوع في المعدل والعامل في التجارة والبناء والفنادق والمطاعم يعمل لساعات أطول من باقي الفئات.

- إن خصائص اللاجئين الفلسطينيين متشابهة نسبياً بين مختلف المناطق، غير أن اللاجئين في البقاع، رغم أعدادهم القليلة، ينعمون بظروف أفضل نسبياً، حيث تضم منطقة البقاع لاجئين أوفر علماً يزاولون مهناً أفضل من حيث ضمان العمل وشروط العمل اللائقة. بالمقابل يُسجل وضع أسوأ في طرابلس وصور.

- لا تُعتبر إجازات العمل ضرورية وهي ليست إلزامية في معظم المهن التي يزاولها اللاجئون الفلسطينيون، بالتالي وحدهم 2% من اللاجئين يحملون إجازة عمل. كما أن نصف اللاجئين الفلسطينيين مُستخدمون لدى صاحب عمل فلسطيني وربع اللاجئين يعملون داخل المخيمات فقط. على الرغم من الآمال المعقودة على التعديلات القانونية التي تم إقرارها في آب/أغسطس 2010 من أجل تحسين ظروف اللاجئين الفلسطينيين، لم يكن لهذه الإصلاحات أي تأثير ملحوظ حتى الساعة على وضعهم الوظيفي.

إن خصائص القوى العاملة الفلسطينية في لبنان إنما هي انعكاس للقوانين والممارسات التمييزية المتأصلة التي منعت الفلسطينيين من الانخراط بصورة قانونية في سوق العمل اللبنانية. فتلك الظروف عرّضت العامل الفلسطيني للاستضعاف والاستغلال من جهة، بينما حُرمت البلاد من فرصة استثمارات قدرات الفلسطينيين من جهة أخرى. بناءً عليه، وقبل إحراز أي تقدم ملموس نحو تحسين ظروف العمل والإنصاف في معاملة الفلسطينيين في لبنان، لا بدّ من إلغاء الحواجز القانونية والإدارية التي تعترض وصول الفلسطينيين إلى فرص عمل منصفة وقانونية، وتنظيم حملات مناصرة متسقة ومبتكرة تدعو إلى إعطاء اللاجئين الفلسطينيين الحق في العمل والحماية الاجتماعية، وإقامة حوار بنّاء مع جميع الجهات المعنية حنل حقّ اللاجئ الفلسطيني في العمل والحماية الاجتماعية.

المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان– حقوق (2012). **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان مهمشون بموجب القانون وبعيدون عن أدنى مستويات العدالة الاجتماعية**. بيروت: المنظمة. 13 ص.
على الموقع الإلكتروني:
http://www.palhumanrights.org/rep/ARB/Palestinian_Refugees_Social_Justice_20120220_ARB.pdf

---

(ملخص الدراسة / معدل)

تستعرض هذه الورقة وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من منظور "العدالة الاجتماعية" ومعاييرها ومكانتها في الفكر الإنساني والديني. وتسلط الضوء على واقع جملة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية التي يُحرم منها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، وتؤكد على أحقيتهم في أن ينعموا بهذه العدالة التي هي أساس في مبادئ الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

في سبيل ذلك، قدّم الباحث موجزاً عن مفهوم العدالة الاجتماعية، تفسيرها ومبادئها ومعاييرها، في الفكر الإنساني في الطروحات/المدارس المختلفة، وأيضاً في الدين (الإسلامي والمسيحي). وأبرز من خلال الموجز المقارنة مع أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ليُظهر المفارقة في التطبيق، بل عدم تطبيق أي من هذه المعايير على أوضاعهم, لا من قريب ولا من بعيد.

وبالرغم من أن لبنان عضو مؤسس في الأمم المتحدة، وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أنه حين يتعلق الموضوع باللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أراضيه، يظهر الاستثناء واضحاً من خلال النظر إلى أوضاعهم. ففي الأساس، الفلسطينيون في لبنان غير مُحَددي الصفة في القانون اللبناني ومتغيرون بحسب مضمون القانون. فهم "أجانب"، وهم "فئة خاصة من الأجانب"، وأحياناً "لاجئين

فلسطينيين" رغم وجودهم في لبنان منذ عقود طويلة بسبب اللجوء القسري في 1948. ويتم تطبيق القوانين عليهم بحسب التعريفات المختلفة في القانون المعيّن وتعديلاته.

يعتبر الكاتب أن أكثر المظالم التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان هو حرمانهم من حقّ التملك. فقانون التملك للأجانب الذي جرى تعديله في 2001، منع "حامل جنسية من دولة غير معترف بها" من التملك. وهنا، الفلسطيني هو الأجنبي ومن دولة غير معترف بها، بالرغم من أنه لا يحمل جنسية تلك الدولة بل وثيقة سفر خاصة صادرة عن الدولة اللبنانية. وبالطبع، ففي هذا القانون انتهاكاً لشرعة حقوق الإنسان العالمية.

إضافة إلى الحقّ في التملك، فإن اللاجئين الفلسطينيين محرومون من الحقّ في العمل كونهم "أجانب" في لبنان حيث يميز القانون بين العامل اللبناني وغير اللبناني. وبهذا يُمنع الفلسطيني من العمل بشكل شرعيّ بينما يُسمح له العمل في "السوق السوداء" بظروف صعبة ومن دون حقوق. ونتيجة لهذا التضييق الصارم والطويل، قامت حراكات مدنية مطالبة بالحقّ بالعمل استمرت لسنوات إلى أن في 2010، بدأ البرلمان اللبناني مناقشات حول تعديل قوانين العمل والتملك للاجئين الفلسطينيين. ويعتبر الكاتب أنها خطوة إيجابية كبيرة أهمها البدء بملامسة حقوق اللاجئين من قِبل هيئة رسمية. ورغم التعديلات الطفيفة التي طرأت على قوانين العمل والتملك إلا أنها ما زالت غير كافية، كالانتساب إلى النقابات والاستفادة من الضمان الاجتماعي وغيره.

ويتطرق الكاتب إلى حق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في حرية التنقل، والتي أيضاً تشكل خرقاً فاضحاً لمواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فالوجود العسكري اللبناني على مداخل مخيمات الفلسطينيين والقيود المفروضة عند التنقل من وإلى المخيم (طلب تصاريح وتفتيش وغيرها) لا تمت بصلة إلى شرعة حقوق الإنسان. وكذلك، تعاني الفئة من الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية، الأكثر تهميشاً، الذين لا يجرأون على الخروج من المخيم خوفاً من الاعتقال والسجن.

إنطلاقاً من مبادئ العدالة الاجتماعية التي تنادي بإزالة حواجز التمييز وتحقيق الكرامة البشرية وإتاحة الفرص للجميع، تتقدم الورقة بدعوة إلى الأطراف المختلفة، اللبنانية والفلسطينية، لتطبيق أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية على اللاجئين، أولها اعتماد تعريف قانوني واضح للاجئ الفلسطيني في لبنان؛ متابعة إمكانيات تحسين ظروف العمل للاجئين الفلسطينيين، والنظر في حقّ التملك وحق التنقل في كافة المخيمات. كما تدعو الأفرقاء الفلسطينيين ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني إلى اعتماد مبادئ العدالة الاجتماعية في برامجهم.

Samir, Ahmed (2012). *The Palestinian Presence in Lebanon: A study on the Palestinian Humanitarian Rights in Lebanon* (Master's Thesis). Lund University. 70 p. Retrieved from: http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=3046968&fileOId=3046974.

العنوان بالعربية: **الوجود الفلسطيني في لبنان: دراسة حول الحقوق الإنسانية الفلسطينية في لبنان**

ملخص تنفيذي (من المصدر)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الخطابات المتناقضة للتأليف اللبناني الطائفي على الحقوق الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. بالإضافة إلى ذلك ، دراسة العلاقة بين الحصول على هذه الحقوق والحق الفلسطيني في العودة إلى فلسطين. ناقشت المقدمة أصول قضية اللاجئين التي بدأت خلال الانتداب البريطاني على فلسطين. هذه الولاية أجازت فلسطين كوطن قومي لليهود. تبعت الأحداث الطرد القسري للفلسطينيين من قبل العصابات الصهيونية (المعروفة عند الفلسطينيين بالنكبة) التي حدثت في 15-05-1948 ، وحتى ذلك الحين أصبح الفلسطينيون لاجئين في الدول العربية المحيطة. ولذلك ، فإن وضع الفلسطينيين في لبنان صعب للغاية منذ البداية في لبنان مقارنة بحالة اللاجئين الفلسطينيين الآخرين في البلدان المجاورة.

ناقشت المقدمة أصول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وحياة الفلسطينيين للجوء. ومع ذلك ، كان التركيز بشكل رئيسي على الفلسطينيين في لبنان. سلطت المقدمة الضوء أيضًا على الهيكل السياسي الهرمي للبنان بعد الاستقلال في عام 1943. وكان تقسيم البنية السياسية قائمًا على السلطة الهرمية الطائفية التي حظيت بالنخب المارونية مقارنة بالطوائف الأخرى. يمكن اعتبار هذا بمثابة مسند لبناني يصطدم فيما بعد بين أنفسهم وكذلك بين الفلسطينيين. أعقب المقدمة مشكلة البحث وهيكل الورقة وقيود الورقة وما إلى ذلك.

استخدمت هذه الورقة مراجعة الأدبيات من أجل شرح الدراسات السابقة الرئيسية التي غطت هذا الموضوع. يتألف مراجعة الأدبيات من أنواع مختلفة من الدراسات التي تغطي العلاقة بين أسئلة البحث والدراسات ذات الصلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين. في نهاية المطاف ، كانت هناك دراسات مختلفة تتعلق بتاريخ فلسطين ، ودراسات اللاجئين ، والهوية الوطنية الفلسطينية ، والحرب الأهلية اللبنانية ، والأدب السابقة حول وضع الفلسطينيين في لبنان وما إلى ذلك. لقد ناقشت الخلفية التاريخية المجتمع الفلسطيني خلال الانتداب البريطاني والإعلان البريطاني لدعم إنشاء إسرائيل. وقد ناقش القرارات الرئيسية التي اتخذت قبل وبعد النكبة ، مثل قرار الأمم المتحدة رقم 181 ، تقسيم فلسطين. أيضا ، القرار 194 الذي يشكل عودة الفلسطينيين. ركزت الورقة على دور الأونروا ، باعتبارها الوكالة المسؤولة لخدمة الفلسطينيين وبطرق معينة لتمثيلهم.

النظريات التي استخدمت في هذه الورقة هي النظرية القومية والهوية والنظرية الإقصائية الإدماج الاجتماعي. كان هناك تفسير لاختيار هذه النظريات وكفاءتها لخدمة هذا الموضوع. لقد أوضحت النزعة القومية والهوية بعض المناهج المتنازع عليها مثل البدائية ، والاستعمار الداخلي ، والجماعة المتخيلة – التي تحدد إلى حد كبير الهوية الفلسطينية. لأنها واجهت هذه النماذج. بدأت الورقة في شرح التطورات المختلفة للمفهوم لأنها مصنفة كموضوع موسع. وبالتالي ، فإن استخدامات هذه المفاهيم المختارة مرتبطة بالحالة الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك ، فهي تناسب قضية اللاجئين لأن أسئلة البحث تستند إلى التركيبة الطائفية للبنان. نظرية الإقصاء الاجتماعي – الشمولية تناولت القضية من خلال توضيح كفاءتها لقضية بعض الأقليات أو اللاجئين أو المجتمعات الأجنبية. وقد تم تطوير هذه النظرية وتركز على جوانب مختلفة من الاستبعاد وعواقبه على المجتمعات المهمشة مثل الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي والاستياء وما إلى ذلك. وقد أوضحت النظرية جوانب التضمين وفقاً للمتغيرات والميادين الديموغرافية من أجل فحص الهوية فيما بعد في الحالة الفلسطينية.

استندت منهجية هذه الورقة إلى طريقة البحث النوعي. وقد أوضحت الورقة مزايا اختيار هذا النوع وأهميته لقضية اللاجئين. كان النهج النوعي يعتمد بشكل رئيسي على اختيار المقابلات السردية والمقابلات شبه المنظمة. الأول يتعلق بهذا الموضوع لأنه كما ذكرنا في المقال أن القضية الفلسطينية قد شهدت مراحل وتطورات مختلفة بعد النكبة. ولذلك ، فإن هذا النوع من الملاءمة هو سرد وتلخيص الأحداث الرئيسية التي شهدتها هذه القضية. وعلاوة على ذلك ، فإن هذا النوع من المقابلات سيثري الموضوع لأنه يميز علاقة الورق بالقومية وتطورها من خلال المفاهيم المتنازع عليها لهذه النظرية. إنها بالأحرى خدمت نظرية القومية. وقد غطت المقابلات شبه المنظمة الجانب العملي لهذه الورقة فيما يتعلق بالقوانين والممارسات اللبنانية التي قيدت الاندماج الفلسطيني في مستويات مختلفة مثل الاقتصادية والاجتماعية.

Washington Institute (2012). *Palestinian Refugees languish in Lebanon*. Retrieved from: https://www.washingtoninstitute.org/search/results/?q=Palestinian+refugees+languish+in+lebanon

---

العنوان بالعربية: **اللاجئون الفلسطينيون يعانون الأمرّين في لبنان**

(الملخص التنفيذي معدل)

تأسست "وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" ("الأونروا") بموجب قرار من الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 1949. وتنصب مهمتها اليوم في "تقديم المساعدات والحماية والدعم لنحو 5 ملايين لاجئ فلسطيني مسجل في الأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى حين التوصل إلى حل لمحنتهم".

إن وضع الفلسطينيين في لبنان بائس ولهذا تُوفر "الأونروا" – التي كانت ميزانيتها ما يقرب من 75 مليون دولار في عام 2011 – الكثير من المساعدات عن طريق تقديم الخدمات إلى هؤلاء اللاجئين. على سبيل المثال، تتولى "الأونروا" تشغيل تسعة وعشرين مركزاً للرعاية الصحية الأولية وواحداً وعشرين عيادة أسنان داخل معسكرات اللاجئين الاثني عشر التي تعمل فيها، حيث تقدم خدماتها إلى 95% من اللاجئين الذين يعتمدون على المنظمة للحصول على الخدمات الصحية. واعتباراً من 2006، كانت "الأونروا" أكبر مُشغِّل للعمالة الفلسطينية القانونية والماهرة في لبنان. كما تُساعد المُنظمة بشكل واسع في تشييد البنية التحتية وبناء مراكز التأهيل، لا سيما في مخيم "نهر البارد" الذي دمر بشكل كبير في عام 2007 في معركة ضارة بين منظمة "فتح الإسلام" التي تدور في فلك تنظيم «القاعدة» والمدعومة من قبل سوريا، وبين القوات المسلحة اللبنانية.

وفي حين أصدرت "الأونروا" تقارير عن أوضاع مخيمات اللاجئين، إلا أن تدخل المنظمة مع الحكومة اللبنانية – إلى الدرجة التي حدث فيها هذا التدخل – لم يحقق العديد من حقوق الإنسان الجوهرية للاجئين. والأهم من ذلك، أنه حتى عام 2006 تم فرض قيود كبيرة على قدرة الفلسطينيين على العمل في لبنان، مع أن هذه الفعالية هي من "الحقوق" التي يضمنها ميثاق الأمم المتحدة من خلال "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

وقد كانت تبعات هذا الفشل كارثية ومدمرة. فوفقاً لإحصائيات "الأونروا" اليوم، لم يتم توظيف سوى نحو 53,000 من قوة العمل الفلسطينية البالغ قوامها 120,000 فلسطيني. وفي الجنوب (في صيدا وصور)، يعيش 81% من جميع اللاجئين في "فقر مُدقع". وبشكل عام، فمن بين الدول التي تعمل فيها "الأونروا" تتسم لبنان بخاصية مثيرة للريبة وهي أنها تتضمن أكبر عدد من "القضايا ذات الصعوبات الخاصة"، أي يتواجد فيها أكبر عدد من أفقر الفقراء، الذين يشكلون نحو 30% من السكان الفلسطينيين.

وإلى جانب الانتقادات الدولية، كانت "الأونروا" أيضاً هدفاً للكثير من السخط المحلي. وفي الواقع، برزت منظمة «حماس» الإرهابية الفلسطينية كمنتقص رائد من دور الوكالة، متهمة إياها بالفساد المالي والإداري ومطالبة بفصل مديرها في في لبنان سالفاتوري لومباردو. فوفقاً لـ «حماس» تُنفق 60% من ميزانية "الأونروا"

في لبنان على رواتب الطاقم المحلي والإيجارات والأمن والتكاليف الإدارية، بينما الـ 40% الباقية من التمويل تصل فعلياً إلى اللاجئين.

الإطار القانوني اللبناني

غالباً ما يشير اللاجئون الفلسطينيون هذه الأيام إلى أن إنشاء دولة إسرائيل هو السبب الرئيسي وراء محنتهم المؤسفة رغم أن الكثير من معاناتهم يرجع بصفة أساسية إلى النظام القانوني اللبناني الذي يقوض بشكل منهجي من قدرتهم على إعالة أنفسهم وتحسين أوضاعهم. وعلى العكس من سوريا والأردن، على سبيل المثال، يشار إلى أن هناك حساسيات ديموغرافية دينية متطرفة في لبنان: فقد نجم عن التنافس على السلطة بين مختلف الفصائل الدينية قيام نظام قانوني يكفل عدم احتساب الفلسطينيين في عداد إخوانهم في الدين من السنة بأية طريقة ذات معنى.

وعلى الرغم من أن العمال الفلسطينيين يقيمون في لبنان منذ فترة طويلة، إلا أنه يجري معاملتهم كأجانب. ففي عام 1964 على سبيل المثال، وضعت وزارة العمل – بموجب المرسوم الوزاري رقم 17561 – سياسة تُقصِر المهن في لبنان على المواطنين اللبنانيين. وقد حرمت تلك اللائحة الفلسطينيين من العمل في نحو سبعين فئة وظيفية.

وفي غضون ذلك، هناك مهن أخرى – المحاماة والطب والهندسة – التي استبعدت الفلسطينيين من خلال نظمها النقابية الأساسية. والأسوأ من ذلك كان يُطالَب من الفلسطينيين لسنوات عديدة الحصول على تصاريح عمل، مثل غيرهم من العمال الأجانب، تصل كلفتها إلى 1200 دولار؛ وكان صاحب العمل يدفع 75% من تلك الرسوم، مما خلق عقبة أخرى. وحتى لو تمكن الفلسطينيون من الحصول على تصاريح عمل وقدموا إسهامات لنظام الضمان الاجتماعي اللبناني، فإنهم كانوا غير مؤهلين، بموجب القانون، للحصول على أي استحقاقات. وفي الواقع يشكل هذا الشرط الأخير انتهاكاً لاتفاقيات الأمم المتحدة: فوفقاً لـ "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للامم المتحدة"، عندما يسهم غير المواطنين "في نظام الضمان الاجتماعي، فينبغي أن يكونوا قادرين على الاستفادة من ذلك الإسهام".

وهذه اللوائح الأخيرة تستهدف الفلسطينيين على وجه الخصوص. ففي عام 2001 حظر البرلمان اللبناني على "أي شخص ليس مواطناً لدولة معترف بها أو أي شخص تكون ملكيته للعقارات تتعارض مع أحكام الدستور فيما يتعلق بالتوطين، الحصول على عقارات من أي نوع". كما لم يعد بوسع اللاجئين شراء أراضي أو نقل ممتلكات أو الوصي بعقاراتهم إلى أحد الأقارب.

وقد تغيرت هذه اللوائح في عام 2005 بعد أن شكل رئيس الوزراء آنذاك فؤاد السنيورة "لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني" التي عُهدت إليها مهمة مناقشة وتنسيق سياسات الحكومة المتعلقة بالسكان الفلسطينيين. وقد أصدر وزير العمل في ذلك العام مذكرة تتيح للفلسطينيين مزاولة نحو سبعين فئة وظيفية، بما في ذلك مجموعة واسعة من الوظائف الإدارية والميكانيكية والتجارية وتلك ذات الصلة بالوظائف التعليمية. وفي عام 2010، أقرت الحكومة اللبنانية مرسوماً خفف إلى حد ما من متطلبات تصريحات العمل وجعل الفلسطينيين مؤهلين لاستحقاقات الضمان الاجتماعي. وقد ولّدت تلك الإجراءات الكثير من حسن النية ولكن يبدو أنها لم تحسن من الأوضاع على أرض الواقع. فوفقاً لورقة بحثية أصدرتها "لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني" في عام 2010، كان هناك فلسطيني واحد فقط في عام 2008 – أي بعد ثلاث سنوات فقط من قيام الوزارة بتغيير القواعد – الذي طلب الحصول على تصريح عمل؛ فيما لم تكن هناك أي طلبات في عام 2009. ويبدو أن بيروت لم تفعل الكثير لتنفيذ المرسوم خلال السنوات التي تخللت تلك الفترة.

داعية ضعيفة

وفقاً لتقرير صدر عن منظمة "هيومان رايتس ووتش" عام 2012 فإن:

> اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون في أوضاع اجتماعية واقتصادية مزرية. ولم يشهد عام 2011 أي تحسن في إمكانية وصولهم إلى سوق العمل، رغم التعديلات التي أُدخلت على قانون العمل في عام 2010 والتي كان من المُقرر أن تخفف من ذلك الوصول. وقد كان السبب الرئيسي هو عجز الحكومة عن تطبيق التعديلات. فلا تزال القوانين والمراسيم اللبنانية تمنع الفلسطينيين من العمل في 25 مهنة على الأقل التي تتطلب عضوية نقابية، بما في ذلك المحاماة والطب والهندسة. كما لا يزال اللاجئين الفلسطينيين عرضة لقانون تمييزي تم العمل به في عام 2001 والذي يمنعهم من تسجيل ممتلكاتهم.

وقد كانت وكالة "الأونروا" مترددة على نحو غريب في الضغط على بيروت علانية من أجل تغيير القوانين أو حتى الضغط من أجل تطبيق القوانين اللبنانية القائمة بالفعل على الورق. إن هذا النهج من عدم التدخل مثير للدهشة على نحو خاص نظراً لأن "الأونروا" تصف دورها على أنه "يشمل المساعدة والحماية والتأييد والدعم العالمي للاجئين الفلسطينيين".

وفي الواقع تنسب "الأونروا" لنفسها دوراً ضاغطاً – "الانخراط بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع السلطات التشريعية ذات الصلة من أجل تعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين" – في لبنان.

إن هذا الدور الداعم يمثل أهمية خاصة في لبنان حيث تنص القوانين على ضرورة ترؤس جميع المنظمات غير الحكومية من قبل مواطنين لبنانيين. ولكن هناك القليل من الأدلة أو لا توجد أدلة على الإطلاق تشير إلى أن "الأونروا" مارست هذا الدور نيابة عن الدوائر التي كانت منوطة بحمايتهم. ووفقاً لزياد صايغ، المستشار السياسي الأسبق لرئيس "لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني" خلال الفترة من 2005 إلى 2009، فإن "الأونروا" لا تمثل أي ضغط. ويقول "هي ليست موجودة لدعم اللاجئين الفلسطينيين".

وعلاوة على ذلك، فإن إحجام "الأونروا" عن دعم الفلسطينيين والجدال لصالحهم في لبنان لا يبدو حاصلاً عندما تكون الجهة محل الانتقاد هي إسرائيل. ففي عام 1982، على سبيل المثال، أظهرت "الأونروا" القليل من الندم على دعم الفلسطينيين أثناء الغزو الإسرائيلي. فهي لم تقتصر على مناقشة خطوات حماية اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان مع مجلس الأمن الدولي والسلطات الإسرائيلية، لكنها أصدرت بيانات عامة أعربت فيها عن مخاوفها. وفي الواقع طُلب من الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك العام، بالتشاور مع الأونروا، "اتخاذ تدابير فعالة لضمان سلامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم القانونية والإنسانية في الأراضي المحتلة [أي تلك الأراضي اللبنانية التي كانت محتلة في ذلك الوقت من قبل القوات الإسرائيلية]".

وبعدها بسنوات، أقرّت "الأونروا" منهجاً تقدمياً مماثلاً أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى عندما نشرت الوكالة موظفين – أُطلق عليهم اسم "ضباط دعم العمليات" – في الضفة الغربية وقطاع غزة – وأُنيطت بهم مهمة حماية حقوق الإنسان للاجئين. ومؤخراً، قصرت "الأونروا" دعمها في الغالب على الخطاب، بإدانتها إسرائيل جراء "الاستخدام غير المتناسب والعشوائي والمفرط للقوة"، ودعوتها بصورة دورية إلى قيام تدخل دولي لحماية الفلسطينيين؛ وواصفة السياسة الإسرائيلية في غزة بمثابة "حصار من العصور الوسطى".

كما أن دعم "الأونروا" للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يتناقض بشكل صارخ مع ردها الخافت وغير المسموع على المعاملة السيئة للفلسطينيين من قبل نظام بشار الأسد في سوريا. ففي آب/أغسطس 2011، على سبيل المثال، اقتصرت المنظمة على حث دمشق على "ممارسة أقصى درجات ضبط النفس" عندما نشر نظام الأسد بارجات بحرية لقصف مخيم للاجئين الفلسطينيين بالقرب من اللاذقية، مما أدى الى سقوط أربعة قتلى ونزوح جماعي من المخيم. وقبل ذلك بشهرين عندما تسبب الأسد في إثارة حادث عنيف من خلال إرسال نحو أربعين حافلة من الفلسطينيين إلى الحدود مع إسرائيل في مرتفعات الجولان بهدف محاولة عبور الحدود بالقوة، لم تقم "الأونروا" بإدانة النظام، لكنها بدلاً من ذلك "دعت جميع الأطراف الى الهدوء وضبط النفس".

ومن أجل التحلي بالإنصاف، فحتى لو أصبحت "الأونروا" مناصراً فعالاً للفلسطينيين في لبنان – من خلال إقناع الحكومة بتغيير التشريعات غير المواتية والبدء في تنفيذ قوانين العمل المنقحة بصورة موحدة – فلا يزال من غير المؤكد ما إذا كان وضع اللاجئين سيتغير في وقت قريب. فانخفاض مستويات التعليم – 5٪ من اللاجئين فقط هم من خريجي الجامعات – تجعلهم يفتقرون إلى ميزات واضحة مقارنة بمضيفيهم من اللبنانيين.

ومن الواضح أنه بدون القدرة على التملك سوف يكون من الصعب تحسين المعايير المعيشية للاجئين. لكن التعليم هو أيضاً عائق كبير أمام التقدم. واعتباراً من عام 2008، بلغ معدل نجاح الطلاب الفلسطينيين في فصول "الأونروا" 53% – أقل بـ 10٪ من نسبة نجاح نظرائهم اللبنانيين في المدارس الحكومية. وهذا النقص التعليمي وحده يُحد من فرص الفلسطينيين في لبنان.

الخلاصة

في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت "الأونروا" مناصراً دؤوباً نيابة عن الفلسطينيين، حيث كانت تدين إسرائيل على أي معاملة سيئة مزعومة لمجتمع "اللاجئين". لكن في بيئة لبنان الأكثر تحدياً، كانت الوكالة أكثر هدوءاً مع تجنب حقل ألغام السياسة لصالح العمل الإغاثي.

وفي لبنان وجميع أنحاء المنطقة جاء أداء "الأونروا" قاصراً في مجموعة واسعة من المسائل. وقد نُوقشت أوجه القصور هذه بقدر كبير من التفصيل في دراسة "جيمس ليندساي" الرسمية لعام 2009 عن الوكالة والتي قال فيها إن "الأونروا" لا تعمل على دمج الفلسطينيين في الاقتصاد ولا تتيح للفلسطينيين "تحمل مسؤولية مستقبلهم".

وهذا هو بكل تأكيد الوضع بخصوص موقف الوكالة من قوانين العمل في لبنان. لكن انتقاد ليندساي ينطبق كذلك على أكبر مشروع لـ "الأونروا" على الإطلاق: إعادة بناء مخيم "نهر البارد" للاجئين في شمال لبنان.

وتتباين الأرقام حول أعداد الفلسطينيين الذين كانوا متواجدين فعلياً في مخيم "نهر البارد" عندما بدأ القتال في عام 2007، لكن وفقاً لإحصاءات "الأونروا" كان هناك أكثر من 36,000 لاجئ مسجل في المخيم حتى حزيران/يونيو 2011.

وتعمل "الأونروا" حالياً على إدارة أعمال إعادة بناء المخيم من خلال مشروع من المقرر أن تبلغ تكلفته نحو 350 مليون دولار. وليس هناك شك أن اللاجئين المشردين بحاجة إلى مأوى، لكن الحكمة من إعادة بناء مخيم (أي مدينة صغيرة) للاجئين الفلسطينيين كان قد أُنشئ عام 1949 حيث – وفقاً للقانون اللبناني الحالي – لن يُمنحوا مطلقاً الإقامة الدائمة هناك، تبدو سخيفة ومنافية للعقل. وبالنظر إلى التفويض الذي

حصلت عليه "الأونروا"، فمن غير الواضح لماذا لم تروج – على الأقل بهدوء – لفكرة إعادة التوطين المؤقت لهؤلاء اللاجئين في مكان آخر داخل لبنان حيث تدفع "الأونروا" بالفعل بدلات إيجار للأشخاص المشردين، أو حتى الترويج لفكرة توطينهم بشكل دائم، وهو الأمر الأكثر ملاءمة (وإثارة للجدل)، في السلطة الفلسطينية.

لقد كان هناك بعض التعاطف المتحفظ للفكرة الدائرة في ذهن كبار المسؤولين الأمريكيين واللبنانيين، على الأقل لإعادة التوطين الجزئي لهؤلاء اللاجئين في السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. ولكن لا يوجد أي سجل يشير إلى اقتراح "الأونروا" لمثل هذه الفكرة. بل حتى الاقتراح بأن يتم ترحيل مجموعة صغيرة من الفلسطينيين الذين تم التحقق جيداً من هويتهم إلى السلطة الفلسطينية ربما لم تفلح في النهاية؛ وربما تكون المخاوف الأمنية الإسرائيلية بشأن تدفق اللاجئين، المسلحين جيداً، والذين عُرف عنهم تطرفهم إلى حد ما ربما قد حالت دون تطبيق هذا الحل المبتكر. لكنه ربما كان ذلك سيُظهر "الأونروا" على الأقل في صورة الوكالة المهتمة بأن تكون جزءً من حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

إن إعادة بناء مخيم "نهر البارد" اليوم تمثل رمزاً مؤسفاً لكل ما هو خطأ مع "الأونروا" في لبنان. فالمشروع، على الرغم من أهميته، هو مجرد حل آخر مؤقت لمشكلة تبدو بلا نهاية. وعلى غرار المساعدات الإنسانية التي وفرتها الوكالة لهؤلاء الفلسطينيين على مدار الستين عاماً الماضية – والتي فعلت خلالها "الأونروا" القليل أو لم تفعل أي شيء مطلقاً لمساعدتهم على تأمين الحقوق الأساسية التي كانت ستسمح بحدوث تحسن في أوضاعهم – فإن إعادة بناء مخيم "نهر البارد" سوف تُطيل عملية إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بدلاً من أن تعمل على تسهيلها.

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) (2011). **واقع واحتياجات المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان: دراسة ميدانية 2011**. بيروت: شاهد. 164 ص. على الموقع الإلكتروني:
http://pahrw.org/cms/assets/studies/camp-needs-studies.pdf

الملخص التنفيذي (كما ورد في الأصل)

يعيش الفلسطينيون ظروف صعبة في لبنان، وتأتي دراسة "واقع واحتياجات المخيمات الفلسطينية في لبنان" التي قامت بها "المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان(شاهد)" بالتعاون مع "الغوث الإنساني للتنمية" لتؤكد ذلك بالمعلومات والأرقام ومن خلال المعاينة الميدانية والاستمارات وإجراء المقابلات مع الجهات المعنية في المخيمات. وتنقسم إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول يتناول واقع المخيمات الفلسطينية في مجالات عدة، تتشابه حتى تصل إلى حد التطابق في معظم المخيمات. فشملت الدراسة البحث في مرافق المدارس. وقد ظهر جلياً أن مدارس الأونروا تفتقر في معظمها إلى الكثير من التجهيزات .

أما مياه الشفة، ففي معظمها غير صالحة للشرب، ودورات المياه غير نظيفة وتفتقر إلى الشروط الصحية الضرورية. ولا يزال الاعتماد على أسلوب التلقين هو السائد بدلاً من اعتماد الأساليب التدريسية الحديثة. ومن الملاحظ أن الأونروا تهتم بالمدارس الثانوية أكثر من المدارس الابتدائية والمتوسطة . ولا تدير الأونروا إلاّ مدرسة ثانوية واحدة في كل منطقة، ما يعني أن معظم المخيمات لا مدارس ثانوية فيها، ويضطر الطلاب الثانويون فيها للتوجه إلى المدرسة الوحيدة المتاحة، علماً بأن الأونروا لا توفّر لهم وسيلة نقل، بل يذهبون في باصات على نفقتهم الخاصة. فضلاً عن ذلك، ليس هناك برامج تلحظ الطلاب الذين يتسربون من المدارس قبل الصف التاسع الذين لا يجدون إلا الشوارع مأوىً لهم. أما على الصعيد الصحي، فيعتمد الفلسطينيون في استشفائهم بشكل رئيسي على وكالة الأونروا والهلال الأحمر الفلسطيني الذي ضعف دوره خلال العقدين الأخيرين، ويلي ذلك المستوصفات والعيادات الخاصة. وفي الجانب الإقتصادي، لا تزال نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين تعيش تحت خط الفقر، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة بسبب ندرة فرص العمل ومنع الفلسطينيين من ممارسة الكثير من المهن. وللاطلاع على الواقع الاجتماعي، بحثنا في مجموعة من العوامل التي تؤثر على الحياة الاجتماعية للاجئين، هي:

1. المسكن: لا يخلو مخيم فلسطيني من وجود عشرات المنازل غير الصالحة للسكن فيعمد الأبناء إلى البناء فوق منازل ذويهم (التوسع العمودي).
2. المقابر: بعض المخيمات لا مقابر فيها، ويضطر اللاجئون فيها إلى دفن موتاهم في مقابر مخيمات أخرى أو في مقابر خارج المخيمات مقابل دفع مبالغ كبيرة. وكثيراً ما دفن الموتى فوق جثث أقربائهم.
3. البيئة: حاويات النفايات في معظم المخيمات غير كافية، وكثيراً ما تُوضَع بالقرب من بعض المرافق الحساسة. وهذه الحاويات في معظمها مكشوفة ولا ترش بالمبيدات دورياً وتنتشر فيها الحشرات والقوارض.
4. الصرف الصحي: أُنشئت شبكات جديدة للصرف الصحي في معظم المخيمات، وليس فيها مشاكل كبيرة عموماً.
5. مياه الشفة: المياه في معظم المخيمات غير صالحة للشرب بسبب التلوث والملوحة وارتفاع نسبة الكلس فيها، لذلك انتشرت محالّ تكرير المياه، التي شهدت إقبالاً كثيفاً رغم عدم وجود رقابة على توافر الشروط الصحية فيها.

6. الكهرباء: إضافة إلى ما تعانيه شبكة الكهرباء في لبنان من مشاكل لناحية ضعف التغذية ونظام التقنين، فإن المخيمات تضيف إلى تلك المشاكل اهتراء الأسلاك وتشابكها وقيام البعض بتمديد خطوط من أكثر من محول .
7. الطرقات: الطرقات في المخيمات ضيقة وتكثر فيها الحفر والمطبات العشوائية وتقضمها البيوت المجاورة التي بدأت تتوسع على الطرقات بلا حسيب ولا رقيب. وتتحول هذه الطرقات إلى موقف للسيارات التي لا يجد أصحابها مكاناً آخر لركنها.

ويلاحظ أن الحركة الثقافية في المخيمات بدأت بالركود. أما الشباب، فرغم حالة اليأس التي يعيشونها في لبنان، إلا أنهم يجدون مساحة للتنفيس عن احتقانهم في الأندية الرياضية والكشفية التي تنشط في المخيمات. وهناك فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون النقص في الخدمات وقلة المراكز المتخصصة لرعايتهم.

أما القسم الثاني من الدراسة، فيحاول أن يقدم بعض الحلول للمشاكل التي أظهرها القسم الأول في مختلف المجالات. وهذه الحلول من شأنها أن تسهم، في حال القيام بها، بالتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني ومأساته، علماً بأن هذه الحلول مستقاة من نتائج الدراسة نفسها، وتبقى العبرة دائماً في التنفيذ.

Al-Hroub, Anies (November 2011). *UNRWA School Dropouts in Palestinian Refugee Camps in Lebanon: A Qualitative Study* (Research Report, Policy and Governance in Palestinian Refugee Camps). Beirut: AUB; Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs. 38 p. Retrieved from: https://website.aub.edu.lb/ifi/public_policy/pal_camps/Documents/research_reports/20111212ifi_pc_unrwa_research_report01_hroub_english.pdf.

العنوان بالعربية: **متسربي مدارس الأونروا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان: دراسة نوعية**

الملخص التنفيذي (تمت ترجمته إلى العربية كما ورد في المصدر)

هدف الدراسة:

لقد أصبح التسرب المدرسي مصدر قلق كبير في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وتدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) نظام التعليم الأساسي في هذه المخيمات. وقد أثارت الأسر الفلسطينية والمجتمع المدني مخاوف بشأن جودة التعليم الذي يتلقاه معظم الأطفال الفلسطينيين، لاسيما مع ارتفاع نسبة التسرب المبكر من المدارس. هذه الدراسة هي جزء من برنامج أبحاث أطلقته الأنروا – لبنان ومؤسسة عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، ضمن إطار مشروع "دعم تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان" الممول من الاتحاد الأوروبي.

يعرض هذا التقرير نتائج المرحلة الثانية من الدراسة المتعددة المراحل حول ظاهرة التسرب المدرسي المبكر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. تبني على المرحلة الأولى من الدراسة الكمية، ومع التركيز على المرحلة الثالثة التي سوف تقترح خطة تدخل على أساس تجريبي، فإن هذه المرحلة الثانية من المشروع البحثي هي دراسة نوعية للظاهرة.

النموذج والطريقة:

ترتكز المنهجية المستخدمة في إعداد هذا التقرير على ثلاثة أشكال من جمع البيانات: المقابلات الفردية مع أحد عشر طالبًا من الطلاب المتسربين؛ ست مجموعات من حلقات النقاش مع الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين ومديري المدارس؛ وتتبع مسار التسرب لخمسة طلاب. تم اختيار هؤلاء من أربعة مدارس للأونروا في لبنان اختيرت بعناية. وتقدم الطريقة النوعية نظرة إثنوغرافية للعوامل الكامنة وراء الدوافع لتسرب الطلاب من المدارس في هذه المجتمعات. إن الدراسات التي تعتمد حصرا على البيانات الإحصائية لرسم صورة المتسربين لا توفر للباحث صورة الدوافع والتجارب لهؤلاء الذين يختارون التسرب. بدلاً من ذلك، فقد اعتمدت هذه الدراسة مقاربة نوعية من أجل تحسس التجارب الصغيرة للفرد المتسرب، بينما وفي نفس الوقت تمكين بناء فهم شامل لهذه الظاهرة. وهكذا، فإن جدول أعمال البحث لهذه الدراسة يحدد ويشرك ثلاثة مجالات للتحقيق في مدارس الأونروا في مواقع مختلفة مع معدلات متفاوتة من الالتحاق والتسرب: (1) رابطات الآباء والمعلمين، (2) تعقب وتتبع الطلاب، و (3) تفاعل الطالب والمعلم.

النتائج الرئيسية:

يتم عرض نتائج هذا التقرير بحسب الموضوع، حيث يجمع كل قسم المداخلات من المقابلات وجلسات مجموعات التركيز. وبشكل أكثر تحديدًا ، يتم الانتباه للقضايا المهمة ، بما في ذلك الوضع الاجتماعي الاقتصادي، المناهج الدراسية والخدمات، ومشاركة الأسرة، والقوانين المحلية التي تحكم مشاركة اللاجئين الفلسطينيين في مختلف المهن. بمجرد إدراج هذه العوامل، تقوم هذه الدراسة بتضخيم أصوات الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين ومديري المدارس لإبراز الطرق المختلفة والتفصيلية التي تتفاعل بها هذه القضايا مع قرار التسرب من المدرسة.

الأسباب الجذرية للتسرب متفاوتة ومتداخلة بحيث أنه يصعب تحديد السببية المباشرة في أي معنى عام. فالطلاب الفلسطينيون في لبنان لا يميلون إلى التسرب لسبب واحد. هناك عوامل متعددة تلعب دوراً، ولا يمكن لأي عامل خطر واحد أن يتنبأ بدقة عمّن سينقطع عن الدراسة. ومع ذلك ، يمكن تجميع هذه العوامل على نطاق واسع في الفئات التالية: عمالة الأطفال؛ قوانين العمل اللبنانية؛ الزواج المبكر؛ والبنية

التحتية للمدارس والموارد والسياسات التعليمية. تستند خطة العمل، الموجودة في نهاية التقرير، إلى العديد من النتائج التي توصلت إليها الأبحاث التي أجريت لهذا التقرير.

أولاً، على الرغم من أن العديد من العائلات الفلسطينية تبدو مستعدة للتضحية بالكثير من أجل تعليم أطفالهم ، إلا أنه يبدو أن الكفاح اليومي من أجل البقاء في المخيمات الفلسطينية هو أولى الأولويات في لبنان.

ثانياً ، الطلاب المتسربون والأهل يرون أن معلمي الأونروا والإداريين لا يهتمون عموماً حين يبدأ الطلاب بالإختفاء من النظام.

ثالثاً، مدارس الأونروا مجزأة؛ فبعض أجزاء النظام المدرسي إما لا تعمل أو لا وجود لها.

رابعاً، العقاب الجسدي وعدم وجود نشاطات لاصفية (مثال، الرحلات المدرسية، المهرجانات، عروض المواهب، إلخ) حيث تمت الإشارة مراراً وتكراراً على أنها أكثر التجارب المدرسية الغير سارّة.

خامسًا، جميع المعلمين والإداريين أقروا أن مشاركة الأهل في النظام المدرسي ليست كثيرة.

سادساً، لم يتمكن الطلاب وأولياء الأمور من إيجاد صلة لحياتهم في المناهج الدراسية اللبنانية، ووجدوا فيها صعوبة في التواصل مع تجربتهم التعليمية.

سابعاً، إن السياسات والممارسات التعليمية المتعلقة بالترفيع التلقائي وتكرار الصفوف تخلق قوى مضادة فيما يتعلق باندماج الطلاب في النظام المدرسي.

أخيراً، يتعرض الطلاب الفلسطينيون الذين يذهبون إلى مدارس الأونروا في مخيمات اللاجئين لمجموعة متنوعة من العوامل التي تؤثر سلبا على سلامتهم النفسية العامة، مثل ظروف المعيشة المزدحمة والفرص الترفيهية المحدودة. ولذلك، يجب على المدارس توفير ظروف مختلفة واقتراح خطة طويلة الأمد لبناء أو تأجير المباني خارج المخيمات إذا لزم الأمر.

الاستنتاجات والتوصيات:

تتطلع خلاصة هذا التقرير إلى وضع خطة تدخّل لمعالجة معدل التسرب المدرسي المبكر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من خلال توفير خطة عمل أولية تستند إلى نتائج هذا التقرير. فالتسرب يمكن منعه من خلال خطة عمل مركزة. من خلال خطة للتدخّل والوقاية من التسرب، يمكن للأونروا أن تقدم استراتيجيات من مرحلة ما قبل المدرسة إلى المدارس الثانوية بالطرق التالية:

1) التدخل قبل مرحلة الروضة: يجب على الأونروا العمل مبكرا من خلال توفير جودة تعليم عالية، وتعليم رياض الأطفال ذات جودة عالمية بدوام يوم كامل.

2) إشراك المجتمع والأهل في تعلم الطلاب: على مدارس الأونروا أن تتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والمنظمات غير الحكومية في محاولة لإشراك الطلاب والأهل في أنشطة مثل تعلم الخدمة، التوجيه، والتعليم بعد الدوام المدرسي، والتطوع، بالإضافة إلى مشاركة أفضل للأهل في الحياة الأكاديمية لأطفالهم.

3) تحسين البيئة المدرسية: الكثير من الطلاب الذين يتسربون يعبرون عن شعور شديد وقوي بعدم الجاذبية، وعدم الارتباط ، تجاه مدارس الأونروا (مثال، ضعف الحضور، الصعوبات الأكاديمية، وإحساس ضعيف بالانتماء مع عدم محبة المدرسة بشكل عام). لذلك، فإن استراتيجيات الوقاية الفعالة يجب أن تتضمن خدمات استشارية محسنة، وشروط جودة للتعليم والتعلم مدى الحياة، وتخفيض حجم الصف الدراسي، والمناهج الدراسية الصارمة وذات الصلة (الطالب الفلسطيني).

4) خدمة الطلاب الذين يعانون من الفقر: لا تستطيع الأونروا القضاء على الفقر، لكنها تستطيع أن تدعو إلى تغييرات خارج المدرسة من شأنها تحسين حياة الطلاب ذوي الدخل المنخفض وعائلاتهم.

5) العناية بمتعلمي اللغة الإنجليزية: يحتاج الطلاب الفلسطينيون إلى الاستعداد بشكل أفضل لمناهج اللغة الإنجليزية حين يدخلون المدرسة الإعدادية وذلك لتحقيق أداء أفضل في الصفوف الدراسية بالإضافة إلى التنافس مع الطلاب اللبنانيين.

6) خدمة الطلاب المعرّضين للخطر وغيرهم من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة: ينبغي على الأونروا أن تجهز مديريها ومعلميها بشكل أفضل بالقدرة على تحديد الطلاب الذين يكونون في دائرة الخطر والطلاب المتميزون في وقت مبكر في مساراتهم التعليمية، من خلال طرق مثل وحدات تدريب المعلمين، ورصد منتظم للطلاب، واجتماعات الأهل والمدرّس.

Zakharia, L., Tabari, S. and Ibtikar Research & Consulting s.a.l. (2011). *The Potential of Palestinian Youth and Young Adults in Lebanon: A Quantitative and Qualitative Research Study*. Beirut: Najdeh Association. 55 p. Retrieved from: http://association-najdeh.org/en/wp-content/uploads/2016/12/The-Potential-of-Palestinian-Youth.pdf

---

العنوان بالعربية: **القدرات المحتملة للشباب الفلسطيني في لبنان.**

(الملخص التنفيذي للدراسة، تمت ترجمته إلى العربية كما ورد في المصدر)

في العقود الأخيرة، اجتذبت محنة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان اهتمام الباحثين والعاملين في مجال التنمية الاجتماعية وجماعات المناصرة. فإنه يُصَور على أنه مجتمع ضعيف للغاية ومُستبعد اجتماعياً، مجتمع محروم من الحقوق المدنية الأساسية، ويعاني من الفقر الذي طال أمده، ومع مؤهلات تعليمية منخفضة. ومع ذلك ، فقد أشارت الدراسات أيضا إلى التقدم المحرز في التحصيل العلمي ومستويات التوظيف بين الشرائح السكانية الأصغر سناً والأكثر تعلماً، تماشياً مع الاتجاهات الإقليمية.

تستند هذه الدراسة إلى أسس مفادها أن العديد من الشباب الفلسطينيين في لبنان، على الرغم من التمييز والصعوبات الحياتية التي يعانون منها والمذكورة أعلاه، قد اكتسبوا مجموعة من المهارات، وإذا سنحت لهم الفرصة، فإنهم يمتلكون إمكانات تطوير أوضاعهم وأوضاع مجتمعاتهم. تورد مراجعة شاملة للأدبيات تفاصيل القواسم المشتركة التي تؤثر على جميع الشباب في المنطقة العربية من حيث المشاركة الاجتماعية والاقتصادية، تليها نظرة خاصة على الأوضاع الخاصة للاجئين الفلسطينيين في لبنان ووضعهم القانوني، بالإضافة إلى البيانات الاجتماعية–الاقتصادية ذات الصلة بالشباب. هذه المؤشرات الإيجابية يتم تعزيزها من خلال تجارب وملاحظات العديد من العاملين الميدانيين الذين يتفاعلون مع فئة الشباب في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، ويستفيدون من معارفهم ومهاراتهم لتطوير وتنفيذ مجموعة من المشروعات والتدخلات المجتمعية. وتورد مراجعة شاملة للأدبيات تفاصيل القواسم المشتركة التي تؤثر على جميع الشباب في المنطقة العربية من حيث المشاركة الاجتماعية والاقتصادية ، ويتبعها نظرة عامة على الأوضاع الخاصة للاجئين الفلسطينيين في لبنان ووضعهم القانوني، بالإضافة إلى البيانات الاجتماعية–الاقتصادية ذات الصلة بفئة الشباب.

استندت منهجية البحث على جمع البيانات الكمية والنوعية. فجمعت الدراسة بيانات حول المستويات التعليمية، وخبرة العمل/العمل التطوعي، ومفهوم اكتساب المهارات. كما جمعت معلومات عن نوع ونطاق المساهمات المقدمة للأسرة والمجتمع، وحول المواقف والطموحات فيما يتعلق بالتعليم والعمل. وتبني النتائج على 522 من شباب اللاجئين الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18–29 سنة، ممن أتموا مرحلة التعليم المتوسطة على الأقل، من تسعة مخيمات وعدة تجمعات. وتقوم الدراسة بالنظر إلى مدى اختلاف الخصائص التعليمية والتوظيفية لدى الشباب، وقياس مهاراتهم ومساهمتهم في الأسرة والمجتمع، واستكشاف دوافعهم ومواقفهم في مواجهة التحديات والعقبات.

بتكليف من جمعية النجدة لحملة الحق في العمل، سيتم استخدام نتائج هذه الدراسة كأداة للمناصرة التي تسلط الضوء على إمكانيات الشباب الفلسطيني، وتشجيع صورة بديلة للفلسطينيين بشكل عام والتأثير على

استراتيجيات صناع السياسة والمعنيين نحو تعزيز القدرات الفلسطينية القائمة والإسراع في اتخاذ التدابير التي من شأنها توسيع نطاق وصولهم إلى الفرص.

النتائج الرئيسية:

- التعليم: تشير النتائج الكمية إلى أن التحصيل العلمي بين الشباب الفلسطيني من المرجح أن يكون أعلى بكثير من إجمالي عدد السكان. ثلثان (3/2) من الشباب الذين تم اختيارهم عشوائياً في هذا المسح كانوا إما متعلمين جامعيين أو حصلوا على تعليم جزئي مهني (تدريب التعليم المهني – VET) تخصصي يتراوح بين سنة أو اثنتين أو أكثر. وبرزت قيادة الشابات في كلا المسارين التعليميين. أما في التعليم المهني القصير (أقل من سنة واحدة)، فقد كان أقل تواتراً.

وقد سعى شباب من مختلف المستويات التعليمية إلى التدريب الشبه المهني، بما في ذلك ثلث المستجيبين من مستوى التعليم المتوسط ، وثلثي هؤلاء الذين حصلوا على تعليم ثانوي، و 7 في المائة من الذين حصلوا على تعليم جامعي.

على الرغم من أن الأونروا هي المصدر الرئيسي لتأمين التعليم الأساسي والثانوي، إلا أن أكثر الحاصلين على مراحل التعليم الأعلى يرتادون المؤسسات اللبنانية. فكانت الجامعة اللبنانية الأكثر حضورًا بين الجامعات، خاصة للشابات ، تليها جامعة بيروت العربية – ويرتادها بشكل رئيسي الشباب. أما في التعليم الفني/المهني، فقد برزت المدارس الفنية اللبنانية المزود الرئيس للتعليم والتدريب المهني أكثر من مدرسة سبلين الثانوية الفنية التابعة للأونروا.

بشكل عام، إن مجالات الدراسة والتخصص تتطابق مع المفاهيم الفلسطينية السائدة حول فرص العمل للمتخصصين في التعليم والرعاية الاجتماعية، فضلاً عن فرص الوظائف الإدارية والمكتبية.

معظم الشباب في هذه الدراسة لم يعتمد على موارد مساعدة لإكمال تعليمهم مما يوحي بأن البعض قد ينتمي إلى الأسر ذات الدخل المرتفع. والأقلية من المستجيبين من المستوى الجامعي (28 في المائة) حصلوا على منح دراسية أو قروض أو مساعدة، و11 في المائة يعملون لتغطية الرسوم الدراسية.

- العمل: وتشير النتائج الكمية إلى أنه في حين أن معدلات عمالة الشباب قابلة للمقارنة بمعدل السكان الفلسطينيين بشكل عام، إلا أنه يرتفع بنسبة الضعف للفتيات. فكان معدل التوظيف بين الشابات المتعلمات خريجات الجامعات أكثر من ضعف معدل الشبان. وقد ظهرت علاقة واضحة بين العمل والتعليم: فنصف (2/1) المستجيبين العاملين كانوا قد حصلوا على تعليم مهني جزئي،

والربع (4/1) منهم من المتعلمين الجامعيين، بينما الخمس (5/1) قد حصّلوا التعليم المتوسط أو الثانوي فقط.

إن نسبة الوظائف لخريجي المستوى التعليم الفني أعلى من إجمالي عدد السكان الفلسطينيين. فهناك ما لا يقل عن ثلاثة من كل عشرة من الشباب يعملون كمعلمين، وعاملين اجتماعيين أو صحفيين، ومهندسين، ومتخصصين في الحاسوب (أجهزة وبرامج) ومحاسبين. وقد بلغت نسبة العاملات المهنيات (66٪) أكثر من ضعف نسبة العمل للذكور (29٪). وتشكل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أرباب العمل الرئيسيين للمعلمين والعاملين الاجتماعيين، في حين استخدم القطاع الخاص معظم المهنيين الآخرين وشبه المهنيين، بما في ذلك المهندسين والفنيين والعاملين الصحيين والمحاسبين. وبين الشابات العاملات، كانت النسبة المئوية للوظائف المهنية (66٪) أكثر من ضعف نسبة العمل للذكور (29٪)، ويبدو أنها تفوق إلى حد كبير معدل النساء العاملات والمنتميات إلى إجمالي السكان.

إن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية هي أرباب العمل الرئيسيين للمعلمين والعاملين الاجتماعيين، في حين استخدم القطاع الخاص معظم المهنيين الآخرين والمهنيين الجزئيين، بما في ذلك المهندسين والفنيين والعاملين الصحيين والمحاسبين.

غير أن عدداً قليلاً جداً من الموظفين تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح للعمل، ولكن من الإثني عشر شخصاً الذين تقدموا بالطلبات، فقط سبعة (5 ذكور ، 2 إناث) استطاعوا الحصول عليها في الفترة ما بين 2005 – 2010 ، بما في ذلك أربع ممرضات/ين ومعلم واحد واثنان من المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الخمس الباقون لا يزالون يتابعون دراسات عليا أو شبه مهنية.

أما الأجور الشهرية التي ذُكرت فتُعتبر منخفضة للغاية، مع أفضلية قليلة منها في القطاع الخاص. 88.3% من العاملين يتقاضون دخلاً أقل من الحد الأدنى للأجور اللبنانية (467 دولاراً) ، بينما 10% تتراوح أجورهم من 467 إلى 600 دولار.

- الأداء والكفاءات: تظهر نتائج المسح أن متابعة التعليم بعد المرحلتين المتوسطة والثانوية لا يقتصر على التلاميذ ذوي الأداء العالي في المدرسة، بل يشمل الطلاب المتوسطي مستوى الأداء والأقل من ذلك. قد تكون توافر الفرص (دخل الأسرة و/أو التحويلات النقدية) عاملاً محدداً لذلك، ولكن لم يجر تأكيدها في هذا التقرير. إذ أن خُمس الطلاب الحاصلين على مرتبة "مقبولة" في المدرسة قد حصلوا (أو كانوا ما زالوا يحصلون) على دراسة مهنية وشهادات جامعية.

أما تطوير الكفاءات والمهارات فيتم عن طريق التدريب (internships)، والعمل التطوعي هو السائد لتعزيز التوظيف. إن أكثر من نصف العاملين وخُمسَين (5/2) من كل المستجيبين كانوا قد شاركوا في تدريب وظيفي واحد على الأقل، و33% من العاملين كانوا منخرطين في العمل التطوعي مقارنة لـ 29% من عدد المستجيبين. ومن بين العاملين، فإن مستويات الكفاءة الوظيفية الجيدة لم تكن نادرة بدليل أن الثلث منهم تمت ترقيتهم في الوظيفة و/أو حصلت على زيادات في المرتبات.

وتعلم الكمبيوتر سائد عبر المستويات التعليمية. إن سبعة من كل عشرة هم على معرفة ببرنامج واحد على الأقل من برامج الكمبيوتر القياسية (معالجة النصوص وجداول البيانات، إلخ. Word processing, spreadsheets,). يمارس نصفهم مهاراتهم الحاسوبية بانتظام، والثلث منهم يمتلك جهاز كمبيوتر في المنزل. أوضح نصفهم أنهم من مستخدمي الـ Facebook بمهارة، ومثلهم تقريبا كانوا بارعين في استخدام تويتر. ومع ذلك، كانت مهارات الكمبيوتر العامة والمتخصصة هي الحاجات التي تم ذكرها تكراراً لتطوير المهارات.

إن معظم الشباب الفلسطيني في هذه الدراسة يتّبع مجموعة من الأنشطة اللامنهجية التي تساهم في تعزيز مهاراتهم الاجتماعية والشخصية. فقد تمتعت الأغلبية بالمشاركة في الحوارات والمناقشات، والربع منهم (4/1) يمارسون هواية مفضلة خارج المنزل بصحبة الأصدقاء والمعارف. غالبية الشبان كانوا يشاركون في الرياضة، في حين أن معظم الشابات يمارسون هوايات ذات طبيعة ثقافية وفنية.

- المساهمة للعائلة والمجتمع: يقوم معظم الشباب العامل بالمساهمة المالية في العائلة رغم أن القليل منهم هم من الأصحاب الرئيسيين للدخل. في حين يساهم العديد من الطلاب وغير العاملين بشكل غير مباشر من خلال تخفيف نفقات العائلة. وتشمل تدابير خفض النفقات العمل لتغطية الرسوم الدراسية و/أو النفقات الشخصية، تأمين المنح الدراسية والقروض، وتعليم الأشقاء والمساعدة في الأعمال العائلية. أما معظم الفتيات (عاملات وطالبات) يشاركن في الأعمال المنزلية، وتكون أكثر تواتراً عند الأصغر سناً كما عند اللواتي لا يدرسن ولا يعملن.

إن نصف المستجيبين تقريباً يشاركون في العمل المجتمعي، والإغاثة في حالات الطوارئ وحملات. فقد اتخذت خدمة المجتمع شكل العمل التطوعي مع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية ومجموعات الكشافة، وبدرجة أقل من خلال العمل الدعوي لحقوق الفلسطينيين.

- الآراء والمواقف: إن التعليم والعمل هما مجالي تقدير كبيرين في سبيل الأمن الاقتصادي، ويشكلان "سلاح" للحفاظ على الكرامة الوطنية والشخصية واحترام الذات والهوية. إثنين من ثلاثة طلاب يخططون لإكمال تعليمهم قبل العمل، والغالبية من غير العاملين (العاطلين عن العمل أو الذين لا يبحثون عن وظيفة) يطمحون لاستئناف تعليمهم. وإثنين من ثلاثة موظفين يهدفون إلى الحفاظ على وظائفهم الحالية. ولكن، فإنه من بين غير العاملين (بما في ذلك الطلاب)، ظهر إثنين من أصل ثلاثة محبطين ولا ينويان البحث عن وظيفة، مع وجود تكافؤ بين الجنسين.

إن الرواتب المنخفضة، تليها ندرة الوظائف، تعتبر أهم تحديات العمالة في أسواق العمل اللبنانية والفلسطينية، يليها التمييز ضد الفلسطينيين في الأولى، و"الواسطة" في الأخرى.

كانت المعرفة التفصيلية لتعديل قانون العمل اللبناني الأخير ضعيفة في وقت المقابلة. وقد اعتبر 41% من المجيبين أن التعديل غير فعال، لكن يُنظر إليه على أنه إيجابي بالنسبة لتعليم/توظيف الشباب بنسبة 21%. وقد اعتبر ذلك "ممكن إيجابيًا" بنسبة 37% الذين شعروا أنه قد يفيد الفلسطينيين ويقلل من الهجرة إلى الخارج. هناك شعور بأن العلاقات مع الشباب اللبناني لم تتأثر على نحو غير ملائم بالسياسات اللبنانية الرسمية. فقد تم تصنيف التفاعل على أنه إيجابي إلى حد كبير و/أو "عادي" على الرغم من قلة الصداقات الدائمة التي استُشهد بها. وذكرت أقلية أن العلاقة تشوبها الطائفية أو المواقف التمييزية، وكذلك الاختلافات الثقافية.

ينتشر قبول الأدوار التقليدية للجنسين بين الشباب والشابات من حيث المواقف في الأعمال المنزلية والاختيارات المهنية؛ ولكن، اعتبرت الأغلبية أنهن صانعات القرار الوحيدات بشأن التعليم والزواج والعمل، وإن كان ذلك على نحو أقل تواتراً بين الإناث منه بين الذكور.

- الاستنتاجات

نظراً للارتباط العملي والسلوكي المتكرر بين التعليم والأمن الاقتصادي، يظهر التعليم كاستراتيجية المواجهة الأساسية لدى مجموعة العيّنة تحت الملاحظة. هذا الارتباط يقترح أن قطاعات من الشباب الفلسطيني والمجتمع تمتلك المرونة في التفكير في كسر قيود الاستبعاد الاجتماعي والفقر. وقد اعتمدوا التعليم كنهج رئيسي للتصدي لقيود العمالة القانونية وخفض اعتمادهم على المعونة لتأمين التعليم بعد المرحلة الثانوية وذلك باللجوء إلى خيارات ميسورة التكلفة. فاختارت الإناث على وجه الخصوص مؤسسات تعليمية قليلة التكاليف وحققت مكاسب في التوظيف على المستوى المهني.

اختار الشباب الذكور مهناً ذات احتمالية أكبر للعمل، حتى لو كان ذلك بشكل غير رسمي. أما بالنسبة للإناث، فقد تقيدت الفتاة باختيار المهن المقبولة اجتماعياً (معلمة، أخصائية إجتماعية، إلخ.). كثير من الشباب يتدربون في مؤسسات متعددة (internships) لتنمية مهاراتهم وكفاءاتهم بهدف التكيف في سوق العمل. وقد شارك البعض في أكثر من مؤسسة تعليمية واحدة، تجمع بين التدريب الجامعي والتقني، أو مؤسستين تقنيتين متعاقبتين لكسب عدة دورات تدريبية، معظمها يستغرق عدة أشهر ولكن غالباً ما يصل إلى سنة واحدة بدون أجر .
ومن أساليب التأقلم القبول بالأجور المنخفضة، وذلك لاستكشاف خياراتهم للعمل الحر، والتخطيط للسفر أوالهجرة.

وتركز التوصيات الواردة في نهاية التقرير جزئياً على أهداف عملية متوسطة الأجل يمكن تحقيقها في سياق الأهداف الأوسع لحملة الحق في العمل. وهذه تشمل:

- تعزيز التدخلات التشاركية المنسقة مع الشباب العاطلين عن العمل الذين يحملون شهادات البريفيه (الصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي)، شهادة البكالوريا (المستوى الثانوي)، والمهنية والشهادة الجامعية لتطوير مهاراتهم الوظيفية والمهنية، بما في ذلك معرفة سوق العمل والقدرة على التكيف والإدارة الوظيفية، ضمن أمور أخرى؛

- نشر نتائج هذه الدراسة بين الشباب الفلسطيني الأصغر سناً (15–18 سنة) وعائلاتهم، من أجل محاربة عدم التشجيع وإحباط المعنويات، فضلا عن تعزيز التعليم والمشاركة الاقتصادية للفتيات.

وتتناول توصيات أخرى مثل الحاجة إلى المشاركة الانشطة من جانب الشباب في وضع استراتيجيات لمناصرة حملة "الحق في العمل" التي تستهدف الرأي العام في مدارسهم وجامعاتهم وفي القطاع الخاص.

الاونروا والجامعة الاميركية في بيروت (2010). **المسح الأسري الاقتصادي الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان**. على الموقع الإلكتروني:

https://www.unrwa.org/ar/newsroom/features/المسح-الأسري-الاقتصادي-الاجتماعي-للاجئين-الفلسطينيين-في-لبنان

الملخص التنفيذي (ترجم كما ورد في المصدر)

الخلفية:

حقيقة أن الظروف المعيشية لمعظم اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان خطيرة، كما يبين هذا التقرير، هي ملحوظة على نطاق واسع، وتم التعليق عليها، وبالكاد قد تكون بحاجة إلى إعادة التأكيد. لماذا إذن هذا التقرير؟ في الواقع، هذه هي أول دراسة لتقييم الفقر بين اللاجئين في لبنان بطريقة أكاديمية سليمة وشاملة، وتقترح استراتيجية للحد من الفقر بناء على الأدلة. بتكليف من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، يتناول هذا التقرير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان ويقدر نسبة الفقر بينهم، ويربطها بالمؤشرات الديمغرافية والصحة والأمن الغذائي وغيرها من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. يستند هذا التقرير إلى مسح تمثيلي للأسرة على جغرافية البلد، يغطي أكثر من 2600 أسرة، تمت مقابلتهم وجهاً لوجه في أواخر يوليو / تموز وأوائل أغسطس / آب 2010 من قبل فريق مكون من 60 من جامعي البيانات تحت إشراف الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB). وأجريت المقابلات مع الأسر في المخيمات وفي التجمعات، في 32 موقعاً. بحسب علمنا، فإن هذا هو المسح الأول على هذا النطاق والتغطية الجغرافية تم في أكثر من 10 سنوات.

يطمح هذا التقرير ليس فقط لتقديم معلومات. بل يهدف إلى توجيه سياسة الأونروا ووضع توصيات للسياسات تستند إلى البيانات التي تم جمعها من خلال المسح الأسري. وعليه، فإن القيمة المضافة لهذا التقرير، مقارنة بأعمال سابقة حول نفس الموضوع، تنبع من حجم البيانات التي تقوم بتحليلها، والطموح في توجيه وإعلام صناعة السياسة في الأونروا في البلاد. ويأخذ هذا التقرير مقاربة متعددة الأبعاد للفقر، مما يجعله أكثر من مجرد نقص في الدخل أو الممتلكات، ولكن ليشمل تعليم الأسرة أو الفرد، والصحة، والأمن الغذائي، وغيرها من المؤشرات. وتبرير هذا النهج يأتي من خلال الملاحظة أنه من أجل الاستفادة من القدرات الفطرية للمشاركة بشكل منتج في المجتمع، يحتاج الأفراد إلى درجة معينة من الأمن والرعاية في المجالات غير الاقتصادية مثل الصحة أو الأمن الغذائي. وبناء عليه، فقد كتب التقرير فريق من الأكاديميين في الجامعة الأمريكية متعددي التخصصات في مجالات التغذية المجتمعية والصحة العامة وعلم الاجتماع وعلم الأوبئة الغذائية والاقتصاد التطبيقي واستهداف الفقر.

الاستبعاد الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان: نظرة عامة

يعود الوجود الفلسطيني في لبنان إلى النكبة في عام 1948، وأفضل ما يوصف به هذا المجتمع على أنه لاجئ منذ الأمد الطويل بدلاً من لاجئين فارين مؤخراً من النزاع. وبالرغم من وجودهم منذ فترة طويلة في لبنان، لا يزال اللاجئون الفلسطينيون مستبعدين من الجوانب الرئيسية للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلاد. في الواقع، هم ممنوعون من امتلاك العقارات أو مزاولة أكثر من 30 مهنة، من بينها جميع المهن الحرة. التغييرات الأخيرة في قوانين العمل لم تكن كافية لتغيير هذا. وبعكسهم، فإن اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا والأردن يستطيعون العمل في جميع المهن والتملك أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، يسيطر الجيش اللبناني على مداخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، مما يحد من حركة اللاجئين.

يمتد هذا الاستبعاد الاجتماعي بالمكان إلى المخيمات، وهي المساحة التي يسكنها حوالي ثلثي اللاجئين الفلسطينيين. والمخيمات هي جيوب خارج سلطة الدولة اللبنانية. ولكن، المساحة للمخيمات لم تتزايد مع تزايد عدد السكان، وأصبح الكثير منها عبارة عن أحياء صفيحية ضيقة، توفر القليل جداً من الخصوصية للمقيمين وتعرضهم للمخاطر الصحية. توفر الأونروا للمخيمات السكن والماء والكهرباء. وهذه الخدمات لا تشمل التجمعات ومحيط المخيمات، التي يسكنها في الغالب الفلسطينيون، والتي تعاني من مشاكل التخلص من النفايات بشكل غير منتظم وإمدادات المياه والكهرباء، والتي هي مسؤولية رسمية تقع على عاتق الحكومة اللبنانية. كما توفر الأونروا خدمات التعليم والرعاية الصحية بالإضافة إلى بعض خدمات الرعاية للفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات والتجمعات. وبالرغم من أن 46 منظمة عربية و 20 منظمة غير حكومية أجنبية تساعد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فإن حجم ونطاق مساعداتهم ضئيل مقارنة بالخدمات التي تقدمها الأونروا.

في حين يطالب الفلسطينيون بالاندماج في سوق العمل والأسواق العقارية، فضلاً عن حرية الحركة، فإن الإدماج السياسي والحوكمة في مجتمع اللاجئين هو الموضوع الأكثر إثارة للجدل. فلا الفلسطينيون ولا اللبنانيون يريدون الاستيعاب الكامل، أو توطين اللاجئين، في الدولة اللبنانية. ويكون السيناريو المثالي هو الوضع الذي يتمتع فيها "المواطنون – اللاجئون" بالحقوق المدنية والاقتصادية، والحق في المساحة والتنقل، وفي الوقت نفسه يساهمون من خلال استهلاكهم ودفع ضرائبهم للاقتصاد اللبناني ككل، إلى حين التسوية النهائية في حق العودة.

التركيبة السكانية

لم يتم إجراء إحصاء للسكان الفلسطينيين المقيمين في لبنان. فقط نظام التسجيل في الأونروا هو وحده الذي يعطي بعض البيانات ولكنه غير دقيق بالنظر إلى الهجرة الهائلة للفلسطينيين. يتيح هذا المسح لأول مرة تقدير إجمالي دقيق لعدد اللاجئين الذين يعيشون في لبنان. فمن بين 425،000 لاجئ مسجلين لدى الأونروا منذ عام 1948، يقيم حالياً في لبنان 260،000–280،000 فقط. يعيش حوالي ربعهم في صور

وصيدا وبيروت، والخمس في الشمال و 4٪ في البقاع. يعيش أكثر من نصف عدد اللاجئين في المخيمات (62٪) بالمقارنة مع 38٪ يعيشون في التجمعات، لا سيما في محيط المخيمات. وبناءً على نتائج المسح للأسر، فإن 53٪ من اللاجئين هم من النساء، واللاجئون الفلسطينيون هم شعب فتيّ، ويبلغ متوسط عمرهم 30 عامًا، ونصف عمر السكان أقل من 25 عامًا. يبلغ متوسط حجم الأسرة 4.5 فرد، مقارنة بـ4.2 للأسر اللبنانية.

سبل العيش

العديد من العمال الفلسطينيين لا يتم تشجعيهم على العمل: 56٪ من اللاجئين عاطلين عن العمل، و 37٪ فقط من السكان في سن العمل يعملون. تبلغ قوى اليد العاملة للاجئين الفلسطينيين 120،000 عامل، منهم 53،000 يعملون. والبطالة بين اللاجئين لها بعد قوي في الجنس: فقط 13٪ من النساء يعملن مقارنة بـ 65٪ من الرجال. أولئك الذين يعملن غالباً ما يكونون في وضع متدني من المعيشة، وعملهم غير رسمي وغير مستقر. تبين الدراسة الاستقصائية التي أجريناها أن 21٪ من اللاجئين العاملين يعملون في أعمال موسمية، وأن 7٪ فقط من العاملين يملكون عقود عمل. عدد قليل جدا لديهم وظيفة ثانية (3 ٪) مما يشير إلى ندرة العمالة المنخفضة الجودة. معظم اللاجئين لا يملكون مؤهلات كافية: 6٪ من القوى العاملة الفلسطينية لديهم تدريب جامعي، مقابل 20٪ للقوى العاملة اللبنانية.

وعلى الرغم من اختلاف التوظيف قليلاً بين المناطق، إلا أن جودة التوظيف تجعلها مختلفة. إن نسبة العاملين في وظائف متدنية بدائية هي الأعلى في مدينة صور في حين أن نصيب المحترفين وكبار المسؤولين هي أعلى في الشمال. يعمل ما يقرب من ربع العمال في صور في القطاع الزراعي و 87٪ من جميع العمال الزراعيين يعيشون في صور. فالأشخاص الذين يعملون في المهن الأولية أو القطاع الزراعي هم ينتمون أكثر إلى الفقراء العاملين منها إلى أولئك الذين يعملون في مهن أخرى.

تظهر نتائج المسح أن التعليم يمكن أن يساعد اللاجئين في تأمين وظائف أكثر وأفضل. فمن الأرجح أن يتم توظيف اللاجئ الحاصل على شهادة مهنية أو جامعية أكثر من اللاجئ الذي يحمل شهادة Brevet (شهادة رسمية مؤهلة للالتحاق بالمدرسة الثانوية) أو دون ذلك. إضافة فإن 70٪ من أولئك الذين يحملون شهادة جامعية يعملون في مهن محترفة، أو مهن مرتبطة بدراستهم؛ في حين أن أولئك الذين يملكون شهادة البريفيه أو أقل يعملون بشكل أساسي في المهن الحرفية والأعمال الابتدائية. ومعدلات التوظيف للنساء اللواتي يحصّلن التعليم العالي هي أيضا أعلى. نصف النساء اللواتي لديهن شهادة جامعية يعملن، و 43٪ حملة الشهادات المهنية أيضاً يعملن.

ومع ذلك، فإن اللاجئين ما زالوا يواجهون العديد من التحديات في تحصيلهم العلمي. تظهر نتائج المسح أن 8٪ من الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و 15 سنة لم يلتحقوا بالمدارس في عام 2010. بالإضافة، فإن

ثلثي الفلسطينيين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ليس لديهم شهادة البريفيه، مقارنة بمعدل لبناني يبلغ 50٪. يتم تسجيل 50٪ فقط من الشباب في سن التعليم الثانوي (16–18 سنة) في المدرسة. نصف هؤلاء يعيشون في الجنوب، بالرغم من أن الحضور يتفاوت بشكل كبير داخل المناطق. يعتبر التعليم أمراً مركزياً لتحسين سبل العيش بين اللاجئين، حيث أن رب الأسرة الذي يحمل شهادة البريفيه أو أكثر هي أقل عرضة لأن تكون من الأسر الفقيرة أو التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. أما بالنسبة للتعليم العالي، فإن 13٪ فقط من اللاجئين الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة حصلوا على شهادة البكالوريا أو أعلى ، مقابل 17٪ للبنانيين.

النهج المفاهيمي: ثلاث طرق لقياس الفقر

إن الغرض الرئيسي من هذا التقرير هو تقييم الفقر. هناك ثلاث طرق رئيسية لتقدير درجة الفقر. فالمفهوم الأكثر استخدامًا هو مقياس المال (money metric) على افتراض أن الفروقات الفردية للرفاهية يمكن أن تتلخص من خلال الاختلاف في الدخل والنفقات. ولكن، إذا تم استخدام هذا المقياس لأجل استهداف السياسات، فهناك حافز قوي لدى المستفيدين لتقديم إجابات غير صحيحة. والنهج الثاني البديل هو قياس الفقر بربط الإيرادات والنفقات الممكن ملاحظتها، مثل الممتلكات المادية للأسرة، والتي يصعب إخفاؤها. ومع ذلك، قد تكون هذه غير دقيقة لأنها تعتمد على الربط بدلاً من المراقبة الفعلية. إن المؤشرات التي تعتمد على الممتلكات تحدد بشكل وافٍ من هم الناس الذين يعيشون في الفقر منذ فترة طويلة، لكنها لا تُظهر جيداً التغيرات القصيرة المدى في الظروف المادية للأسرة.

وقد كانت مقاربات مقياس المال (money metric) والممتلكات لقياس الفقر موقع انتقاد، ذلك لأنها تركز على الوضع الاقتصادي للأسرة أو الفرد وتتجاهل تمكين القدرات مثل التعليم الأساسي والصحة والحصول على المياه والصرف الصحي والكهرباء، والتي تدعم أو تمنع مشاركة الفرد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بأفضل قدراته/ها. وبالتالي، فقد تم اقتراح مقاييس متعددة الأبعاد، وأشهرها مؤشر التنمية البشرية (HDI).

يقيّم هذا التقرير الفقر على خمسة أبعاد، وهي: الوضع الاقتصادي، والإسكان، والصحة، والأمن الغذائي، والتعليم. وفقاً لهذا الإطار، تعتبر الأسرة الفلسطينية فقيرة إذا كان أفرادها عاطلين عن العمل أو في عمل متقطع وغير مستقر، ويعيشون في أوضاع سكنية سيئة، ويعانون من سوء الصحة، ويعانون من انعدام الأمن الغذائي، وقضوا سنوات قليلة فقط في التعليم بشكل رسمي. ليس كلها ولكن معظم هذه الخصائص تحدد الأسرة الفلسطينية الفقيرة. إحدى الانتقادات الرئيسية لمؤشرات الفقر المركبة هي الميل إلى التقليل من شأن الفقر مقارنة بمؤشرات المال المتريّة. يتم تطوير جميع الطرق الثلاث المذكورة أعلاه في التقرير.

تم اختيار 2627 أسرة عشوائياً من جميع المخيمات والعديد من التجمعات في لبنان. وتم تصميم استبيان يغطي الأبعاد الخمسة للفقر قيد التقييم، وهي الوضع الاقتصادي والإسكان والصحة والأمن الغذائي والتعليم. كانت الاستبيانات تُطبّق من قبل العاملين الاجتماعيين في الأونروا الذين تم تدريبهم على تقنيات إجراء المقابلات من قبل الجامعة الأميركية في بيروت. أما تصميم البحث فقد تمت الموافقة على أنه أخلاقي من قبل مجلس المراجعة المؤسسية التابع للجامعة الأميركية في بيروت (AUB's Institutional Review Board)، وقد تم جمع البيانات في أوائل أغسطس 2010.

ملف الفقر الخاص باللاجئين الفلسطينيين في لبنان

- الفقر بقياس المؤشر المالي (Money Metric Poverty)

يمثل خط الفقر المالي المستخدم في هذا التقرير الحد الأدنى من الاحتياجات اليومية للشخص من الناحية النقدية. يبلغ خط الفقر 6 دولارات في اليوم، ما يسمح بتغطية الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية (مثل الإيجار، والنقل، والخدمات، إلخ) للاجئ الفلسطيني البالغ. ويستند خط الفقر هذا إلى تلك التي استُعملت في مسح الأسر اللبنانية في عام 2004 والأونروا في عام 2008، بعد تعديلها لتتماشى مع التضخم الاقتصادي. ثلثي لاجئي فلسطين فقراء، أي ما يعادل حوالي 160،000 شخص. ومعدل الفقر في المخيمات أعلى منه في التجمعات، ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان المخيمات فقراء بينما أكثر قليلا من نصف سكان التجمعات هم فقراء.

لقد تم تقدير الفقر على نطاق الفقر المدقع. إن حدّ الفقر المدقع البالغ 2.17 دولار أمريكي يسمح بشراء ما يكفي من الغذاء لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية اليومية للاجئ الفلسطيني البالغ. 6.6٪ من اللاجئين الفلسطينيين يصرفون أقل من الضروري بالقيمة المالية، لتغطية احتياجاتهم الغذائية الأساسية اليومية. وهذا يصل إلى 16000 شخص. ويبلغ معدل الفقر المدقع في المخيمات (7.9 ٪) ضعف مما لوحظ في التجمعات (4.2 ٪).

يعكس معدل الفقر المرتفع إجمالي الدخل المنخفض بين اللاجئين الفلسطينيين، كما هو مبين في الإنفاق. والصحيح أن معظم اللاجئين هم حول خط الفقر، وأن أي حدث/صدمة قد تؤدي بسهولة إلى دفع الأسر إلى الفقر. ضمن مجموعة البيانات لدينا، لم تبلّغ أي أسرة عن إنفاق أكثر من 600 دولار أمريكي. أكثر من 81٪ من مجموع اللاجئين في صيدا وصور يعانون من الفقر المدقع، ويعيش الثلث من هؤلاء الفقراء في صور. وبالرغم من أن معدلات الفقر في التجمعات بشكل عام هي أقل من معدلات الفقر مقارنة بالمخيمات، إلا أن بعض التجمعات في صور، مثل جلّ البحر أو القاسمية، تعاني من معدلات فقر عالية للغاية بحيث تفوق تلك الموجودة في معظم المخيمات. وبالنظر إلى أن العديد من اللاجئين الفلسطينيين

في صور يعملون في الزراعة والمهن الأساسية، فإن هذا يشير إلى أن هذه التجمعات الفقيرة جداً هي مجتمعات العمال الزراعيين.

هناك ضعف عدد الفقراء بين اللاجئين الفلسطينيين وبروز لظاهرة الفقر المدقع بما يبلغ أربعة أضعاف منه بالمقارنة مع السكان اللبنانيين. جغرافياً، فإن معدلات الفقر بين الفلسطينيين أعلى من معدلات جيرانهم اللبنانيين؛ وهذا التباين شديد بشكل خاص في منطقة لبنان الوسطى حيث نسبة الفقر بين اللبنانيين أقل من نصف تلك النسبة بين الفلسطينيين. هناك استثناء ملحوظ في منطقة الشمال حيث معدلات الفقر بين اللبنانيين والفلسطينيين قابلة للمقارنة. وبالفعل، فإن توزيع الفقر بين الفلسطينيين يتناقض مع توزيعه لدى اللبنانيين، مع ارتفاع معدلات الفقر في الجنوب مقارنة بالشمال. على الرغم من أن الشمال عانى مؤخراً من أزمة مخيم نهر البارد، إلا أن النتائج لم تظهر تأثيراً كبيراً. ويمكن تفسير ذلك من خلال العديد من مشاريع الطوارئ الجارية في تلك المنطقة. وتظهر الأدلة الاستقصائية أن العمالة لها تأثير ضئيل على الحد من الفقر بشكل عام، لكن تأثيرها كبير على الحدّ من الفقر المدقع الذي ينخفض من 9.3 ٪ إلى 5.1 ٪ عندما يتغير وضع رب الأسرة من البطالة إلى العمل. ويعود ذلك إلى الطبيعة غير المستقرة والمنخفضة الأجر للوظائف التي يشغلها اللاجئون الفلسطينيون عادة في لبنان.

- مؤشر الحرمان

ولتكامل معدلات الفقر في الأموال، تم تطوير مؤشر الحرمان الذي يستند إلى مكونات الرعاية الاجتماعية. وشملت المكونات: الصحة الجيدة، والأمن الغذائي، والتعليم الكافي، المدخل إلى عمل مستقر، والسكن اللائق، وملكية الموجودات المنزلية الأساسية. يبين مؤشر الحرمان أن 40٪ من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان هم محرومون. يرتبط هذا المؤشر ارتباطًا وثيقًا بالمقاييس المالية لقياس الفقر التي تم تحليلها أعلاه. فتشير هذه النتائج إلى أن ضمان الصحة الجيدة والأمن الغذائي والتعليم الملائم والوصول إلى العمل المستقر والسكن اللائق وحيازة الأصول المنزلية الأساسية هي جزء لا يتجزأ من أي استراتيجية طويلة الأمد للحدّ من الفقر بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

- خصائص الفقر

إن درجة الفقر أعلى بين الأطفال والمراهقين (6–19). فالفقر بالعموم يزداد مع عدد الأطفال وحجم الأسرة. ولكن من ناحية ثانية، فإن الفقر المدقع يتناقص مع عدد الأطفال في الأسرة. ويعود ذلك إلى مساهمة الأفراد الصغار في كسب العيش في الأسرة الفقيرة، غالباً من خلال عمالة الأطفال. جميع الأسر التي يكون فيها رب الأسرة معوقاً (9 ٪ من السكان اللاجئين) بتم تصنيفها على أنها فقيرة للغاية. تظهر درجة الفقر أعلى بشكل ملحوظ أيضا عندما يكون المستوى التعليمي لربّ الأسرة منخفضاً (الابتدائي وأدناه).

وتنخفض نسبة الفقر إلى 60.5٪ عندما يكون لربّ الأسرة مستوى التحصيل العلمي أعلى من الابتدائي، ويقسم الفقر المدقع باثنين تقريبًا (أي النصف تقريباً).

الأمن الغذائي

تماشياً مع النهج المتعدد الأبعاد المعتمد في هذا التقرير، قمنا بتضمين تحليل للأمن الغذائي بين اللاجئين الفلسطينيين. والأمن الغذائي لا يعني توفير الغذاء بشكل عام، بل في قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية من خلال الوسائل المتاحة لهم، أي الأرباح من العمل أو نقل الرفاه أو امتلاك الإنتاج. يشمل الأمن الغذائي كمية الغذاء ومؤشرات الجودة أيضاً. فمن الممكن أن يكون سوء التغذية والوزن الزائد ونقص المغذيات الدقيقة مظهرين مختلفين لانعدام الأمن الغذائي.

ثلثا اللاجئين الفلسطينيين يُظهرون عدم الرضا عن نظامهم الغذائي، وأكثر من نصفهم (58 ٪) معرضون لانعدام الأمن الغذائي، وعدد ثالث هم أقل ما يقال من انعدام الأمن الغذائي، وأكثر من ربعهم (28 ٪) يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل، و 15 ٪ يعانون من انعدام أمن غذائي شديد. إن العوامل التي تؤثر على انعدام الأمن الغذائي مماثلة لتلك التي تؤثر على الفقر. الأكثر احتمالاً هو أن يعاني سكان المخيم من انعدام الأمن الغذائي أكثر من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في التجمعات. وسكان مناطق الشمال أقل عرضة للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي من المقيمين في مناطق أخرى، وخاصة في صور. وبالفعل يعيش ثلثا من يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الجنوب (صور وصيدا). ومن المثير للاهتمام أن اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في البقاع هم أكثر عرضة لتجربة انعدام الأمن الغذائي الشديد.

تقلّ احتمالية انعدام الأمن الغذائي للأسرة إذا كان ربّ الأسرة من حَمَلة شهادة البريفيه. فالعمالة تخفف قليلاً من احتمال تعرض الأسرة لانعدام الأمن الغذائي، في حين أن الوضع المهني، وهو المؤشر لجودة العمالة ، له تأثير أكثر أهمية على احتمال مواجهة انعدام الأمن الغذائي. وكما الحال بالنسبة للفقر المدقع، فإن الأسر التي تعيلها نساء هي الأكثر احتمالاً أن تعاني من انعدام أمن غذائي حاد. وتشير هذه الملاحظات المتعلقة بالتعليم والعمل والأسر التي تعولها النساء، إلى أن انعدام الأمن الغذائي والفقر يختلفان باختلاف الدلالات الاجتماعية والاقتصادية. وبالتأكيد فإن الفقر وانعدام الأمن الغذائي مترابطان إلى حد كبير، وأن معظم الفقراء، والفقراء جداً، يعانون من درجة ما من انعدام الأمن الغذائي.

تتضمن مظاهر انعدام الأمن الغذائي في الغذاء الذي يحتوي على كمية منخفضة جداً من الأغذية الطازجة، حيث أن تناول الفاكهة الطازجة منخفض بشكل ملحوظ لدى السكان ككل: أكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين يستهلكون الفاكهة أقل من مرة في اليوم، و 46.5٪ من الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد تستهلك الفاكهة أقل من مرة واحدة في الأسبوع. كما تتأثر الأغذية الطازجة الأخرى، خاصة اللحوم والدجاج ومشتقات الألبان، بانعدام الأمن الغذائي. وكانت هذه أيضا أكثر الأطعمة التي ذكرت في

كثير من الأحيان أن الأسرة غير قادرة على تحمل تكاليفها. وبالتالي فإن الأسر الفلسطينية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تستهلك وجبات غذائية منخفضة الجودة.

من المرجح للغاية أن حوالي ثلث السكان لا يستوفون متطلباتهم من المغذيات الدقيقة الضرورية. من المعروف أن نقص المغذيات الدقيقة يؤدي إلى التقزم وضعف نمو الإدراك الحركي والنفسي للأطفال، مما يعرض اللاجئين في لبنان لمخاطر صحية كبيرة. علاوة على ذلك، تظهر أدلة المسح أن 57٪ يأكلون الحلويات و 68٪ يستهلكون المشروبات المحلاة بشكل متكرر. وهذا أمر مثير للقلق أيضا لأن انعدام الأمن الغذائي إلى جانب وجود نظام غذائي مرتفع في السكر أو الدهون وانخفاض في المغذيات الدقيقة يزيد من عبء الأمراض المزمنة (وخاصة مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية).

الأوضاع الصحية

تشير التقديرات إلى أن ثلث اللاجئين الفلسطينيين يعانون من أمراض مزمنة وأن 4٪ يعانون من إعاقة وظيفية. ارتفاع ضغط الدم هو السائد بشكل خاص، وهو ما يدعو للقلق بالنظر إلى تغيير عادات الأكل المشار إليها أعلاه. وهذا يؤثر بقوة على الفقر. كل الأسر التي لديها ربّ أسرة معوق تعيش في فقر مدقع. ربع الأسر اللاجئة كان يعاني من مرض حاد في الأشهر الستة الماضية؛ الثلث منها كانت أمراض الانفلونزا أو نزلات البرد أو أمراض الجهاز التنفسي الأخرى. 20 ٪ لديهم مرض حاد في الجهاز الهضمي. تشكل الأمراض الحادة خطرا خاصا بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، فمعظمهم يعيش حول خط الفقر، حيث أن المرض غالبا ما يؤدي إلى نفقات إضافية غير عادية، وفترات خارج العمل. وبالنظر إلى أن 95٪ من السكان ليس لديهم تأمين صحيّ، ومعظمهم في حالة عمل غير مستقر، فمن غير المحتمل أن يحصلوا على تعويضات أو إجازات مرضية، وبالتالي فإن حالة من المرض الحاد قد تدفع الأسرة إلى الفقر.

أما بالنسبة للصحة النفسية، فقد ذكر 21٪ أنهم تعرضوا للاكتئاب أو القلق أو الضيق. تشير الدراسة إلى أن الرجال لديهم درجات صحية أفضل من النساء. بشكل عام، تشير النساء إلى حدوث ارتفاع في الاضطرابات المزمنة والنفسية وانخفاض في درجات التصنيف الذاتي الصحة، في حين أن الرجال هم أكثر عرضة للإصابة بالإعاقة الوظيفية. وهذا ما يتفق مع الأدبيات الدولية.

وعلى غرار مؤشرات الفقر والأمن الغذائي، فقد أظهرت منطقة الشمال التقييمات الصحية الأفضل، بما في ذلك الإخبار عن الصحة الذاتية. أما منطقة وسط لبنان فقد ظهر فيها أعلى نسبة من المشاكل المزمنة والنفسية، في حين أن البقاع تفيد بحدوث حالات شديدة من الأمراض الحادة. تظهر الصحة المصنفة ذاتيًا اختلافًا جغرافيًا قليلاً.

إن الأونروا هي مقدم الرعاية الصحية الأكثر استخدامًا: حيث أن ثلث المرضى الذين يعانون من مرض حاد يزورون العيادة الصحية التابعة للأونروا، في حين أن ربعهم يذهبون إلى طبيب خاص، و 10٪

يزورون الهلال الأحمر الفلسطيني. ومن غير المستغرب أن يكون متوسط الإنفاق على الرعاية الصحية هو الأعلى في الاستشفاء. فقد أنفقت الأسر التي لديها فرد في العائلة في المستشفى معدل متوسط 614 دولارًا أمريكيًا على مدار الأشهر الستة الماضية. أما الأشخاص الذين زاروا الطبيب بسبب إعاقة فقد أنفقوا 262 دولاراً أمريكياً، بينما أنفقت الأسر التي يعاني أحد أفرادها من مرض شديد لا يتطلب دخول المستشفى 164 دولاراً أمريكياً، وأولئك الذين لديهم حالة مرض مزمن 137 دولاراً أمريكياً. وهكذا فإن حصة الإنفاق الأسري على الصحة يرتفع من 3٪ إلى 13٪ عندما يكون أحد أفراد الأسرة يعاني من مرض مزمن أو إعاقة.

السكن وظروف المعيشة

لا تزال جودة السكن ضعيفة مشكلة في المجتمعات التي يعيش فيها معظم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. 40٪ من الأسر لديها مشكلة تسرب المياه من خلال السقف أو الجدران، و 8 ٪ من الأسر تعيش في ملاجئ حيث السقف و / أو الجدران مصنوعة من الحديد المموج أو الخشب أو معدن الأسبستوس. بسبب القيود المفروضة على المساحة هناك ما يقرب من 8٪ من الأسر تعيش في ظروف مكتظة (أكثر من ثلاثة أشخاص يعيشون في غرفة واحدة). ويتركز الإسكان السيئ في الجنوب، وخاصة في مخيمات الرشيدية وعين الحلوة وفي التجمعات في منطقة صور. 9٪ من الأسر التي شاركت في المسح أفادت بعدم وجود سخان مياه أو ثلاجة، مقارنة بنسبة 3٪ بين الأسر اللبنانية.

وزن الوجود الفلسطيني في لبنان

تبرز هذه الدراسة كيف يعاني اللاجئون الفلسطينيون في لبنان حالياً من ظروف معيشية قاسية، ويعود ذلك في الغالب إلى الاستبعاد الاجتماعي الواسع الانتشار الذي يتعرضون له في البلاد. ومع ذلك، فإن وجودهم في لبنان، رغم رفضه من قِبل جزء كبير من الشعب اللبناني، لا يفرض عمليا أي عبء على البلد المضيف. في الواقع، لا يملك اللاجئون الكثير من البدائل للأونروا من حيث تأمين سبل عيشهم واحتياجاتهم الأساسية. حالياً، أظهر المسح أن 13٪ فقط يتلقون دعما ماليا أو عينياً مباشرا غير الذي تقدمه الأونروا، والكثير منها متقطع وغير منتظم. وأيضاً الأونروا هي المزود الرئيسي للرعاية الصحية والتعليم، حيث تنتشر شبكة تتجاوز 100 مدرسة ومراكز رعاية صحية في جميع أنحاء البلاد. هذا الاعتماد الكبير على معظم خدمات الأونروا المجانية يضع المنظمة أمام مهمة صعبة، وهي كيفية ضمان ظروف معيشة لائقة وفي نفس الوقت الحفاظ على الكفاءة وفعالية التكلفة أثناء التنفيذ. لو لم تكن الأونروا موجودة في لبنان، لكان الفقر العام بين اللاجئين سيزيد بنسبة 14٪ ، وسيتضاعف الفقر المدقع بمقدار ثلاثة أضعاف.

علاوة على ذلك، يتم التقدير أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ينفقون حوالي الـ 340 مليون دولار سنوياً، وهو مساهمة كبيرة في الاقتصاد المحلي، وخاصة في المناطق الريفية حيث يعيش ويعمل معظم

الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، فإن الوظائف التي يأخذها الفلسطينيون عادة ما يمكن اعتبارها تكميلية للوظائف التي يقوم بها اللبنانيون، لأن الفلسطينيين المقيمين في البلد لديهم مجموعة مختلفة من المهارات وبالتالي لا يشكلون تهديداً للساعين عن العمل المحليين. يجب أن تكون هذه الحجة أساسية في إقناع السلطات اللبنانية برفع قيود سوق العمل على الفلسطينيين.

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) (2010). **الواقع الصحي للفلسطينيين في مخيمات وتجمعات لبنان: دراسة ميدانية، 2008-2009**. بيروت: شاهد. 280 ص. على الموقع الإلكتروني: http://pahrw.org/portal/ar-LB/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/16/c/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86/47/

الملخص التنفيذي كما ورد في المصدر

يعاني الفلسطينيون في لبنان منذ بداية السبعينات من أوضاع معيشية غاية في الصعوبة والحرمان، تتعارض مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كالعمل والتملك والطبابة والاستشفاء. وفي معرض دفاعها عن حقوق الإنسان وتوصيف الواقع الإنساني للفلسطينيين في لبنان، أجرت مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان في الفترة الممتدة ما بين كانون الأول 2008 وشباط 2009 دراسة شاملة تهدف الى التعرف على حقيقة واقع اللاجئين الصحي في لبنان، والوقوف عن قرب عند انعكاسات الحرمان الصحي والاستشفائي الذي تتعرض له شريحة اللاجئين بمختلف أطيافها في لبنان وقد شملت الدراسة عينة عشوائية من 967 شخصا توزعت على 12 مخيماً وتجمعاً للاجئين الفلسطينيين في لبنان، إضافة الى استطلاع الرأي فإن الدراسة شملت أيضاً إعداد البطاقة الصحية لكل مخيم فلسطيني وتحوي المعلومات الأساسية عن الواقع الصحي في المخيم مثل الأمراض المنتشرة، المؤسسات الصحية، الصحة البيئية، الصحة النفسية..، كما شملت الدراسة لقاءات مكثفة ضمن مجموعات تركيز أعطت وصفا دقيقا للواقع الصحي في المخيمات ككل، بالإضافة

الى ذلك فقد شملت الدراسة معلومات وأرقام من الأنروا حول واقع مؤسساتها الصحية. كل هذه الأمور أكدت ما جاءت به نتائج استطلاع الرأي.

وأظهرت الدراسة عدة مؤشرات مقلقة فيما يتعلق بالوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين على مختلف الصعد، وبينت أن المخيمات الفلسطينية تعاني من مشاكل صحية هائلة وأن البنية التحتية المختلفة تحتاج الى تأهيل وترميم، كما أظهرت الدراسة أن الظروف الصحية للفلسطينيين في لبنان لم تحظ بالتغطية الإعلامية الكافية ولم تلق الاهتمام المطلوب من كل الجهات المعنية وأظهرت الدراسة أن الظروف الصحية تعتبر هاجساً حقيقياً يلاحق الفلسطينيين، كيف لا وهو يتعلق بحياتهم!
أبرز ما أظهرته الدراسة هو التراجع في خدمات الأونروا الصحية، وعلى الرغم من أن الأونروا هي الملاذ الأول والمقصد الأكبر للمرضى الفلسطينيين، وذلك بصفتها الجهة المسؤولة بشكل رئيسي عن تقديم الخدمات الصحية حيث أفاد 60% من أفراد العينة أنهم يترددون بشكل دائم إلى عياداتها المنتشرة في المخيمات إلا أنهم غير راضين عن نوعية الخدمات فيها. فقد قيّم 38.5% من المستطلعين خدمات الأونروا بالوسط في حين اعتبرها 18.1% جيدة .

فالرعاية التي يحصل عليها المريض غير كافية على الإطلاق، حيث يتوافد أكثر من مئة مريض الى العيادة يومياً، و هذا العدد يرتفع في كثير من العيادات ليصل الى أكثر من 150، كما هو الحال في عيادات مخيمي عين الحلوة و البداوي، وإذا ما علمنا بأن دوام العمل في العيادة يبدأ من الساعة 7.15 صباحاً وينتهي عند الساعة 2.45 من بعد الظهر، لوجدنا أن كل مريض لا يقابل الطبيب إلا لثلاث دقائق وإذا ما اختزلنا من الوقت الذي يعاين فيه الطبيب المرضى ساعة عند بداية الدوام و ساعة قبل انتهائه، لأصبحت مدة المعاينة أقل من ذلك، وبالتالي نسأل: هل تكفي دقيقتان أو ثلاثة لسؤال المريض عن تاريخه المرضي ومن ثم فحصه و تشخيص مرضه ووصف العلاج المناسب له؟ وبالتالي هل يتم علاج المريض فعلاً أم تعالج العوارض المرضية أم يوصف له الدواء غير المناسب؟ و لذلك فإن الإهمال في معالجة المرضى من بداياته قد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة، وقد أفاد 42.7% أنهم أَجْروا عمليات جراحية نتيجة الإهمال في معالجة المرض منذ اكتشافه وعلى الرغم من أن الأونروا تقدم الأدوية المتوفرة لديها مجاناً، إلا أن هناك الكثير من الأصناف غير متوفرة يضطر المريض لشرائها ناهيك عن أن الكثير من الأصناف الموجودة غير فعالة في علاج الأمراض. ولعل هذا يبرر نسبة الـ 59.4% من المستطلعين الذين يشترون الدواء على نفقتهم الخاصة في مقابل 41% يحصلون على الدواء من الأونروا بشكل دائم، علماً بأن الأونروا توفر الدواء غير الموجود لديها لسكان مخيم نهر البارد فقط وذلك من خلال تعاقدهم مع صيدلية الريان في مخيم البداوي. وبخصوص مختبرات عيادات الأونروا فهي تجري التحاليل الروتينية CBCD– FBC–URINANALUSIS.....)

أما التحاليل المتخصصة HORMONES–CULLRE))

فإن هذه المختبرات لا تملك التقنية اللازمة لإجرائها. ومرة أخرى يضطر المريض لإجرائها في مختبرات خاصة مع ما يترتب على ذلك من تكلفة مادية باهظة.

وتفتقر معظم عيادات الأونروا لقسم الأشعة التشخيصية فعلى سبيل المثال، لا يوجد في منطقة صور إلا قسمٌ واحد في عيادة مخيم البص وبالتالي فالمرضى الذين يحتاجون لهذا النوع من الأشعة من المخيمات الأخرى (مخيم الرشيدية ومخيم برج الشمالي والتجمعات الفلسطينية الأخرى) عليهم التوجه إلى عيادة مخيم البص وهذا ما لا يتناسب مع الحالات الطارئة علماً بأن قسم الأشعة هذا لا تتوفر فيه إلا صور الـ (x-RAY) في حين أن أجهزة (ultrasound،MRI،CT) غير متواجدة فيه، علاوة على ذلك، فإن عيادات الأونروا لا يعمل فيها أطباء مختصون إلا في اختصاصات محدودة (نساء- توليد - عيون - قلب و شرايين) و هؤلاء لا يحضرون للعيادة إلا لمرة واحدة في الأسبوع على الأكثر وكأن على المريض أن يختار نوع مرضه وتوقيت إصابته بهذا المرض. وماذا يفعل إذاً من يصاب بأمراض الرئتين أو الكبد أو المسالك البولية أو الأعصاب؟

أما التحويلات التي تعطى للمرضى الذين يحتاجون لعلاج في المستشفيات، فعددها قليل ولا يتناسب مع العدد الكبير للمرضى، فالأونروا تتعاقد مع بعض المستشفيات على عدد ليالٍ سريرية محدد لكل شهر وغالباً ما تنتهي قبل منتصف الشهر. كما أن الأونروا تتعاقد مع المستشفيات على مبلغ محدد للَّيلة السريرية الواحدة، وهذا يعني أن المريض يتلقى العلاج الذي يتناسب مع المبلغ المرصود له وبالتالي إذا كانت تكلفة العلاج أكبر من المبلغ المرصود له فإنه إما أن يُحرم المريض من جزء من العلاج أو يضطر إلى دفع المبالغ الإضافية على نفقته الخاصة. وقد جاءت نتائج الاستطلاع لتؤكد هذا الأمر فقد أظهرت أن 39% من أفراد العينة فقط دفعت لهم الأونروا تكلفة العملية الجراحية في حين أن 26% أجْروها على نفقتهم الخاصة بالإضافة الى ذلك فإن بعض المستشفيات التي تتعاقد معها الأونروا بعيدة عن المخيمات ويتطلب الوصول إليها مشقة ووقتاً طويلاً كما هي الحال عند مرضى مخيم الجليل في بعلبك الذين يحتاجون لأكثر من ساعة للوصول الى مستشفى الناصرة في برالياس، بعض المرضى يحتاجون أن ينقلوا بسيارة أسعاف نظراً لحالتهم الصحية الصعبة وهذه السيارات غير متوفرة لدى الأونروا في أي من المخيمات .

أما الهلال الأحمر الفلسطيني، فقد تراجعت خدماته و تقلص دوره هو الآخر عما كان عليه في السابق وبشكل دراماتيكي، مما أدى إلى فقدان الثقة به من قبل المرضى حيث أفاد 35.8% فقط من أفراد العينة المستطلعة أنهم يترددون عند مرضهم وذلك على الرغم من تواجده في المخيمات و38% منهم قيَّموا خدماته بالمتوسطة.

وقد تراجع دور الكثير من مستشفيات الهلال في كثير من المخيمات وذلك لصالح مستشفيات الهلال الرئيسية الخمسة وهي (مستشفى الهمشري في صيدا- ومستشفى بلسم في مخيم الرشيدية - ومستشفى

الناصرة في بر الياس – ومستشفى صفد في مخيم البداوي – و مستشفى حيفا في مخيم برج البراجنة). وأدى ذلك الى تحول المستوصفات في المخيمات الأخرى الى عيادات تقدم خدمات الطوارئ والإسعافات الأولية وأصبح الكثير من هذه المستوصفات لا تمتلك التمويل الكافي وتنقصها الكثير من المواد الطبية ولا تتوافر فيها سيارات إسعاف لنقل المرضى ناهيك عن أن معاشات العاملين في الهلال الأحمر الفلسطيني أصبحت متدنية جداً دون الحد الأدنى لسلم المرتبات في لبنان كدولة مضيفة. هذا النقص والخلل في خدمات الأونروا والهلال أوجد الحاجة لمؤسسات أخرى مثل: المستوصفات والعيادات الخاصة لتقوم بالدور المكمل في رعاية اللاجئين صحياً. وإذ تقوم هذه المؤسسات الصحية بجهد محمود إلا أنها هي الأخرى تعاني من نقص في معداتها وتخصصاتها وتمويلها لتبقى الحاجات الصحية للاجئين كبيرة وبعيدة عن أن تكون قد تحققت بالشكل الصحيح خاصة في الليل حيث تغلق هذه المؤسسات أبوابها.

أما الصيدليات في المخيمات فقد ظهرت نتيجة لنقص الأدوية التي تقدمها الأونروا، ولكن معظم الصيدليات لا يعمل بها أصحاب الاختصاص – الصيادلة، بل إنهم من الممرضين وخريجي المعاهد وقد لا تكون هذه المشكلة وحدها، لو كانت المسألة إعطاء المريض الدواء الذي وُصِف له من قبل الطبيب، ولكنها تصبح كذلك إذا علمنا بأن الكثير من المرضى يلجؤون الى الصيدلية لشراء الأدوية دون استشارة الطبيب وحينها يقوم صاحب الصيدلية بدور الطبيب في وصف العلاج المناسب!! إضافة لذلك فإن هذه الصيدليات غير خاضعة للرقابة وتنقصها الكثير من الأدوية. كما ظهرت في المخيمات المختبرات الطبية الخاصة وهي في معظمها لا تجري إلا الفحوصات الروتينية ولكنها تتعاقد مع مختبرات خاصة لإجراء التحاليل وبتكلفة أقل.

وإذا انتقلنا إلى الواقع البيئي، فإنه لا يختلف في سوءه عما سبق ذكره، فمياه الشرب والتي أفاد 58.3% من أفراد العينة أن مصدرها بالنسبة إليهم هو من خزان الماء في المخيم والتي تديره الأونروا وتقوم بدورها في تعقيم المياه وفحصها دورياً إلا أنها تبقى في كثير من المخيمات غير صالحة للشرب وقد يكون ذلك نتيجة قدم التمديدات أو تداخل شبكات الصرف الصحي معها . وعلى الرغم من تجديدها في معظم المخيمات، إلا أنها دائماً ما تتعرض للانسداد نتيجة إلقاء النفايات الصلبة فيها مع ما يندرج عن ذلك من خروج مياه الصرف الصحي من أقنيتها ومجاريها الى الشوارع والبيوت، كما أن بعض المخيمات مازالت شبكات الصرف الصحي فيها مكشوفة حتى الآن.

وبخصوص النفايات، يقوم عمال التنظيفات بجمعها كل صباح من أمام المنازل، إلا أن عدم تعاون الأهالي، وعدم تقيُّدهم بمواعيد جمعها، واكتظاظ المخيمات بالسكان، يؤدي إلى تراكمها بين الأزقة وفي الطرقات حيث تنبعث منها الروائح الكريهة، وتعبث بها القطط والجراذين، وتجتمع عندها القوارض والحشرات، ما

يجعلها مصدراً للأمراض كما أن بعض حاويات النفايات تتواجد بالقرب من مرافق هامة كما هو الحال في مخيم الرشيدية بالقرب من المدارس أو مخيم البرج الشمالي مقابل عيادة الأونروا.

وبالحديث عن الأمراض المنتشرة في المخيمات فكثير منها يرتبط بالوضع الصعب الذي يعاني منه اللاجئون، حيث الأزقة الضيقة، والبيوت المتلاصقة، وانتشار الرطوبة، وغياب المساحات الخضراء، فتكثر أمراض السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والأمراض النفسية كما تنتشر في بعض المخيمات أمراض وراثية مثل التلاسيميا، علماً بأن الأونروا تتنصل من مسؤوليتها من علاج مرض التلاسيميا. كما تنتشر بين أوساط اللاجئين آفات خطيرة كالتدخين الذي وصلت نسبته الى 33% من العينة المستطلعة، إضافة الى العنف اللفظي والجسدي لدى الأطفال.
وأظهر الإستطلاع أن 87.7% من اللاجئين ليس لديهم تأمين صحي وكذلك 34.7% من أفراد العينة لا يعرفون كيفية التعامل مع الجروح و غالبيتهم لا يحسنون التصرف في حال الإصابة بالحروق (54.7%) أو الكسور (80.6) و(81.7) لا يملكون حقيبة إسعافات أولية في منازلهم ما يظهر غياب الوعي والتعامل مع الطوارئ وغياب دور الأونروا و الهلال الأحمر الفلسطيني بما أنهما المسؤولان عن الصحة العامة وعن توعية اللاجئين وتوجيههم بشكل جيد ليتعرفوا على كيفية التعامل مع الحوادث الطارئة.

يتعارض هذا الواقع مع نصوص قانونية دولية ومحلية عديدة ذات صلة بحق الإنسان في صحة سليمة. فالفقرة الأولى من المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أنه "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته".

كما يتعارض مع المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تدعو الى أن يتمتع كل إنسان بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، والعمل على الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها، كذلك تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.

إن الواقع الصحي للفلسطينيين في لبنان يتعارض كذلك مع الأسباب التي من أجلها أنشأت الأونروا في 1948/12/8، بموجب قرار رقم 302 صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كان يتوقع الكثير من المراقبين ألا تمتد ولاية الأونروا كثيرا. لكن سنين المعاناة استمرت لعقود واستمرت معها الأونروا. إن الأونروا مسؤولة بشكل مباشر عن إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لحين عودتهم الى مدنهم وقراهم التي هجروا منها قسرا عام 1948، وكذلك عام 1967، وهي تمثل المجتمع الدولي بشكل مباشر.

إن مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان وإذ تصدر هذه الدراسة فإنها تقرع أجراس الخطر بقوة وتضع كل الجهات المسؤولة عند مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، كي لا يصبح الإنسان الفلسطيني فريسة للأمراض والأوبئة، وكي لا يكون عرضة للتسول من الجمعيات وأمام المساجد، وكي لا تصبح المطالب الإنسانية المتزايدة هاجسا وحيدا يصرفه عن قضيته الكبرى وهي قضية حق العودة.

وبناء على كل ما سبق فإن مؤسسة شاهد لحقوق الإنسان توصي بالأمور التالية:

1. إن معاناة الفلسطينيين في لبنان هي نتاج مباشر للنكبة، ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية السياسية والإنسانية تجاههم. فهو ظل عاجزا طوال 62 عام عن إرغام إسرائيل على تنفيذ القرارات الأممية المتعلقة بحق العودة. كما أنه تراجع بشكل دراماتيكي عن الوفاء بالحاجات الإنسانية المتزايدة لمجتمع اللاجئين. فالأونروا تتذرع دائما بأن تراجعها يعود إلى العجز في الموازنة. إن المؤسسات الصحية التابعة للأونروا تحتاج الى دعم أكبر كما تحتاج الى مراقبة ومتابعة بما يتلاءم مع المعايير الصحية المعروفة. كما أن المخيمات الفلسطينية لم تعد صالحة للسكن، وهي تحتاج الى مساحات أكبر تتناسب مع الزيادة السكانية المطردة.
2. إن الحكومات اللبنانية المتعاقبة لم توفر الفرصة الكافية للإنسان الفلسطيني كي يعيش بكرامة. وقد ترك ذلك آثارا إنسانية بالغة السوء. إن المؤسسات الحكومية الصحية لا تقدم الخدمات الصحية للفلسطينيين في لبنان أسوة بإخوتهم اللبنانيين. كما أن الحكومة اللبنانية مطالبة بأن تسمح بتوسيع مساحة المخيمات بالتنسيق مع وكالة الأونروا والفصائل الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني، وان تصدر القرارات الكفيلة بتحسين حياة الإنسان الفلسطيني.
3. إن مؤسسات الهلال الأحمر الفلسطيني الصحية تحتاج الى دعم حقيقي بما يمكنها من القيام بالواجبات الإنسانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وبما يحقق لها الريادة الكاملة في التصدي للتحديات الصحية المتفاقمة. لقد باتت هذه المؤسسات مترهلة تحتاج الى الشفافية والمراقبة والمتابعة، كما تحتاج الى أن تولي منظمة التحرير الفلسطينية هذه القطاع الصحي الإهتمام الكافي أسوة بمؤسسات الهلال الأحمر الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

UNICEF (2010). *The Situation of Palestinian Children in The Occupied Palestinian Territory, Jordan, Syria and Lebanon: An Assessment Based on the Convention on the Rights of the Child*. Beirut: UNICEF. 104 p. Retrieved from: http://www.unicef.org/oPt/PALESTINIAN_SITAN-final.pdf

---

العنوان بالعربية: **وضع الأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأردن، سوريا، ولبنان، تقييم مبني على مؤتمر حقوق الطفل**

مختصر الجزء من الدراسة المتعلق بالفلسطينيين في لبنان

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أن الفقر بين الفلسطينيين في المنطقة هو في تزايد في جميع المجالات، وخاصة بين أولئك الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين. وترتكز هذه الدراسة على نهج قائم على حقوق الإنسان ، ومن ثم فإن مرجعياتها هي اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.(CEDAW)

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان 422،000 (منتصف 2010) ؛ مع 30 ٪ أقل من 18 عاما ، 27 ٪ من النساء في سن الإنجاب. 53 ٪ يقيمون في 12 مخيما. يعيش فلسطينيون آخرون في التجمعات أو المدن أو المناطق الحضرية. وهناك 30،000 لاجئ فلسطيني غير مسجل آخر يعيشون في لبنان ، ويستفيدون من خدمات الأونروا التعليمية والصحية في إطار مشروع الأونروا المؤقت منذ عام 2004 ؛ بالإضافة إلى ذلك ، لا يتم تسجيل 4000–5000 لاجئ "غير معرف" من قبل الأونروا أو السلطات اللبنانية.

يتم استبعاد المجتمع الفلسطيني من الحياة الاجتماعية والسياسية في لبنان ، ويتم عزله في المخيمات. يعاني الفلسطينيون من ظروف معيشية قاسية والبطالة وعدم الوصول إلى الخدمات العامة. إن الرغبة في الهجرة أمر شائع بين الأجيال الفلسطينية الأصغر سنا ، في المقام الأول من أجل العمل والاستقرار.

صادقت الحكومة اللبنانية على اتفاقية حقوق الطفل في 14 أيار / مايو 1991 ، دون تحفظات. ومنذ ذلك الحين ، بذل لبنان جهودًا كبيرة لحماية حقوق الأطفال. ومع ذلك ، أوصت لجنة حقوق الطفل ، في عام 2006 ، ببذل جهود إضافية لضمان تحقيق تقدم في الحد الأدنى لسن الزواج ، وانخفاض سن المسؤولية الجنائية ، والحق في الجنسية ، والحق في الحماية من العنف. وإساءة معاملة وحماية الأطفال اللاجئين ، بمن فيهم الأطفال الفلسطينيون.

الحق في البقاء:

كشفت بيانات اليونيسف أن لبنان أظهر انخفاضًا كبيرًا في معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة. داخل مجتمع اللاجئين الفلسطينيين ، انخفضت المعدلات أيضا. من 1000/38 معدل المواليد الأحياء ووفيات الأطفال دون سن الخامسة حوالي 1000/50 في عام 2001 ، انخفضت المعدلات إلى 1000/26 للرضع و 1000/31 للأطفال دون سن الخامسة في عام MISC3:2006) ، 2006 .( ]انظر الجدول 4.1 ؛ ص 81]. الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال بين الأطفال الفلسطينيين هي انخفاض الوزن عند الولادة (65 ٪) ، عدم النضوج (24.6 ٪) ، التشوهات الخلقية (23.1 ٪) ، حالات الجهاز التنفسي (18.5 ٪) ، والتهابات الجهاز التنفسي الحادة (10.8 ٪). تم الإبلاغ عن ارتفاع حالات العدوى التنفسية الحادة التي ترتبط بالعيش في ظروف مزدحمة وضيقة.

الحق في التنمية:

الأونروا هي المزود الرئيسي للتعليم للفلسطينيين في لبنان. ومع ذلك ، فإن مرحلة ما قبل المدرسة متاحة للأطفال الفلسطينيين من خلال المنظمات غير الحكومية. وتوفر هذه التعليم 9092 طفلاً فقط ، تاركة شريحة كبيرة من الأطفال الفلسطينيين في سن ما قبل المدرسة دون وصول. يمثل التسجيل في رياض الأطفال مرحلة مهمة في تعليم الطفل: فالطلاب الذين يذهبون من رياض الأطفال إلى المدرسة الابتدائية هم أكثر عرضة للبقاء في المدرسة مقارنة بالطلاب الذين لم يلتحقوا بها.

ووفقاً لنفس بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات ، فإن نسبة 74 في المائة من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية (6 سنوات) يحضرون الصف الأول من المرحلة الابتدائية [انظر الجدول 4-2 ؛ ص 82] ، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد الأولاد والبنات المسجلين.

يعد التسرب من المدارس قضية رئيسية بين الأطفال / الشباب الفلسطينيين. يُنظر إلى الوضع الاجتماعي الاقتصادي العام والقيود القانونية المفروضة على اللاجئين الفلسطينيين على أنها المساهم الرئيسي في الاتجاه المتزايد نحو التسرب المدرسي الذين لم يعودوا يرون فوائد التعليم. على الأرجح ، الشباب ليس لديهم أمل في العثور على وظائف ، فهم يدركون. وتطمح الدراسة إلى أن التعديلات على قانون العمل والضمان الاجتماعي اللبناني ستكون لها نتائج إيجابية بالنسبة للفلسطينيين.

الحق في الحماية:

يعتبر اللاجئون الفلسطينيون ، باعتبارهم عديمي الجنسية ، عرضة بشكل خاص لانتهاكات حقوقهم الإنسانية الأساسية. يثبت أن النساء والأطفال هم الأكثر عرضة للخطر ، ونتيجة لذلك غالباً ما يتعرضون للاستغلال والحرمان ، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والعاطفي والجنسي ، سواء في العمل أو من الأسرة والأقارب ، حسبما ورد. يتم تعيين عمالة الأطفال بنسبة 6 ٪ للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7-17 سنة. 19٪ من الفتيات العاملات يبلغن عن مضايقات من أصحاب العمل.

يعاني حوالي 3،000 فلسطيني في لبنان من إعاقة سواء موروثة أو بسبب المرض أو جروح الحرب. يفتقر المخيم إلى البنية التحتية للدمج. لا يتم قبول الأطفال المعاقين في رياض الأطفال بسبب نقص المتخصصين.

الحق في المشاركة:

مشاركة الفلسطينيين في المجتمع مقيدة. ليس لديهم الحق في تكوين الجمعيات. تسجل المنظمات غير الحكومية المجتمعية كجمعية لبنانية ، لديها مجلس إدارة لبناني.

الأطفال ليس لديهم منتدى حقيقي متاح لهم للتعبير عن مخاوفهم وطلب المساعدة. يتم توفير المساحات الوحيدة المتاحة للأطفال / الشباب في مراكز المنظمات غير الحكومية ، حيث يتم تنفيذ العديد من الأنشطة.

إن الشعور باليأس سائد في المجتمع ، كما أن مظاهر السلوك والتصرفات السلبية تؤثر سلبًا على سلامة المجتمع وحمايته. غالباً ما لا يُسمح للبنات بمغادرة المنزل بدون مرافقين ولكن لزيارة الأصدقاء / الجيران

في المنزل. يقضي نصف الأطفال وقت فراغهم في الشوارع ، رغم أن الآباء قد أعربوا عن قلقهم من أن أطفالهم لن يكونوا آمنين مع تزايد توافر الفوضى والمخدرات في المخيمات.

وضع المرأة:

صادق لبنان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1997 مع تحفظات على المواد 9 و 16 و 29 ، الفقرات المتعلقة بمنح الأطفال جنسية الأم ، والزواج المبكر. لذلك ، لا يحق للرجال اللاجئين الفلسطينيين المتزوجين من نساء لبنانيات الحصول على الجنسية اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك ، يرث أبناؤهم وضع لاجئ الأب وليسوا مواطنين لبنانيين. ويعتقد أن ربع الجيل الثالث من اللاجئين الفلسطينيين هم من أم لبنانية أو أب لبناني، وفقا للتقرير.

التهميش والفقر والبطالة يسهم في انتشار السلوك العدواني تجاه الأسرة والجيران. عادة ما يكون العنف ضد الأطفال / الشباب والنساء من الذكور (الأب ، الزوج ، الخ). أسباب الصراع هي اختلاف في الرأي ، والعصيان ، من بين أمور أخرى. أظهرت جميع الدراسات التي أجريت ، وفقا للتقرير ، أهمية التعليم في منع حدوثها. تكون النساء المتعلمات أكثر تمكّنا عندما يكون لديهن فرص أفضل للمشاركة في أنشطة الحياة الداعمة خارج المنزل.

Fincham, Kathleen (2010). *Learning Palestine: The Construction of Palestinian Identities in South Lebanon* (Doctoral Dissertation). University of Sussex. 282 p. Retrieved from: http://sro.sussex.ac.uk/2483/1/Fincham%2C_Kathleen.pdf.

العنوان بالعربية: **تعلم فلسطين: بناء الهويات الفلسطينية في جنوب لبنان.**

ملخص الدراسة

يتناول هذا البحث دراسة الهوية الفلسطينية ضمن منظور علم الاجتماع حول العمليات التثقيفية لـ "التحول" و "الانتماء". ويستكشف كيف يقوم الشباب الفلسطيني في لبنان ببناء هوياتهم في سياق انعدام الجنسية. كما ويدرس: أولا: كيفية فهم الشباب الفلسطيني في مخيمات اللاجئين وتجمعاتهم في جنوب لبنان لهويتهم وممارستها تجاه الجنسية والجنس والدين؛ كيف تتم عقلنة الموارد المؤثرة على الهوية وممارستها في الحياة اليومية داخل المخيمات؛ وكيف تحولت الهويات الفلسطينية في لبنان عبر الأجيال في المنفى ، كل ذلك في غياب هياكل الدولة الرسمية.

ركز البحث على استكشاف 3 أسئلة (أدناه) في منظور تفسيري –فلسفي. تتألف طرق البحث المستخدمة في هذه الدراسة من المقابلات شبه المنظمة ومجموعات التركيز ونهج التعلم والعمل التشاركي(PLA) . مما يمكن من التقاط وإعادة بناء المعاني الذاتية للشباب الفلسطينيين في لبنان للحياة الاجتماعية.

النتائج الرئيسية للدراسة أظهرت النتائج التالية:

يتفهم الشباب الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين ويمارسون هويتهم فيما يتعلق بالجنسية والجنس والدين من خلال سرد الاختلافات وإقامة الحدود داخل المجتمعات وبينها. هذه الحدود تتغير وتتطور باستمرار. الهوية تعرف كعلاقة عاطفية وتعتمد على وجودها على شيء خارجها ، أي شيء "غير موجود" فيها هي "لا النفي". إذن ، أن تكون فلسطينيا هو أن لا تكون إسرائيليا أو لبنانيا.

داخل مخيمات اللاجئين في جنوب لبنان ، يتم تمييز الاختلافات بين المجتمعات من خلال بناء وتنظيم الحدود المادية والرمزية والهيكلية في المجتمع الفلسطيني. في بعض الأحيان ، تستخدم الحكومة اللبنانية الحدود ، مثل محيط المخيم وخطابات "المواطنة" ، لبناء الاختلاف بين الفلسطينيين واللبنانيين. في أوقات أخرى ، يقيم الفلسطينيون أنفسهم حدوداً للتفريق بين "مجتمعهم" و "الآخرين" من خلال الخطابات وثقافات "الفلسطينيين" ، مثل التاريخ المشترك والقرابة والثقافة والدين. وأخيرًا ، غالبًا ما يخوض الفلسطينيون أنفسهم هذه الخطابات وينشئون حدودًا داخل مجتمعهم لبناء "الآخرين" الداخليين. على سبيل المثال ، فإن تحديد موقع الإسلام السني كمؤشر للهوية الفلسطينية يبني في الوقت نفسه الشيعة والمسيحيين والعلمانيين على أنهم "آخرون."

على الرغم من أن الحدود تعمل على بناء هويات "فلسطينية" على وجه التحديد ، فإن بناء هذه الحدود بين المجموعات هو في النهاية مشكلة. من ناحية ، يحاول تأكيد الاختلاف محو التشابهات بين الجماعات ، مثل بين الفلسطينيين واللبنانيين. في الرواية الفلسطينية ، يتم بناء جميع اللبنانيين كـ "الآخر" تحت مظلة الهوية الوطنية. ومع ذلك ، فإن هذا ينفي أوجه التشابه الثقافي العديدة التي يتقاسمها الفلسطينيون واللبنانيون على أنها نتاج التاريخ المشترك والخبرة الحية في جنوب لبنان. من ناحية أخرى ، ليست الهويات الفلسطينية موحدة ، وهناك تناقضات داخلها لا بد من التفاوض بشأنها. على سبيل المثال ، تتطلب القومية الفلسطينية أن يتحد الأفراد من مختلف الأديان في إطار برنامج سياسي مشترك لصالح الوحدة الوطنية. ومع ذلك ، فإن الأفراد الفلسطينيين يشاركون في كثير من الأحيان على نحو مشترك ، على المستوى الشخصي ، مع غير الفلسطينيين الذين هم من أتباع نفس الطائفة الدينية. وبالمثل ، فإن الاختلافات الداخلية في العمل بين الجنسين والجيل تعمل على زعزعة مفهوم الهوية الفلسطينية الواحدة.

في غياب الدولة الفلسطينية ومؤسساتها ، واستمرار وضع الفلسطينيين في لبنان كلاجئين عديمي الجنسية، فإن الموارد للهوية الفلسطينية يتم تخصيصها وصياغتها في الحياة اليومية من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية داخل المخيمات.

توضح الباحثة أن الهوية الوطنية ليست "حقيقة" فطرية. بالنسبة للشباب الفلسطيني في لبنان ، فإن مؤسسات مثل المدرسة والأسرة والمنظمات السياسية والإعلام والمؤسسات الدينية تعمل جميعها كمواقع مهمة لإنتاج الهوية والأداء. لأن المؤسسات تحدد ما هو "طبيعي" ، فهي مكتوبة في علاقات القوة. ولذلك ، فإن المعرفة المشتركة بـ "فلسطين" التي يتم إنتاجها اجتماعياً في هذه المواقع المؤسساتية وعبرها مشروعة وجعلت تظهر "واقعية" و "مستقرة" و "محايدة" و "طبيعية" عبر الثقافة. وبهذه الطريقة ، يأتي الشباب الفلسطيني لقبول الخطابات السائدة عن "الفلسطينيين" باعتبارها "الحقيقة."

تجادل الباحثة أنه على الرغم من أن العمليات والممارسات المؤسساتية تنتج مفاهيم مشتركة عن "الفلسطينيين" ، فإن هذه العمليات نفسها تعمل أيضًا على إنتاج التنافس وبناء "الآخرين" الداخليين. هذا لأن هناك تحديات وتعقيدات كبيرة تستتبع عملية محاولة تمثيل تنوع التجربة الفلسطينية من خلال هوية واحدة مهيمنة. بدلاً من ذلك ، فإن الرموز المتأصلة في الماضي الثقافي غالباً ما تكون مثيرة للانقسام وليست توحيدًا لأن مجموعات عرقية ودينية وسياسية مختلفة قد بنت تاريخًا فلسطينيًا مختلفًا. على سبيل المثال ، لا يأخذ المسلمون أو العلمانيون المسلمون من المسجد الأقصى كرمز لفلسطين. علاوة على ذلك، فإن الرموز السياسية ، مثل الكوفية (غطاء الرأس الأبيض والأسود المفصول) ، لا يأخذها الفلسطينيون خارج منظمة فتح السياسية. وبعبارة أخرى ، فإن مفهوم "الأصالة" يمثل إشكالية كبيرة في السياق الفلسطيني ، وهو يتحدى جوهر "التخيل" القومي الفلسطيني.

وأخيرا هناك تحول في الهويات الفلسطينية في لبنان عبر الأجيال المنبعثة. بينما عاش الفلسطينيون في المنفى لأكثر من 60 عاماً ، استمرت الهويات الفلسطينية في لبنان في التحول عبر الأجيال المنبعثة من خلال المفاوضات الاستراتيجية لتغيير الخطابات في المجتمع الفلسطيني. على سبيل المثال ، من خلال التحولات في الخطابات العرقية في المجتمع الفلسطيني ، انحدرت الهويات الفلسطينية على امتداد سلسلة متواصلة من القومية العربية إلى القومية الفلسطينية. وبالمثل ، من خلال خطابات الدين ، انحدرت الهويات الفلسطينية على امتداد سلسلة متواصلة من القومية الفلسطينية إلى القومية الإسلامية. علاوة على ذلك ، فإن خطاب النوع قد اجتاز جميع هذه الخطابات لبناء "ذكورية" جديدة و "نسائية" وتشكيلات جديدة للعلاقات بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك ، عملت محاولات تحويل الأمة و"الوطن" على بناء هويات فلسطينية جديدة فيما يتعلق بالفضاء والمكان من خلال عمليات الهجرة والعمالة الدولية.

لا توجد هوية فلسطينية "متجانسة" أو "ثابتة". بدلاً من ذلك ، بما أن كل رواية عن فلسطين أو عن "الفلسطينية" قد تم "تخيلها" ، وتم بناؤها اجتماعيًا وتنفيذها في سياق اجتماعي–اقتصادي وجغرافي سياسي معين ، فقد تم أيضًا "إعادة تخيلها" وأعيد بناؤها بشكل مختلف عندما تغيرت الظروف الاستطرادية والمادية مع مرور الوقت. استمرت الهويات الفلسطينية في التحول والتغير من خلال عمليات المقاومة والتفاوض والإقامة.

تتناول الدراسة الآثار والقيمة المضافة والمعرفة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، لا سيما تلك الموجودة في لبنان. وتوصي بإجراء المزيد من البحوث حول الهوية الفلسطينية في سياقات جيوسياسية وديموغرافية وزمنية ومنهجية مختلفة. وعلاوة على ذلك ، هناك حاجة إلى مزيد من البحوث حول الآثار التعليمية الهامة التي نشأت من خلال هذه الدراسة.

أحمد، يوسف (2009). **التعليم الجامعي للفلسطينيين في لبنان، 1948-2008.**
بيروت: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات. 170 ص.

فلسطينيو لبنان والتعليم الجامعي محطات وأرقام. مراجعة سليمان الشيخ لكتاب التعليم الجامعي للفلسطينيين في لبنان، 1948-2008. **ليبانيون فايلز**، 2009/5/26.

الملخص:

شكل العلم والتعليم في حياة الفلسطينيين عموما، وفي حياة فلسطينيي لبنان، خصوصا بعد نكبة عام 1948، إحدى المقومات والبنى التي بذلوا نضالات وتضحيات وجهودا عزيزة للحصول على بعض منهما، مرحلة بعد أخرى، وحتى يومنا هذا. تماما كغيرهما من المقومات الحياتية الأخرى المهمة في حياتهم. لم يتح للفلسطينيين، إن كان في البلاد أثناء فترتي الحكم العثماني ثم الإنكليزي قبل نكبة العام 1948 وبعدها في مرحلة الشتات، رسم ووضع سياسات تربوية وتعليمية خاصة بهم. مع ذلك فإن المؤرخ الشهير أرنولد توينبي ذكر "أن الفلسطينيين هم من رواد العالم العربي غير المعترف بهم، وقارن طردهم من بلادهم بطرد اليونانيين من بيزنطة في عام 1453" حسب ما جاء في كتاب "المطرودون، محنة فلسطين 1917 . 1980" لدافيد غيلمور الصادر عام 1993. وذكر غيلمور عن التعليم في حياة الفلسطينيين أنه "شارة افتخار وكذلك كاستثمار من أجل المستقبل، ويتولى الفلسطينيون الآن مواقع أكاديمية بارزة في جميع الشرق الأوسط وفي الغرب كذلك". وإذا ما كانت هذه بعض التجليات والتميز و"النبوغ" الاستثنائي لدى بعض الرموز والبارزين من الفلسطينيين في الأمور العلمية والتعليمية وغيرهما، فإن السؤال المهم هو كيف سارت وتسير الأمور في حياة السواد الأعظم الفلسطيني بالنسبة للعلم والتعليم في لبنان. حمل الكتاب إحصاءات وأرقاما وجداول تتعلق بجميع المحطات المهمة في مسيرة التعليم الجامعي وغير الجامعي لدى الفلسطينيين في لبنان، كما أن الكتاب حمل متابعات واستطلاعات ميدانية واستخلاص آراء المعنيين تجاه قضايا كثيرة في هذا المجال .وكان من اللافت . على سبيل المثال . أن أحد استطلاعات الرأي بين عينة من فلسطينيي لبنان، أكد أن غالبية ساحقة بين الفلسطينيين وصلت إلى 95 في المئة لا تفرق في تعليم أبنائها بين الذكور والإناث، وهذا من المؤشرات الإيجابية في حياة الإناث، وفي حياة الأسرة ككل، وخصوصا أن عائلات

كثيرة بحاجة إلى ناتج عمل وجهد أي فرد في الأسرة، كما أن المتعلمين والمتعلمات يمكنهم أن يقاربوا الأمور ويتعاملوا معها بصورة مختلفة عما عداهم. لكن كيف كانت مسيرة التعليم في حياة فلسطينيي لبنان، منذ النكبة وحتى اليوم، وفي المراحل السابقة على التحصيل العلمي الجامعي، وفي مراحله المختلفة، وصولا إلى التعليم الجامعي الذي وصل عدد الطلاب الفلسطينيين فيه (2005 . 2006) إلى نحو 4504 في جميع الجامعات اللبنانية كافة، وما هي العوامل والمؤثرات في هذا المجال؟ سجل الكاتب في فصلي كتابه الأول والثاني ملخصا عن واقع ووقائع التعليم في فلسطين قبل النكبة، وفي الفترة الأولى التي تلتها، خصوصا بعد أن تولت هيئة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل الفلسطينيين (الأونروا) مهمة تقديم الخدمات التعليمية مع غيرها من الخدمات، لتوفير مقومات الاستمرار في حياة الفلسطينيين في لبنان. كما برز في أوائل الستينات مجموعة من العوامل أثرت إيجابيا في مسيرة التعليم الجامعي للفلسطينيين في لبنان، من بينها: إنشاء معهد سبلين للتدريب المهني. تلاه معهد للمعلمين والمعلمات، تخرج منهما الآلاف من الطلبة والطالبات، ما وفر آلاف الوظائف المهنية في لبنان وفي الخارج، إذ بلغ عدد الخريجين حتى عام 1998 ما يناهز 7328 خريجا. وفي ذات الفترة تم إنشاء جامعة بيروت العربية، حيث وصل عدد خرجيها من الطلبة الفلسطينيين 7608 حتى العام 1993، وميزة هذه الجامعة أنها فتحت مجال الانتساب إلى بعض كلياتها النظرية أمام الطلبة من فلسطينيين وعرب آخرين، كما أن من ميزاتها أنها أتاحت المجال لعشرات الفلسطينيين ليكونوا من بين كادرها التعليمي . وصل عددهم إلى 55 أستاذا منذ عام 1961 حتى عام 2008 . وهذا الأمر (الانتساب) وفر آلاف فرص العمل والوظائف لفلسطينيي لبنان، خصوصا للعمل في الخارج. كما كان لتأسيس صندوق الطالب الفلسطيني في أوائل سبعينات القرن الماضي الذي أسهم فيه مجموعة من كبار رجال الأعمال والمثقفين الفلسطينيين والعرب، ومنح قروضا لآلاف الطلبة، وما زال دوره مستمرا حتى اليوم، وإن قل في السنين الأخيرة. كما كان لتواجد منظمة التحرير الفلسطينية ومكوناتها وتنظيمات أخرى في لبنان أثناء سبعينات القرن الماضي دوره الإيجابي، وذلك من خلال توفير مئات المنح التعليمية لفلسطينيي لبنان وغيرهم من الطلبة اللبنانيين، من خلال العلاقات الإيجابية التي كانت قائمة بين تلك التنظيمات وبعض البلدان العربية والأجنبية، خصوصا الاتحاد السوفييتي السابق وبعض البلدان التي كانت تدور في فلكه. وقد تخرج آلاف الطلبة الفلسطينيين من هذه الجامعات، وحصلوا على تخصصات علمية مهمة .

مجموعة الأزمات الدولية (2009). **أرض خصبة لزعزعة الاستقرار: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان** (تقرير الشرق الأوسط 84). بيروت؛ بروكسل: المجموعة. 32 ص على الموقع الإلكتروني:

https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/lebanon/nurturing-instability-lebanon-s-palestinian-refugee-camps

---

الملخص التنفيذي والتوصيات (كما ورد في المصدر)

يعاني اللاجئون الفلسطينيون نسياناً وتجاهلاً مستمرين في معظم أنحاء الشرق الأوسط. ما عدا لبنان. فخلافاً للدول المضيفة الأخرى، يبقى ملف اللاجئين في صلب السياسة والسجالات اللبنانية ومصدراً لأعمال عنف متكررة. كان الوجود الفلسطيني دافعاً في اندلاع الحرب الأهلية بين 1975 و 1990 ، والاجتياح الإسرائيلي في عام 1982 والجهود السورية الرامية إلى إخضاع منظمة التحرير الفلسطينية. ومنذ ذلك الحين، لم يُصر إلى معالجة جدية لهذه المشكلة. فأُبقي اللاجئون مهمشين ومحرومين من أبسط حقوقهم السياسية والاقتصادية، محاصرين في المخيمات في غياب أي آفاق لمستقبل أفضل، مسلحين، وعلى التماس مع مختلف الصراعات اللبنانية–اللبنانية والفلسطينية–الفلسطينية والعربية–العربية. وعليه، تضافرت كل هذه العوامل لتجعل من المخيمات قنبلة موقوتة. وبانتظار حل النزاع العربي–الإسرائيلي، أصبحت الحاجة ملحة لمقاربة شاملة للوجود الفلسطيني من أجل توضيح وضعهم القانوني فيُستثنى توطينهم في لبنان بشكل رسمي، ويُصار إلى تحسين جدي لظروف عيشهم، وتفعيل التنسيق بين اللبنانيين والفلسطينيين وبين الفلسطينيين أنفسهم من أجل إدارة أفضل للمخيمات.

اتسم تاريخ الفلسطينيين في لبنان باضطراب دائم، إلى حد المأساوية في بعض الأحيان. وتتحمل جميع الأطراف مسؤولية هذا الوضع. فالوجود الفلسطيني الذي كان مسالماً في بادئ الأمر سرعان ما تحول إلى وجود عسكري مع تبني منظمة التحرير الفلسطينية مبدأ الكفاح المسلح ضد إسرائيل في أواخر الستينات من القرن الماضي ثم انتقال قيادتها من الأردن إلى لبنان في عام 1970. وشارك الفلسطينيون بشكل مباشر في الحرب الأهلية التي مزقت لبنان لقرابة عقدين. أما الاجتياح الإسرائيلي بهدف القضاء على منظمة التحرير، فتسبب بتدمير هائل وبمجزرة صبرا وشاتيلا البشعة التي ارتكبتها ميليشيا لبنانية تحت مرأى الجيش الإسرائيلي. كما شنت سوريا حملات عسكرية ضد ياسر عرفات ومناصريه من أجل فرض هيمنتها على لبنان وسيطرتها على الحركة الوطنية الفلسطينية. بدورها تميزت الدولة اللبنانية بأداء مخز ضد اللاجئين.

واليوم، ترتبط مسألة اللاجئين بالتقسيمات الطائفية في لبنان ارتباطاً وثيقاً حيث تنتمي أغلبية الفلسطينيين العظمى إلى المذهب السنّي. ومع تضاؤل احتمال أي عودة حقيقية للاجئين – معظمهم لم يطأ وطنهم السابق – إلى إسرائيل، عادت لتبرز المخاوف من إمكانية بقائهم الدائم أو توطينهم في لبنان لما سيكون لذلك من تأثير على التوازن الطائفي. لعبت القيادات المسيحية في لبنان على هذه الخشية، فأصبح الوجود

الفلسطيني وسيلة لتعبئة قواعدها الشعبية. واتخذت الحكومات المتعاقبة تدابيراً بهدف التصدي للتوطين من خلال الإبقاء على الوضع المذري والهش للاجئين. وعليه، حُرم سكان المخيمات من أبسط الخدمات العامة، وفُرضت على الفلسطينيين قيوداً في مجال العمل، كما حُرموا مؤخراً من حق التملك.

تنطوي الجهود الرامية إلى إبعاد خطر اللاجئين ومنعهم من الاندماج الاجتماعي أو الاقتصادي على مضامين خطيرة. ولأن هذا الوجود اعتبر مؤقتاً ومبرراً باستمرار الصراع مع إسرائيل، أُعطي الفلسطينيون درجة كبيرة من الاستقلال السياسي إذ بقي مفهوم الكفاح المسلح مقدساً ويستعمل كتبرير لوجود عدد من الجماعات المسلّحة. إلا أن حق مقاومة الفلسطينية في لبنان فقد مبرراته تدريجياً في أعقاب الحرب الأهلية: يستطيع الفلسطينيون حمل السلاح ولكن ضمن المخيمات فقط إضافة إلى بعض القواعد العسكرية. وعليه، أصبحت المخيمات مناطق تفلت أمني لا تدخلها السلطات اللبنانية، ولم تعد الأسلحة موجهة ضد إسرائيل – المبرر الأصلي لوجودها –بل تحوّلت إلى الداخل. وكانت النتيجة الخطيرة: مخيمات تؤوي سكاناً مهمشين وفقراء، قدر كبير من الأسلحة، وقيادة لم تعد قادرة على مقاتلة إسرائيل، تائهة ودون رؤى واضحة.

إلا أن الوضع ازداد تعقيداً إذ أصبحت المخيمات الفلسطينية أداة جديدة في التجاذبات والنزاعات الإقليمية، فشكل تغيير الوضع القائم في المخيمات بالنسبة للغرب وحلفائه اللبنانيين في السلطة أحد الوسائل لتعزيز سيادة لبنان وتفعيل قضية نزع سلاح "كل" الجماعات بما فيها حزب الله. كما يتجلى النزاع الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس في المخيمات. أما سوريا، فتمسك بورقة الفصائل المسلحة خارج المخيمات تستخدمها في محادثات مرتقبة مع إسرائيل أو للضغط على خصومها في السياسة الداخلية اللبنانية. وأخيراً، يوحي انتشار الجماعات الإسلامية المتطرفة داخل المخيمات بأن هذه الأخيرة تتحول إلى أرض خصبة للتجنيد بالنسبة للحركات الجهادية العالمية.

وعلى الرغم من خطورة التحدي، لم ترتق إدارة جميع المعنيين للأزمة إلى المستوى المطلوب. وبسبب تشرذم الحركة الوطنية الفلسطينية وفقدانها مصداقيتها، لم يفتقر اللاجئون إلى قيادة شرعية ومعترف بها قادرة فعلياً على مساعدتهم أو تقديم رؤية للمستقبل بقدر ما هي الحال اليوم. وحتى وقت قريب، ركزت الدولة اللبنانية كل جهودها على الجانب الأمني وعلى احتواء الاضطراب الناتج عن الوجود الفلسطيني وسياساتها الخاطئة. كما أن المجتمع الدولي لم يقدم العون في هذا الخصوص، إذ أدى تركيزه شبه الكامل على مسألة نزع السلاح إلى انقسام الأطراف المعنية دون المساعدة بأي شكل على حلها. وفي الوقت نفسه، خفّض دعمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي الهيئة المسؤولة عن تقديم الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية للاجئين إضافة إلى مساعدات اجتماعية وإغاثية أخرى.

لم يُؤت قصر النظر هذا بنتائج إيجابية لا على لبنان ولا على عملية السلام العربية–الإسرائيلية. فكما يعرف المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون جيداً، يشكل اللاجئون في لبنان إحدى أكثر المشكلات قلقاً:

فلا اللبنانيون يريدون إدماجهم في بلدهم، ولا إسرائيل ستسمح بعودتهم، وهم مسلحون ومهمشون اجتماعياً ومجرّدون من حقوقهم الاقتصادية، ما يسهل تعبئتهم من قبل المعادين لأي تسوية سلمية.

في عام 2005 إثر انسحاب الجيش السوري من لبنان، بدأ بعض المسؤولين اللبنانيين مناقشة طال انتظارها لهذه القضايا. إلا أن الأزمة اللبنانية الداخلية سرعان ما أدت إلى تجميد هذه النقاشات. واليوم، وبعد توقيع اتفاق الدوحة بين الأقطاب اللبنانية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وانتخاب رئيس جديد، أصبح الجو مهيأً من جديد لحوار جاد يهدف لإدارة أفضل للمشكلة الفلسطينية. إن التكرار المقلق للعنف المرتبط بالمخيمات، وبدرجة أهم، تلك الأسابيع من المواجهات الدامية بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2007 بين الجيش اللبناني وفتح الإسلام (وهي جماعة جهادية اتخذت من مخيم نهر البارد مقراً لها)، يجب أن يكون سبباً كافياً للتحرك العاجل.

Makhoul, J. and Jarallah, Y. (December 2008). *Poor Education, Socio-Economic Restrictions Threaten Palestinian Youth in Lebanon: The Case of Bourj el Barajneh camp* (Research and Policy Memo 3, Policy and Governance in Palestinian Refugee Camps). Beirut: AUB; Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs. 2 p. Retrieved from: https://www.daleel-madani.org/civil-society-directory/issam-fares-institute-public-policy-and-international-affairs/resources/poor

---

العنوان بالعربية: **السياسات والحوكمة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين: ضعف التعليم والقيود الاجتماعية والاقتصادية تهدد الشباب الفلسطيني في لبنان: حالة مخيم برج البراجنة**

الملخص التنفيذي: معدل ومترجم إلى العربية

إذا بقيت قيود نوعية التعليم والعمل والتملك المقدمة للاجئين الفلسطينيين على حالها، فإن الشباب والمراهقين من عمر 13–19 سنة سيلجؤون إلى آليات للتأقلم مثل استخدام المخدرات، والتي يعاني منها الشباب في المخيم في اليوم الحاضر. هذا استنتاج الدراسة التي قام بها الدكتور جهاد مخول والباحثة يارا جارالله، التي أجرياها في مخيم برج البراجنة.

إن القيود التي تفرضها الدولة اللبنانية على الفلسطينيين تحدّ من الفرص الاقتصادية مما يجعل كسب لقمة العيش أصعب. وبالتالي، فإن هؤلاء الأشخاص يتملكهم الشعور باليأس مما يؤدي إلى مشاكل نفسية والتي تتم معالجتها بالمخدرات. فما يزيد تردي الأوضاع المالية هو منع الفلسطينيين من مزاولة مهن كثيرة،

ومنعهم من حق التملك ونيل حقوق الإرث وذلك بسبب وضع اللجوء. وبناء على هذا، فإن التعليم لا يضمن إيجاد عمل أو تحسين ظروف الحياة.

وهذا من أحد الأسباب التي تدفع بالأطفال والشباب لترك المدرسة والتوقف عن التعلم. وأيضاً نوعية التعليم المقدمة من خلال مدارس الأونروا التي تكتظ صفوفها بالأعداد الكبيرة من التلاميذ إلى جانب مستوى التعليم المتأثر بالظروف العامة، لا تشجع الأطفال والشباب على إكمال دراستهم. وهكذا، فإن الشباب يهرب إلى التدخين والمخدرات، بحسب ما يقول زملاؤهم، والتي هي سهلة الحصول في المخيم.

إذن، فالفلسطيني يرزح تحت وطأة ضغوط البحث عن الوظيفة، ثم التأثير السلبي الأكبر هو عدم إيجاد العمل. وهناك أصلا غياب للخدمات التي تؤمن الحاجات للشباب الذكور، على العديد من المستويات. فمثلا، معظم الخدمات الصحية وجلسات التربية المتعلقة بالصحة لا تستهدف الذكور، وذلك بسبب المفهوم السائد أن الذكور هم أقل عرضة للأمراض من النساء والأطفال. ويرجح السبب إلى مبدأ ذكورية المجتمع، على أن الذكر هو الجنس الأقوى والقادر على دعم نفسه، بالإضافة إلى أجندات/برامج العمل لجهات التمويل الداعمة التي تؤثر على اختيار المستهدفين لخدماتها.

وقد طور العديد من الشباب آليات للتأقلم منها الذهاب إلى الفسحات في بيروت (الروشة، المنارة، إلخ) حيث يتملون ويُتم اعتقالهم واستجوابهم، وكثيراً ما تعرضوا للعنف، جسدياً ولفظياً، من السلطات المحلية. أما الطرق الأخرى للهروب من واقعهم فتشمل تناول الحبوب المهدئة المخدرة، دواء السعال السائل، وغيرها من الأدوية التي لا تحتاج إلى وصفة طبية والتي تشكل خطراً على الصحتين النفسية والجسدية.

الاستنتاج: ما يحصل هو تهديد لصحة الشباب في المخيم وللمجتمع بأكمله. وهذه التهديدات لن تضمحل طالما لا تغيير في الأوضاع الاقتصادية والتعليمية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. فالشباب حتماً سيواجه نفس التحديات التي يواجهها الجيل الأكبر حالياً. لتجنب وقوع الجيل الأصغر في هذه المشاكل، يجب أن يتم التدخل لتحسين نوعية التعليم وتخفيف القيود. فقط حين تُرفع القيود عن حقوق العمل والتملك في لبنان، ويتم تنظيم سوق العمل حماية ضد المنافسة لعمل المهارات الجزئية مع غير اللبنانيين، حينها يكون للشباب الفلسطيني في لبنان مستقبل أفضل.